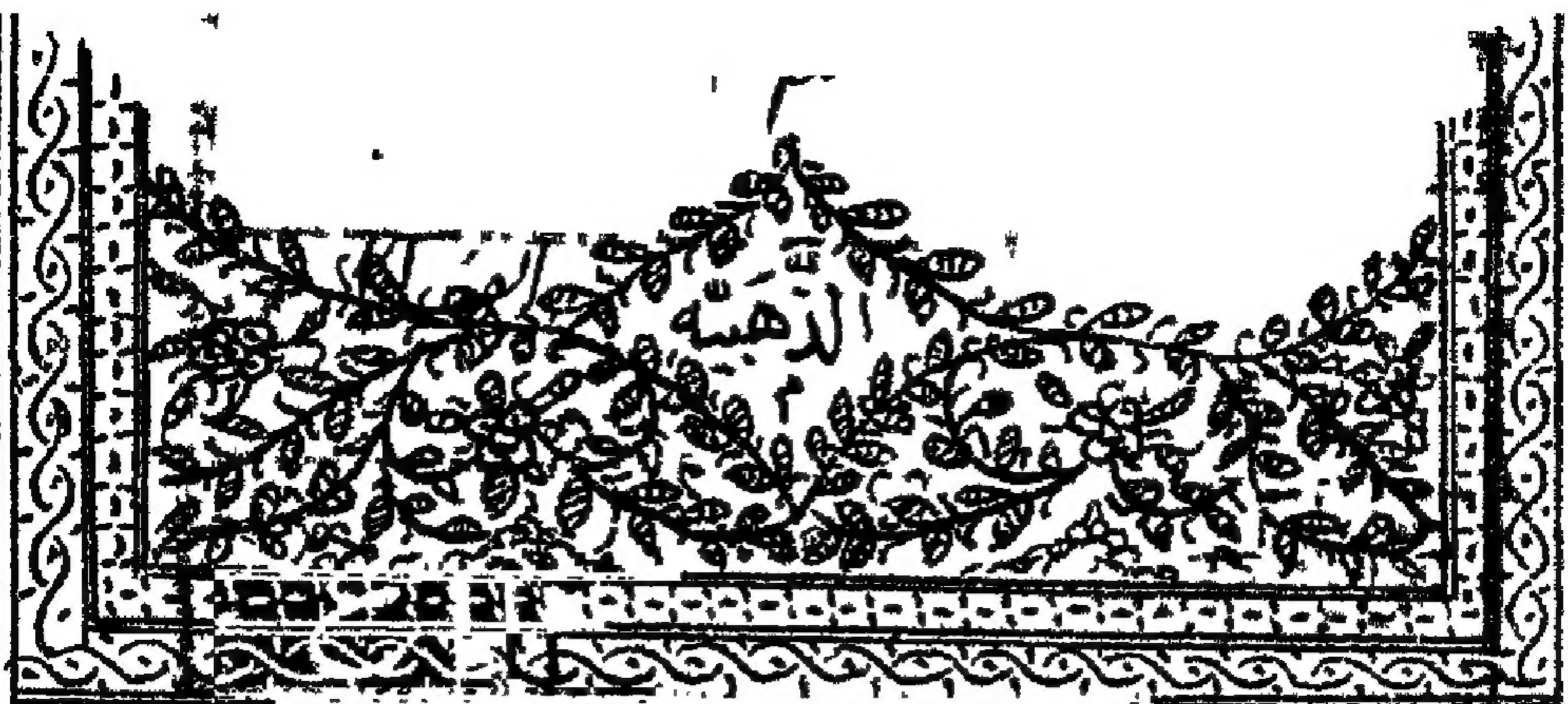


2024
S/A





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه والتابعين * صلاة وسلاما دائما إلى يوم الدين *
وبعد فبقول مصطفى الذهبي الشافعي هذه رسالة جمعت
فيها ما كتبه على بعض مسائل من المنهاج مشهور بعضها بالدقة
وعنونت عن كل واحدة بمسئلة وإن اشتملت على مسائل
بل قد يستقصي الباب كما سيأتي في الاعتكاف فنقول وبالله التوفيق
(مسئلة) * تركة التسمية على المكروه لذاته كالبصم ونحوه
على المحرم لذاته كالخنزير بل قيل فيه بالكفر وتحت في المحظور لغاظه
كالشمس والمغصوب إذا عوارض لا تغير آثار الحكم الأصلي
لأنه يؤخذ أن الأباحة العارضة للمحظور لذاته لا تغير حكم
لتسمية عليه وقيل تركة التسمية على مطلق مكروه ومطلق محرّم وقيل غيرهما
(مسئلة) * الاجتهاد في الإواني وهي من المشهور بالدقة
قول الشافعي هذه مسئلة المنهاج التي حاصلة أن قوله وهذه أي
صورة ما إذا لم يبق من الأول بقية وتغير ظنه هي مسئلة المنهاج
لذكره المخلاف فيها لا صورة ما إذا بقي من الأول بقية وتغير
ظنه فإنها ليس فيها هذا المخلاف إلا أن حملت على ما قاله الشافعي
فلا يرد ما أوردته الشافعي من أن عبارة الشافعي أنه لا خلاف
في هذه الصورة وليس كذلك بل فيها المخلاف وإن اختلف الترجيح
ووجه عدم وروده كما اشرنا له أن الخلاف المنفي عنها هو الخلاف

المذكور في المنهاج لا مطلق خلاف على أنه قد لا يكون فيها خلاف
من حيث الاعادة كما ستعلمه وعبارة المنهاج فان تركه اى الاناء
الآخر بلا اراقة وتغير ظنه لم يعمل بالثاني اى من ظنيه على التيمم
بل يتيمم بلا اعادة في الاصح قال شارحوه ومقابل النص يعمل بالثاني
كما في القبلة ومقابل الاصح يجب الاعادة لوجود مظنون الطهر
حين الصلاة فان اريق قبلها فلا اعادة جزماً واعتبر هنا وقت
الصلاة لا وقت التيمم كما اعتبر في ندوة فقهاء الماء مكان الصلاة
لا مكان التيمم وانما صح التيمم مع اعتقاده بخاتمة اعضائه بالماء
الاول لعدم يتيقن ذلك هذا ما يتعلق بعبارة المنهاج وقد علمت انها
انما تناسب صورة ما اذا لم يبق من الاول بقية وحيث تكون المسئلة
مخرجة على طريقة الرافعي لصحة الاجتهاد فيها عند استفتاء
بالتعذر في الاستدراء اما على طريقة النووي فلا يصح الاجتهاد
لعدم التعذر وقتها فيكون الظن الثاني لا غنى فيه من عدم العمل
بالثاني وبعد الاعادة لفقد علة المقابل ثم فمرة صحة الاجتهاد
في هذه المسئلة جريان الخلاف والا فالرافعي لا يجوز العمل بالظن
الثاني كما علمت وهذا ما اشار له الشارح بقوله وهي انما تنافي على طريقة
الرافعي اما صورة ما اذا بقي من الاول بقية فلا يصح تنزيل
عبارة المنهاج عليها اذا بقي الماء أن لبطلان التيمم لوجود ما هو
ظاهر ببقائه وقيل يصح ولا يجب الاعادة لتعذر اشتغال هذا الماء
لتعارض الاجتهادين فيه وقيل يجب الاعادة لوجود متيقن الطهر
حين الصلاة فان زال قبلها يتيقن الطهر ولو بصت شيء من احد
الاناءين في الآخر فلا اعادة جزماً او اذا اريقا قبل التيمم ازلاعا
جزماً كما قاله الجلال المحلى وكذا اذا اريق مظنون الطهارة دون
البقية لا اعادة ايضا جزماً اما عكسه وهو تلف البقية بعد الاجتهاد
وقبل التيمم مع بقاء مظنون الطهارة فيصح تنزيل عبارة المنهاج عليه

بل هو لاولى كفاية الشك تكون المسئلة مخترجة على البطريركين اجتهادا
 وخارفا وترجيحا خلافا لما قاله الشيخ ستم من انه يجوز في هذه الصوره
 عدم الاعارة اخذاً مما قاله المحلى اذ قد علمت ان ما قاله المحلى فيما اذا
 اراق الماءين وما هنا فيما اذا اريقت البقية فقط وبينهما فرق واضح
 لكن جعل من لا يشهد هذا في الاجتهاد ثانياً اما اذا تلف احد الاناءين
 قبل الاجتهاد فعند النوى لا يجتهد في الاناء الباقي بل ينعم ولا
 يعيد بشرطه وعند الرافعي يجتهد ويعمل باجتهاده اذ لا محذور
 فان لم يكن ثم تعدد كان نجس احد كثرين متصلين واشتبه لم يجتهد
 كما رجحه الشنخا و قيل يجتهد اكفاء بالتعدد الصورى فان
 انفصلا او احدا عن التوب صح الاجتهاد اتفاقاً * (مسئلة) *
 حاصل ما قيل في التناقض منه من قبل الانى قيل انه ملثف الشفرين
 على المنفذ اى مدخل الذكر لا ماتحت ولا ما فوق فلا ينقض من خرج
 البول ولا ما حاذاه من الملتقى ولا البظر قبل الختان ولا محله بعد
 الختان وقيل ينقض جميع الملتقى لاختصاص ما على المنفذ المذكور
 كما اشار له الحلال المحلى بحذف قوطم على المنفذ وهذا هو المعتمد بل
 قال في شالروض ان الاول وهم فينقض من الملتقى المحاذى لمخرج البول
 لا من المخرج لانه بين الملتقى لامن الملتقى واما البظر فقبل لا ينقض
 منه لانه لجه كعرف الذك بين الشفرين فليس من الملتقى بل بينه
 وقيل وهو الراجح انه ينقض منه حال اتصاله لاتصال طرفة فيه
 بالشفرين اما من محله بعد قطعه فقبل لا ينقض وبه قال حنبل
 ونقل عن مرد ايضا واعتمد ستم والبيروني على الخطيب لان محل القطع
 يلتصق فيصير بين الملتقى لامن الملتقى وقيل ينقض لانه بعض ما كان
 ينقض قبل القطع وبه قال مرد الكبير في حواشى الروض واعتمد الشيخ
 سلطان والاجهوى * (مسئلة) * شرط الخف ان لا يكون
 نجس العين كجلد ميتة وان دبغ بعد اللبس وقبل المسح لفساد اللبس

كما قاله ستم في شرحه وأن يخلو ولو عند المسح عن نجس ولو مغفوا عنه
مسحة بالماء ولو لغوامة محل الغرض لأنه بالاختلاط يزول العفو وقولهم
ماء الطهارة ليس اجنبيا محله أن لم يكن بفعل والآثر ولو لقصد
طهر الحدث فقط بل وتوسهوا كما قاله ستم وقال الشيخ السرقاوي
بالعفو عند عموم المغفوة عنه كما إذا عم ذرق الطير الطريق ويفرق
بينه وبين تكميل المسح على العمامة إذا عمتها النجاسة المغفوة عنها حيث
امتنع بأن عنه مندوحة بالاختصاص على الواجب لكن الذي قاله شيخنا
هو ما جرى عليه ستم ويفرق بينه وبين ذرق الطير بأنه لا كبر مشقة
في تطهير جزء من الخف لمسح عليه وإنما عفى عن مثل ذلك في توب
براعيت غسل بقصد إزالة أوساخه للمسقة التي لا يوجد نظيرها
هنا أما المغفوة عنه إذا لم يعلم ولم يمسه بالماء بأن مسح الخالي عنه
فلا يضروا أن سأل إليه الماء وانتشر لعدم الفعل لا يقال غسل
الرجل عن الحدث يتوقف على زوال ما عليها من النجاسة ولو مغفوا عنها
فهل لا توقف المسح أيضا على زوالها ولو مغفوا عنها لم نعم لأننا نقول
أنما توقف الغسل المذكور على زوال المغفوة عنه لصيرورته بالاختلاط
الناسي عن وجوب التعميم غير مغفوة عنه ولا تعميم في المسح فلا محذور
في بقائه حتى أخذ ستم من ذلك صحة المسح مع وجود نحو شمع على الرجل
يمنع غسلها لا يقال هلا قيل بذلك في غير المغفوة عنه أيضا إذا لم
يعم ومسح الخالي منه ويستتبع به نحو مسح المصحف ثم إذا أراد الصلاة
أزاله خصوصاً وعبادة التبصرة تفيد ذلك لأننا نقول الصلاة هي
المقصود الأصلي فإذا لم يستتبع به لم يصح لا يقال مقتضى ذلك عدم
صحته أيضا إذا كان النجس في غير أعضاء الوضوء لأننا نقول صد عنه
القياس على الغسل هذا غاية ما يقال وإن يكون سائر محل الغرض قويا
بحيث يمنع نفوذ الماء ولو عن قرب ويقوى على التردد فيه المدة
المشروعة من غير مدارس في حاجات المسافرين حتى في حق المقبر لأنها

المنضبطة بنحو الحظ والترحال من حين اللبس ولا يكفي من الحدث
 خلافا للحج الى انتهاء المدة فلو كان في آخر المسح مثلاً ضعيفاً لا يقوى
 على تردد يوم وليلة امتنع المسح لخروج الخف حراً عن الصلابة
 وبكفي قوة يوم وليلة حتى في المسافر وقولهم يعتبر فيه قوة ثلاثة
 ايام صحله في الابتداء حتى اذا لم يكن فيه حراً تلك القوة اقتصر على مسح
 مدة مقيم بشرطه ولا يمسح ما زاد على الراجح وان يلبس بعد تمام الطهر
 من الحدثين ومنه طهر دائم الحدث والتيمم لغیر فقد الماء تحضر
 او غسل معه بعض الاعضاء فاذا لبس كل من دائم الحدث والمتيمم
 بقسميه الخف بعد طهارتهما المذكورة ثم احداثاً ومعلوم ان طهارة
 دائم الحدث انما تنقضي بغير حدثه الدائم او بترك الموالاة لغير مصلحة
 الصلابة ثم تومئاً بان تجشم ذوات التيمم المحض المشقة واشتغال الماء
 وان اتم بذلك ومسا على الخف صح ذلك المسح حيث وقع قبل انقضاء
 المدة المشروعة واستباحابه ما كانا يستباحانه بطهر اللبس وذلك
 فرض ونوافل او نوافل فقط فان اراد افرضاً ثانياً وهما بطهر المسح
 جدد دائم الحدث طهرهما كاملاً مع غسل الرجلين وذوات التيمم المحض
 اما غسل رجله ان تجشم واما التيمم عنهما وذوات التيمم الملق التيمم
 وغسل الرجلين ان كانت العلة بغيرها والا جدد التيمم فقط
 فان اراد افرضاً ثانياً وقد زال طهر المسح جدد اطرهما كاملاً لا يمسح
 فيه على حسب حالهما هذا اذا دام العذر ومنه في التيمم البرد فان
 زال وهما بطهارة اللبس جدد دائم الحدث وذوات التيمم المحض طهرهما
 كاملاً وذوات التيمم الملق طهارة ما كان عليهما وما بعده او وهما جدد
 جدد اطرهما كاملاً لا يمسح للخف لان لبسه كان على حدث واكتفى به
 لوجود العذر وقد زال او وهما بطهارة المسح جدد دائم الحدث
 طهرهما كاملاً وذوات التيمم المحض المتجشم غسل رجله وذوات التيمم الملق
 غسل ما كان عليهما وما بعده ان كان وبطل المسح لما علمت ان اللبس

كان على حدث وموجب اغتفاره قد زال ولهذا لم يكن المستحجم
للفقد الحسي اذا لبس الخف على هذا التيمم ثم وجد الماء قبل الحدث
او بعده ان يتوضأ ويمسح عليه لانه يلبس على حدث ولا موجب
لاغتفاره وان لا يلبس فوق جبيرة وان لم تكن ممسوحة بان لم
تأخذ من الصبر شيئا او تجشم المشقة وغسل ما تحتها ثم لبس الخف
فلا يجوز له اذا احدث ان يتوضأ ويمسح عليه ولو ادخل يده ومسحها
لاعتناع ممسوح فوق ممسوح ولو بحسب الشان كما علم من خبر
حجر المنع بما اذا لبس على جبيرة واجبها المسح ومسحت ولا يصح اللبس
واستباح به المشي فعلك بهذا الجمع فقل ان تطهر بماء والله اعلم
(مسئلة) يعرف متى كل من الرجل والمرأة بخاصة من خواص
ثلاثة لا توجد في غيره ولا ينفك هو عنها احداها تدفقها اي خروج
دفعها ثانيا خروجه بتلذذ وان لم يتدفق لقلته ثالثها ان يكون رجا
في حال الرطوبة كرجع عجين الخطة او الذرة او ربح طلع النخل وفي
حال الجفاف كرجع بياض البيض الرطب وان لم يتدفق ولم يتلذذ
بمخروجه كان خرج ما بقي منه بعد الغسل فاذا لم يوجد شيء من هذه
الخواص لم يكن الخارج منيا ومتى وجدت او وجد واحد منها
كان الخارج منيا طاهرا ولو على لون الدم العبيط حيث خرج
من طريقه المعتاد او من غيره ماعدا المناقذ الاصلية والمعتاد
منسد اصالة او عرضا وقد خرج من صلب الرجل وهو فقرات
ظهور او ترائب المرأة وهي عظام صدرها مستحكما بان يخرج
لغير علة من مرض وغيره فان اختل قيد من ذلك لم يعط الخارج
حكم المنى وذلك بان خرج من المناقذ الاصلية او من غيرها والمعتاد
منفتح او منسد عرضا وخرج من غير صلب الرجل وترائب المرأة
او من احدهما ولم يكن الخارج مستحكما ومنه ان يخرج على لون
الدم لاحاله الخروج على علة وقال ستم الاستحكام شرط في غير الطهر

المعتاد ولو في الاستعداد الأصلي وهو مخالف لقياس ما تقدم في نواقض الوضوء
وهم قد رجحوا قياس ما هنا على ما تقدم في النواقض في جميع الأحكام فليكن الرابع
هو ما ذكرناه أولاً من جعل المنفعة في الاستعداد الأصلي كالمعتاد لا يشترط فيه الأحكام
فافهم فإن شك في شيء خرج منه هل مني أو مني مثلاً فقبل يجتهد
ويقتل بقتضيه اجتهاده وقيل يحاط فيغتسل ويتوضأ ولا يلزمه غسل ما أصابه
ذكر الخارج من بدنه أو ثوبه لعدم التحسب بالشك ويكفي في الاحتياط الجمع بين الوضوء
والغسل وقيل وهو الرابع يتخير فباخذ بما يشتهي وإن ترجع عنده الطرف الآخر
فإن اختار أنه مني اغتسل وإن اختار أنه مني توضأ وغسل ما أصابه
بدناً أو ثوباً عملاً باختياره فلا بد أنه لا يجس مع الشك لأن محله عالم يكن ثم اختيار
كما تقدم في قول الاحتياط أما إذا كان ثم اختيار كما هنا فالعمل بمقتضاه يعني
بالنسبة لمن خرج منه الخارج لا غيره فلا يلزمه غسل ما أصابه ولو اختار هو ومن
خرج منه الخارج أنه مني لأننا لا نجس بالشك واختيار من لم يخرج منه الخارج
لا عبرة به لأنه لا يلزمه اختياراً خاصاً لا يشترى على غيره بل هو خاص به وعلى
هذا لا يصح لمن خرج منه الخارج المذكور أن يقتدي بمن أصابه منه شيء ولم يغسله
دون عكسه وهو كذلك كما صرح به ثم آخر ثم إذا تبين ما يوافق ما اختاره
وقد فعل مقتضاه كفي ولا تجب إعادة لأنه فعله على أنه واجب عليه بمقتضى
اختياره فهو جازم بالنسبة وهذا فارق طهارة الاحتياط وإذا تبين خلاف
ما اختاره فعل بمقتضى ما تبين فإن كان اختار أولاً أنه مني وتوضأ ثم
تبين أنه مني ثم غسّل بدنه وكفاه الوضوء السابق في رفع الجنابة عن ماعد
الرجس من بقية أعضاء الوضوء ويكون من قبيل نية غير ما عليه غلطاً وإن كان
اختار أولاً أنه مني واغتسل بالانغماس أو بالصب مرتباً بين أعضاء الوضوء
ثم تبين أنه مني كفاه ما مضى عن الوضوء لوجود الترتيب فيه حقيقة أو تقدير
ونية الجنابة وقت غلطاً وإن كان اغتسل بالصب ولم يرتب لم يرتفع الاحتياط
وبه وكذا الحكم فيما إذا اختار أحد الأمرين وفعل مقتضاه ثم رجع واختار
الآخر فلتأله ذلك وهو الرابع فإنه يعمل بمقتضى الثاني ويجري فيه ما تقدم

لكن لا ينطّل هنا ما قصي من نحو صلاة وطواف لانه ما وقع شيئاً لا يؤثر فيه
الاختيار الاخر قياساً على تغير الاجتهاد والماء الذي استعماله في اختياره
الاول محكوم باستعماله لانه رفع حدّاً يقيان الا في صورة ما اذا تمسك
بالصّيت ولم يرتب ثم اختار المذبي فان ماء فاعدا الوجه ينقطع عنه الحكم
بالاستعمال بمجرد اختياره الثاني فانه من اثره عالم يمكن قد يصلح مثلاً ذلك
الغسل والا تقرر له حكم الاستعمال ولا ينقطع وعلى هذا ينزل كلام ستم
* (مسئلة في تنقل المسافر) للمسافر ما شياً او راكباً ولو سفر قصير
كخويل مع باقي شروط الترخّص من مجاوزة نحو السور وان لم يستمر مسافراً
عزفاً على الاربع وقصد مقراً يجوز فيها الترخّص بان يقصد قطعها وان لم يقصد
محللاً معيّناً ودوام السفر بان لا ينوي اثناء الطريق اقامة قاطعة ولم يصل
الى المقصد القاطع وجواز السفر ولم يكرها وعلى رتبة مفضولة لانه بعض
بالسفر ان ينقل ولو بمنذرة الاقام ولو نحو عيد وكحد نذرة متوّهها بوجه
اذا هو المعتمد منها صوب مقصده ولو مع المشي فمقري او الركوب مقاولاً لكونه
سلك غير طريق المقصد ولو بلا حاجة والمراد بصوب المقصد جهته فلا يضّر
الا تخاف عن العين ولو بلا حاجة وكذا عن الجهة لا تعطي الطريق ولو خزيمة
او غبار وكذا اذا غلبت الدابة او انخرق ناساً او عاهلاً ان عاد عن قرب
ويستجد لله الا في النسيان عند هجر لكثرة وقوعه فيكون مستثنى من قاعدة ما ينطّل
علمه يستجد لله وان لم يعد عن قرب او انخرق عامداً عالماً في غير فاعر من نحو الزحمة
بطلت صلاته وان عرفه غيره فها وعاد عن قرب لنذرة الاكراه في ذلك وكذا
تبطل اذا انخرق الدابة لغفلته عنها واره عاد عن قرب كما استوجبه في الروي
نسبته للمنفعة * ثاني فلو اذا عن العود الى وطنه وهو الصلّا
انخرق اليه فوراً واتم الصلاة وعلى قياسه اذا عن له مقصد آخر فاجعه ثم
المشي يلزمه التوجه للقبلة في تحريمه لا عندية الزيادة وفي ركوعه وسجوده جلوسه
بين السجدين مع الاستقرار في التحريم لعدم ركنه وفي السجود حيث لا عذر كما ياتي بخلاف
الركوع فله المشي فيه مستقبلاً والجلوس بين السجدين فله المشي فيه مستقبلاً وخفاً او جهواً

لانه لم يحدث فيها قيا ما فان كان عذر كوحل الطريق فله المضي مستقبلًا موصيًا
 في السجود وقائماً في الجلوس فالاستقبال في هذه الأركان لازم بمنع الشغل
 بدون وان لم يشغل كما نية عليه ثم اخذ من اطلاقهم وكذا الاستقرار في التحريم كما
 علم بخلاف غيره على ما مر أعلاه القيام والاعتدال والتشبه واستمر فله فيها المضي
 صوب مقصده وان سها الاستقبال والاستقرار والراكب على نحو قبته مما لا
 يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة ولا اتمام الأركان يلزمه الاستقبال في
 تحريمه ولو سائر ان سهل لا في غيره وان سهل ويومى بالركوع والسجود ولا يلزمه
 وضع اليدين على القتب ولا المبالغة في الانحناء وان سهل انما يلزم ان يكون
 السجود أخفض الا ان أتى فيها بأكمل ركوع القاعه وقد عجز عن الزيادة ولا
 يكلف ان يقتصر في الركوع على اقله ويجعل الزائد للسجود واذا وقف الماشي
 او الراكب أثناء الصلاة لغير نحو استراحة مما يقل زحمته بحيث لا يقطع تواصل
 السير قائماً بها وهو واقف مستقبل القبلة ويلزم الماشي اتمام الأركان
 لسهولة عليه بخلاف الراكب ولا يكلف النزول فان سار قبل تمام الصلاة
 لغير حاجة كسر الرفقة بطلت فاليوا وكذا تبطل الصلاة بالوثبة الفاحشة
 والفعل الكثرة المتوالي كالعدو وتحريك الرجل فوق الدابة الا الحاجة وان لم
 تنطلق بالسفر كالعدو خلف صيده ونحو بول الدابة وكذا بوطئها او وطئ
 حائضه غير معفو عنها وان غمت الطريق ان تعذر ذلك او كانت نجاسة رطبة
 ولو ذرق طير لانه مع الرطوبة غير معفو عنه او بياسته ولم يفارقها حالاً وحمل
 البطلان بذلك في الراكب ان عذراً حاصلاً لم يتصل بنجس ولو بواسطه كان يكون
 زكاً الدابة بيده فتدبر اقام الراكب بمقدار من سفينة ونحو هودج مما هو مظنة
 لسهولة واجبات الصلاة فيه فحكمه على ما في الروض وكشف النقاب انه ان
 سهل عليه الا تيار واجبات الصلاة كلها لرفه ذلك ولا لم يتنقل بدون نظر
 للثبته وحمل على ما في مروي والنحو شيء انه ان سهل عليه التوجه في جميع
 الصلاة واطام الأركان كلها او بعضاً مخصوصاً وهو الركوع والسجود كما افهم
 حاشية الحنفية لزمه ذلك ولا لم يتنقل بدون نظر للثبته مع الاكتفاء

بسهولة البعض المخصوص وحكمه على ما في المنهج والمنهاج انه ان سهل عليه
التوجه المذكور وان اتى تمام المذكور لزومه ذلك والا تنقل كراكب القتب فلا يلزمه
سوى التوجه في التحريم ان سهل هذا في غير الملاحة ومن له دخل في السفينة
ولو احدى الركاب اقام هو وحده مسير الدابة فلا يلزمها سوى التوجه في التحريم
ان سهل بل عبارة المنهج تفيد عدم اللزوم مطلقا ونصها فان سهل توجه راكب
غير ملاح بمرقد وانما ان كان لزقه والا فلا يلزمه الا توجه في تحريمه ان سهل
فما قبل الا في الموضعين وما بعد مفروض في راكب المرقد غير الملاح فاقادت بالمنطوق
وبالمفهوم ما علمته في المسئلان وهو المناسب لمقتضى الرخصة ومن ثم جرى عليه
بعض شراح المنهاج مؤيداه كما افاده حجة فحمل بعضهم ما بعد الا على راكب غير المرقد
كالقتب خروج عن الموضوع ومخالفة لما نفى فيه الرخصة فتدبر وحمل معنى الصلاة
في راكب نحو الهودج اذا كانت الدابة واقفة او زحاما بيد صبي غيره ولا يكفي
كونها مغطورة على ما رجحوه وذلك لثلاث ينسب الشبر للراكب فلا يكون مستقرا
كراكب السفينة فان عركتها سواء كانت سائرة او موطأة بجانب البحر ليست
مستوية للراكب وهذا اذا لم يصير راكب الهودج كراكب القتب على ما علمه شيخ الاسلام
والا فلا اشترط فسخ الصلاة ولو كانت سائرة والزحاما بيد الراكب او على
غاربها لان الاستقرار ليس بشرط اقام الغرض ولو معاداة او صلاة صبي
او منذورا او صلاة جازة فيصح في السفينة ولو سائرة وفي الهودج كذلك
بشرط السابق ان اجتمعت الصلاة الشرط كلها والاركان كلها نعم يعمل
بمقتضى الاعذار العاقبة بلا اعادة كما اذا انخرقت السفينة عن القبلة فانه يعود
للقبلة فورا ولا اعادة ويسجد للشهو وكذا اذا دارت رأسه لدوران السفينة
فله الصلاة من جلوس ولا اعادة اقام الاعذار النادرة كزحمة منقصة القدام
فيصلي من جلوس ويعيد والله اعلم (مسئلة في مراتب القبلة) حاملا
ذلك انه اذا لم يكن بينه وبين الكعبة حائل بحق وجب عليها بنفسه اقامتها
او لمسها واخبار عدد تواتر فان كان حائل كذلك ومنه الارواح في نحو عجي جازا
بحبر العدل ولو في الرواية انه يشاهد الكعبة والمحراب المعتمد والقطب وان رأى المحراب

هبتوا هكذا فان تعارضت هذه الاخبار رتب كذلك فروية القطب مقدمة
 على روية البحر لا احتمال فيهم او تحيزهم فان لم يجد من يحزه عن علم اجتهاد
 فان كان عاجزا عن الاجتهاد قلد مجتهدا ثمة عارفا كاملا فان لم يحزه
 او تورقها اذا تحيز المجتهد فيصلي عند ضيق الوقت كيف شاء ويعيد مثل
 ما قيل في الكعبة يقال فيما ثبت ولو احاداً انه صلى الله عليه وسلم صلى الله ادا قره
 ولا يجوز الاجتهاد فيه مطلقاً انه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ وكذا يقال
 فيما خارب المسلمين المعتمدة بأن نساها قرون من المسلمين وسلمت من
 طعن عارف نعم يجوز فيها ولو محراب بيت المقدس والكوفة والامام
 وجامع مصر العتيق الاجتهاد انحرافاً لا جهة لانها لم تنصب الا من اجتهاد
 وسواء يوجب لقطع الا في الجهة فلم ان القبل اشارة مرتبة وانه عند عدم الجاهل
 في كل منها يتعالى العلم بالنفس وانه لا يكفي العلم بالمتاخر مرتبة عن المتقدم
 نفسه لواخره الثقة ان الكعبة جهة كذا وقد راي هو المحراب على خلاف ذلك
 فيقدم خبره كما هو قضية كلام الله * تنبيه يؤخذ بقول صاحب المنزل
 ان لم يعلم انه عن اجتهاد وقيل ان علم انه لا عن اجتهاد ويقدم بيت الابر
 عن الاجتهاد بغيره ويؤخذ بقول الثقة العارف في الانحراف وان خالف
 المحراب حيث كان اعرف من واضعه وبين المستند * مسئلة
 في احكام المواثق والمستوفى * اذا ادرك المأموم من قيام اما زماً
 يسع الفاتحة بالوسط المعتدل فهو موافق لتزمية الفاتحة فان كان بطيئاً
 والزمن الذي ادركه لا يسعها بقراءة تخلف لها كما يأتي واذا لم يدرك المأموم
 من قيام اما زماً كذلك بان احرم باعام ركع او ركع عقب غزوة او بعد
 زمن لا يسع الفاتحة بالوسط المعتدل فهو مستوفى في الحائز ان لا يلزمه في
 الحالة الثالثة من الفاتحة ما يسعه الزمن منها بالوسط المعتدل ولو سراً
 او بطيئاً فيستخلف البطيء لا تمام ما يلزمه على قياس عاقر في البطيء الموافق
 كذا افاده سم يكم استوجبه ش في البطيء المستوفى انه يكفي بقراءة
 وقرى بان المستوفى في تمام الركعة فكما لا يلزمه عالم يذكر ركعته لا يلزمه اذا كان

بطيئاً ما زاد عن مقدوره وتكمل ضابط المسبوق ما اذا درك المأموم ما يسع
الفاحة بقراءة الشريعة او بقراءة امامه الشريع ولا يستعها بالنوسط المعتدل
فهو في التصورين مسبوق وهذا ما علم به ردهم وكثرون وقالوا قد يكون المأموم
في التصور الثاني مسبوقاً في جميع الركعات وذلك بان تكون سرعة الامام بحيث لا يدرك
المأموم معها ما يسع الفاحة بالنوسط المعتدل وذلك في ركعة سواء كان المأموم
بطيئاً او معتدلاً او سريعاً خلافاً لمن قصر التصور على البطيئ ولعله نظر
لقرب التصور فيه واستوجبه الشيوخ وبتبعه سم ان المأموم في التصورين
موافق احتياطاً لوجوب الفاحة مع بعدان من ادرك ما يسع فايحة اوفا
امامه يكون مستوفياً كما بعد ذلك في البطيئ والموافق وعلى هذا فالموافق من
ادرك ما يسع الفاحة بالنوسط المعتدل انه لم يكن الا اماماً او المأموم سريعاً
او بالقراءة الشريعة ان كان احدهما سريعاً والمسبوق من ليس كذلك ومنه
من ادرك ما يسع الفاحة بالقراءة الشريعة ولم يكن اسو ولا اماماً سريعاً
لانهم لم يدرك ما يسع فايحة ولا فايحة امامه وانظر اذا ادرك الشريع بعض
الفاحة هل يلزمه هذا البعض بمقتضى سرعة لا اعتبارها عند ادراك ما يسع الكل
او يلزمه بمقتضى الوسط المعتدل لا تضابطه مع عافية من التخفيف المناسب
لمقام الرخصة وفي كلامهم ما يعيد الثاني هذا ما عليه الجمهور وقيل الموافق من
ادرك ما يسع الفاحة بقراءة مطلقاً وقيل بقراءة الامام مطلقاً والمسبوق
بخلافه ويلزم على الاول ان البطيئ اذا لم يدرك ما يسع الفاحة بقراءة يكون
مستوفياً وان ادرك ما يستعها بالنوسط المعتدل وهو وان جرى عليه الزكوى
في الخادم بعينه فيخالف لما عليه الاحباب من انه موافق ويلزم على الثاني ان
المأموم اذا لم يدرك ما يسع فايحة امامه البطيئ يكون مستوفياً وان ادرك
ما يسع الفاحة بالنوسط المعتدل وهو غير صحيح ولم يقل به احد فتعين الضبط
اقاب خصوص القراءة المعتدلة واقابها او بالقراءة الشريعة اذا كان الامام
او المأموم سريعاً كما علمت واختلف فيما اذا احرم الشخص منفرداً ومضى
يسع الفاحة بلا قراءة ثم اقتدى بامام راكع او ركع عقب اقتدائه فقال الشرح

الاقرب انه يتخلف لقراءة الفاتحة تسبق وجوبها ويكون كما موافق المعذور
 وقال ع ش لا يتخلف بل ركع مع الامام كالمسبوق لانه لم يدرك من قيام الامام
 ما يسمع الفاتحة ويؤيده عموم قولهم بكرة الاقضاء اثناء الصلاة ولو عذر كما
 خاف خروج بعض الصلاة من الوقت فاقضى بامام ركع لتسقط عنه الفاتحة
 فانه يعممه يشمل هذه الصورة فان مضى ما يسمع النصف بلا قراءة ثم اقتدى
 بمن وتختلف لقراءة النصف كالمسبوق في المعذور على ما قاله الشوري ويركع مع الامام
 على ما قاله ع ش * تنبيه اذا شك المأموم قبل ركوعه في ان الزم الذي ادركه
 يسمع الفاتحة فعندم يجعل كما موافق فتلزمه الفاتحة ولا تقوته الركعة اذا قام
 الركوع مع الامام وقال شيخ الاسلام يعال بالاحوط فيجعل كما للموفق في لزوم الفاتحة
 وكالمسبوق في توقف ادراكه الركعة على ادراكه الركوع مع الامام فان شك بعد
 ركع مع الامام ظاناً انه مسبوق فانه الركعة جزأ ولا يعود للقيام كذا الفادة سم
 هذا ما يتعلق بضابط الموفق والمسبوق واقوال الحكم فحاصله ان يقال اذا اشتغل
 المأموم موافقاً او مسبوقاً عقب تحريمه بالفاتحة وركع الامام في اثنائها لم يخطئ
 الامام ركع معه المسبوق وكفاه ما قرأه على ما عليه ع ش لان المسبوق كما علم في مقام
 الرخصة وتختلف الموافق لانام الفاتحة ان ظن انه اذا تخلف يدرك الركعة على
 ما استعرفه فان لم يتخلف وركع مع الامام بطلت صلاته لقطع الواجب ان لم يقم
 والا لم تبطل وفاته الركعة وتابع الامام ولا يعود للقيام الا ان نوى المفارقة
 فيعود حالاً ويستأنف الفاتحة لا لقطاع الموالاة بالركوع وان قصر عنه ولم يأت
 بالذكر كما ياتي عن سم وهي مفارقة بلا عذر فان لم يظن انه اذا تخلف يدرك الركعة
 تعينت نية المفارقة كما نص عليه الامام في المسبوق الآية وقاسوا عليه الموافق وهي
 مفارقة بعذر لوجوبها فان لم ينو المفارقة انم حالاً ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف
 بالزيادة عن الاركان المغفرة كما استعرفه وهذا ما عليه ركعون وقيل تبطل
 صلاته حالاً لان التخلف بلا ظن الفاتحة مع تيقنها بنية المفارقة عتبت ببيان
 عنه الصلاة فان تخلف مع ظن ادراك الركعة او بناء على ما عليه راغفر له ثلث اركان
 طويلة وهي اثنى الركوع والتسديدان الى ان يصل الامام سجدة القيام او الجلوس

لأحد التشهدين فإن أتم الفاتحة وسوى للركوع قبل وصول الإمام للحد المذكور
 أو معه ذكر الركعة وجرى على نظم صلاته ويكون في الركعة الثانية كالمسبوق
 فإن وصل الإمام للحد المذكور قبل أن يسوي المأموم للركوع فأنته الركعة فلا يرجع
 لأن الركوع زيادة محضة تبطل بها الصلاة بل يتابع الإمام فيما هو فيه
 وتحسب له الفاتحة تمامها قبل فإن لم يكن أتم الفاتحة وأشرف الإمام على الوقوف
 لما ذكر وجبت نية المفارقة لتعذر المتابعة باتمام الواجب فإن لم ينوها
 ووصل الإمام لما ذكر بطلت الصلاة للخلاف مع ما لا يغتفر مع تعذر المتابعة
 نعم إن عذر بنسيان القراءة أو جهل الحكم فلا بطلان وفاتته الركعة
 ويتابع الإمام فيما هو فيه وبني على ما قرأه في صورة المتابعة في القيام ويستأنف
 في صورة المتابعة في التشهد لقطعة المولاة وإن لم يطل ركنه ولم تأت
 بالذكر كما لا سم فإن لم يتابع الإمام بل جرى على نظم صلاته بلا نية مفارقة
 بطلت صلاته إن علم وتعدو وإلا لم تبطل ويلغوها فعله قبل أن يلحق الإمام
 وإن نوى المفارقة بعد فتر فإن لم يكن المأموم يشتغل عقب تحريمه بالفاتحة
 بأن سكت أو اشتغل بغيرها وركع الإمام قبل أن يتم المأموم عاقله تخلف المرافق
 لاتمام الفاتحة أن ظن أذكر الركعة على ما مر ثم إن كان معذورا بأن سكت
 أو اشتغل بغير الفاتحة سهوا عن القراءة أو القراءة أو جهلا بالحكم أو لعدم ظن
 ضيق الزمن فإن ظن أن ساعده أو لم يظن شيئا كما قاله ستم جرى فيه ما سبق
 من أنه يغتفر له ثلاثة أركان وأنه إن أتم الفاتحة وسوى للركوع الخ فإن لم
 يكن معذورا بأن ظن ضيق الزمن وسكت أو اشتغل بسنة أو ترد الحروف
 والكلمات بسبب ظاهرة عادة عالما بأن المطلوب عند ظن الضيق الاستغفار
 بالفاتحة لم يغتفر له الثلاثة أركان المذكورة لتقصيره بل يقال أنه إن أتم الفاتحة
 وسوى للركوع قبل أن ينفصل الإمام عن حد الاعتدال أو معه ذكر الركعة
 وجرى على نظم صلاته وإن انفصل الإمام عن حد الاعتدال قبل أن يسوي المأموم للركوع
 فأنته الركعة فلا يرجع بل يتابع الإمام وتحسب له الفاتحة وإن أشرف الإمام على الانقضاء
 عن حد الاعتدال ولم يكن المأموم أتم الفاتحة وجبت نية المفارقة وهي مفارقة تعذر كما مر

وقيل إنها هنا بلا عذر لتقصيره بما اوجب التخلّف فان انفصل الامام قبل
 ان ينوي المأموم المفارقة بطلت صلاته الا ان عذرا الى آخر ما مر
 وتختلف المسبوق لا تمام ما رزقه وهو ما يستعده الزمن بالقراءة المعتدلة
 في غير البطي وبقرائة في البطي على ما عليه من خلاف فالتيم حيث اعتبر
 القراءة المعتدلة مطلقا كما تقدم ثم ان كان معذورا بعذرهما مرة في الموافق
 ما عدا اطلق اتساع الزمن او عدم النطق كما عليه من روي قال حجر اذا اذن اتساع
 الزمن فاشتغل بسنة كان معذورا كما للموافق وخرق من رتبة الموافق تطلب
 منه الشان ولو في الجملة بخلاف المسبوق فان المطلوب منه تركها اغتفر
 له اثنان اركان المذكورين لكن لا يدرك الركعة الا اذا ذكر ركوع الامام
 بان ركع ويطلب قبل ان يرفع امام عن اقل الركوع يقتضاي حرفا معهما
 واكتفى بهم بعبارة النطق وحيث يقال ان اتيم ما عليه وادرك ركوع الامام كما ذكر
 ادرك الركعة وان نوى المفارقة بعد والامام في الركوع فان لم يدرك ركوع الامام
 كما ذكر فاشته الركعة وتابع الامام وبنى على ما قرأه في صورة المتابعة في القيام
 واستأنف في صورة المتابعة في التشهد وضار في الصورتين وانما يشترط
 فان لم يتم ما عليه وركع الامام فاشته الركعة ولا يتابع الامام بل يستمر في اتمام
 ما عليه حتى يشرف الامام على الوصول لحدة القيام او الحلو من حد التشهد من
 فحينئذ تجب المفارقة فان لم يفارق ووصل الى الامام المحذور بطلت صلاته
 الا ان عذرا ما سبق فان لم يكن معذورا بعذرهما مرة على ما مر لم يغفر له الا ان كان
 المذكورة لتقصيره بل يقال ان اتيم ما عليه وادرك ركوع الامام كما مر ادرك الركعة
 فان لم يدرك ركوع الامام فاشته الركعة وتابع الامام واستأنف الغائبة لا تقطع
 الموالاة وضار هو انما يشترط فان لم يتم ما عليه وركع الامام فاشته الركعة
 واستمر في اتمام ما عليه حتى يشرف الامام على الانقضاء من حد الاعتدال فحينئذ
 تجب المفارقة فان لم ينوها وانفصل الامام عن الحد المذكور بطلت الصلاة
 الا ان عذرا ما سبق فاما عليه من روي وقد استشكلوا وجوب الاستمرار المذكور بأنه لا فائدة
 فيه بعد فوات الركعة لعدم حتمية القراءة مع القياس ان يقال يقطع القراءة

ويتابع الامام كما قاله الشهد السهمي او تجب نية المفارقة كما قاله ستم وانت
خبيرة بان فوات الركعة غير متيقن لاحتمال غرض ما يوجب المفارقة بان يشرف
الامام على امر والمأموم يتعد في تمام عليه فينوي المفارقة ويصلي لنفسه ويحسب له
ما قرأه فتدبر فتحصل ان المسبوق في الحالة الثالثة كالموافق الا في لزوم الفاتحة
وفي ادراك الركعة اذ لم يدرك ركوع الامام وفي تخلف البطلان وفي تصوير
العذر كما علمت هذا هو راجح المذهب وقيل انه كالموافق الا في لزوم الفاتحة
تفرقة بين الحالتين وقيل حتى في لزوم الفاتحة لانه حيث لزم البعض وجب
الاتمام وقيل انه في جميع احواله يركع مع الامام ولا يتخلف لعموم خبر اذ ارع الامام
فاركعوا وخص منه الموافق لدليل خصه بهذا حكم المسبوق في الحالة الثانية
وفاقا وخلافا اما حكمه في الحالة الاولى والثانية فهو انه يركع مع الامام ولا يتخلف
ثم ان ادرك الركوع كما مر فذاكر وان تخلف عن ركوع الامام او لم يتخلف عنه
لكن لم يدركه كما مر فانه الركعة وتابع الامام في الاعتدال بمعنى انه صار في
الاعتدال سواء قصده او قصد البقاء في قيام الفاتحة او لم يقصد شيئا
فيأتي باذكار الاعتدال واذا تخلف فيه لم تبطل صلاته حتى يهوى الامام
للسجدة الثانية كذا استوجهه ستم لكن ظاهر كلامهم انه اذا قصد البقاء
في قيام الفاتحة لم يصرف في الاعتدال بل في القيام عملا بقصده فاذا تخلف
فيه حتى انفصل الامام عن حد الاعتدال بطلت صلاته لتخلفه كما ذكر من
ركنين الركوع والاعتدال فتدبر والله اعلم (مسئلة) * اذا احرم من
شرع في السلام ولو في اثناء التحريم ان تم السلام الواجب قبل تمام التحريم لم
تنعقد الصلاة وان تم التحريم قبل اوقار ان انعقدت جماعة عند حجر وفراي
عندم ر لا خذلان امر القدوة ولا تنعقد عند ذي لان المتكلم يشبه من ليس
ومقتضى هذا بطلان صلاة من اقدم يد وهو في اثناء صلاة فراجع وظ
ان محل الخلاف عالم يتردد المأموم حال الاحرام في ان الامام يشبهه بالسلام
والا لم تنعقد عرفا وان سبق التحريم للتردد فراجع فان احرم من لم يشع في
السلام حتى تم التحريم انعقدت صلاته جماعة اتفاقا وان لم يجلس مع الامام

بأن سلم عقب التحريم فإن تراخي السلام وجبت المتابعة في الجلوس
 ويعتبر التأخر إلا أن طال عرفاً فإن سلم الإمام قبل الجلوس امتنع الجلوس
 وانظر هل ذلك بجرد الشروع في السلام أو حتى يتم السلام ويظهر تحريكه على
 الخلف السابق في صحة الاقتداء حال الشروع في السلام فإن قلنا بها كما عليه
 من بشرطه فالعبرة بالتمام وإن لم نقل بها كما عليه من روى فالعبرة بالشروع
 وأعلم أنه متى قبل بنية الاقتداء تحلى الإمام سهواً بالمأموم وكذا يلحق بالمأموم
 سهواً الإمام أن لم يكن سجدة قبل اقتداء المأموم به وإن سجد السجود لا
 يجبر ما بعده أيضاً * (مسئلة) * يشترط في إتمام المأموم أن يتأخر
 الشروع فيه عن تمام إتمام الإمام ويشترط في سلام المأموم أن لا يتقدم تمام واجبه
 على تمام واجب الإمام فلا تنصرت المقارنة بين التامين وكذا يقال في قيام الملبس
 كما في الإيعاب وانظر هل لا يضر شروع المأموم فيها قبل شروع الإمام في السلام
 حيث وجد الشرط المذكور أو يضر في القيام لما فيه من فحش المخالفة حره *
 * (مسئلة) * فيما إذا أدرك المأموم آخر الإمام دون أوليته حاصلة
 أنه إن أدرك المأموم الفاعلة ولم يتمكن من السجدة لم يجزها الإمام لأنها
 تابعة للفاعلة وقد أدركها بل يقرأها قضاءً في آخرتها على النص لئلا تخلو
 صلاته عنها بلا عذر وقيل لا تقتضي كالجهر ورد بالفرق بين سن العدم وعدم
 السن لصديق الثاني بالاباحة فالجهر آخر الصلاة ليس عنه ففعله ولو قضاءً
 عما فات بعذر خلاف السنة والسنة آخر الصلاة لا تسن ففعلها بدون مقتضى
 مباح ومع المقتضى كما هنا مندوب فإن تمكن من السجدة لنحو نبط وقرأه إماماً
 قرأها أداءً فيما أدركه لأنه أول صلاته فلا يجزى هنا مقابل النص فإن لم يقرأه
 فيما أدركه ولو شتاً لم يقضها جزاً لتقصيره بترك ما أمكنه أو بعدم التحفظ فيه
 فإن قيل يشكل على هذا قولهم لو ترك سورة الجمعة من الركعة الأولى من صلاة
 الجمعة ولو عدا قرأها مع المنافقين في الركعة الثانية وكذا الحكم في كل صلاة
 طلب فيها سورة معينة كصلاة الجمعة وثلاثة الوتر قلت يفرق بأن الطلب
 في المعين أكد فطلب فيه التدارك مطلقاً تحصيلاً لا أصل السنة الأكيدة ولا نظر

للتقصير بخلاف ما في الشريعة لا يوجب الإزالة العذر وهو ما عدم
 تمكن المأموم من السجدة لا النسيان فإنه ليس بعذر هنا كما علمت فلو ترك السجدة
 في الركعة الأولى ولو نسيها لم يتداركها في الركعة الثانية مع سورتها ولا نظر
 لوقوع السورتين إذا دخلها لمن وجب فيه فتدبر فإن لم يدرك الفاتحة بان سقطت
 كلها وبعضاً تبعها السجدة في السجود فلا تقضى جزءاً وأعلم أن المراد
 بالسجدة في هذا المقام ما تحصل به سنة القراءة بعد الفاتحة لا خصوص السجدة
 الكاملة فتنبه * (مسئلة) * في اقتداء المفترض بالمنفعل حاصل
 القول في ذلك أن اقتداء المفترض بالمنفعل غير المعيد مكره للخلاف أمّا بالمعيد
 فقبل أنه ليس محل الخلاف المذهبي وقيل منه وعليه فقبل مكره كما هو الأصل في
 مراعاة الخلاف وقيل مباح لما قبل أن المعتادة فرض وهذا في الأمن أما في الخوف
 فالأقتداء فيه بالمعيد مندوب كما في بطن نخل واستشكل بأن هذا لا يتم إلا
 على القول بأن المعتادة ليست من محل الخلاف أمّا على مقابله فلا وجه للثبوت
 بل أمّا الإباحة والكراهة كما قيل في الأمن واجبت بانها في الخوف ليست
 من محل الخلاف ولو قلنا في الآن أنها منه وعلى تسليم أنها في الخوف أيضاً منه
 فمحل مراعاته أن لم يخالف سنة صحيحة وقد خالفها في الخوف فلم يعتد فان قيل
 يمكن الاستغناء عن ذلك بتعدد الأمام وانما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم لأن الضم
 ضمهم لا يؤثر عليه صلى الله عليه وسلم غيره فلهذا سوى بين الفرقتين في كونهم
 يقتدون به قلنا في حالة الخوف قطعوا النظر عن ارتكاب مثل هذه التكليفات
 ونظروا لما ورد ومع ذلك فقد روي الأمام أفضل فتدبر * (مسئلة) *
 في عدم سن الإعادة في صلاة الجنازة ولو لا سن الإعادة في صلاة الجنازة
 على الصحيح ولو الأولى فرادى لبنائها على التخفيف أي بحسب الأصل والألفا لحكم
 لا يختلف وإن صليت على القبر والاشنوي في الكلام قصوداً من
 عدم الإعادة وعدم الشن يصدق بالإباحة واجاب في شرح الروض بأن الإباحة
 لا تدخل العبادة والإعادة عبادة لدخولها في مطلق صلاة فلا يصح عدم سنّها
 الأبسن عدمها وإنما عبروا بالاول لأن المقصود نفي ما أثبتته مقابل الأصل

من سنّها قيا على غيرها بان ثم فارقا فان قيل كيف لا يسن ما هو عماد فضل
 عن سنّ غيره قلنا هذا الخارج كما في صوم يوم عرفة للحاج فان اعاد ولو اكثر من
 مرة ولو فرادى صح اذ المقصود الدعاء ومن ثم قال يجب فيها نية الفرض ولو
 قلنا به في غيرها لكن المشهور خلافه فتشوى فرضا نظرا للصورة وتقع نفلا نظرا
 لتحقيقه فيجو قطعها وانما وجب القيام لانحاق الصورة بدونه فتدبر ويسن
 لمن حضر بعد الصلاة ان يصلي ولو فرادى ويسن انتظار فراغه بخلاف المعبد
 السابق والا فضل ان يؤخر الى ما بعد الدفن وينوي الفرض وتقع فرضا
 اي يثاب ثوابه لسقوط الحج بغيره ويعزم قطعها وان سن ابتداؤها كما في
 نسك التطوع فتدبر وتصح صلاة الصبي على الجنازة الحاضرة ولو مع وجود المكلفين
 وينقطع به الفرض على الاصح اذ المقصود الدعاء وهو منه اقرب الى الاجابة به
 وتقع نافلة وتصح منه نية النقل على ما رجحه مر في نيته المكتوبة حتى لو بلغ في
 الوقت لم تجب الاعادة اما الصلاة على القبر او على الغائب عن بلد المصلي او عن
 محله حيث امتنع حضوره لنحو مرض او جرح كما قاله مر فلا تصح الا محله كان مكلفا
 بها عند الموت او قبل الدفن بما يسع الصلاة فتصح منه ويقتط بها الفرض عن
 حاضري الميت بحيث اذا علموا لا تجب عليهم الصلاة واستشكل ستم عدم صحة صلاة
 الصبي على القبر او الغائب بصحتها على الجنازة الحاضرة مع انه لا فرق ويجاب
 بان الصلاة على القبر او الغائب جاءت على خلاف القياس لصحتها مع حيال
 القبر ومع كون الغائب قد يكون خلف المصلي وصلاة الصبي جاءت ايضا
 على خلاف القياس اذ المخاطب غيره فلو صحّت منه على القبر او الغائب لزم ارتكاب
 خلاف القياس من جهتين وقواعد المذهب تأباه بخلاف صلاة على الحاضرة
 ليست فيها مخالفة القياس الا من جهة تدبر وتصح من الاناث عند فقد الذكور
 بحيث يؤدى انتظارهم الى تغرّ الميت او الارزاء به فيصليان وتسن الجنازة
 وينوي الفرض وتقع لمن فرضا ولا يجب على الرجال اذا حضروا ولو قبل الدفن
 فعلها ثانيا بل يسن على قياس ما مر فان وجد معهن رجل صليان ان شئ
 بعده او معه وتقع لهن نافلة وفي نيتهن الفرض الخلاف في الصبي بجامع

ان كلاً غير المخاطب كما قال اتم افاصلاتهم قبله فلا يصح على الراجح وقيل يصح
 وتقع نفلاً وقيل فرضاً ورد بأنه لا وجه للصحة مع بقاء الفرض ولا سقوط
 الفرض بفعل الجنس الناقص مع وجود الجنس الكامل لا سيما وفيه ازراء لم يثبت
 فان كان الموجد معهم صبيّاً فعندم ريجت عليهم امره بالصلاة بل قيل
 وضربه عليها فان امثال صلين ان شئنا بعده او معه وينوبن الفرض وتقع
 لهم فرضاً لانهم المخاطبون لا قبله على امره وعند حجر لا يجب عليهم امره بل الحكم
 منوط بآرادته فان اراد الصلاة امتنع عليهم الصلاة قبله واذا دأب
 المقرئ في ثم الارشاد سقوط الفرض بفعلهم قبله مطلقاً لانهم المخاطبون
 دونهم وان سقط به الفرض وشوحيه شيخ الاسلام في ثم الروض تنبيه
 الخنثى مع الانثى كالذكر ومع الذكر كالانثى ومع مثله يتعين في سقوط الفرض
 فعلهما ولو مع التعاقب ولا نظر للتردد في الصحة عند علم كل منهما بخنثه الآخر
 ويحتمل اشتراط المعية في فراجع * خاتمة قولهم لا ينتقل بصلاته الحائز
 معناه كما في المجموع انها لا تفعل بلا سبب كما هو شأن النفل والا فقد علمت
 انها تقع نافلة في الاعادة وفي صلاة الصبي وفي صلاة النساء بعد الرجال
 او معهم بل ونصح بنية النفل في الاخيرين كما مر عن م ر وسم والله تعالى اعلم
 * (مسئلة) قول المنهج والاولى بغسل الرجل الاولى بالصلاة عليه درجة
 الا يعني ان التقديم بالصفة انما هو عند اتحاد الدرجة والا فادام في الدرجة
 من يصح منه العمل لا ينتقل لما بعدها وان امتازت بالصفة سواء في ذلك
 باب الغسل وباب الصلاة خلافاً لما حيز في قدم في الغسل الدرجة السافلة
 اذا امتازت بالصفة ويلزم عليه اختلاف البابين في الدرجة وهو خلافاً عليه
 الشيخ في كتبه وقوله اذا لافقه اي في باب الغسل اولى من الاسن والا قرب
 اي منفردين او مجتمعين وانما لم يقل الاسن الا قرب بحذف الواو مع انه
 اخصر ونص في الاجتماع لئلا يتوهم من قوله عكس ما في الصلاة ان المقدم فيها
 الاسن الا قرب لا احدهما وليس كذلك وقوله والبعيد ان ليس المراد منه الاجنبى
 كما قيل لما فيه من مخالفة ما عليه الشيخ من ان البابين لا يختلفان في الدرجة كما علمت

على انه لا يحسن مقابلة بالاقرب بل المراد البعيد في درجته وهذا كما يقابل
بالقريب يقابل بالاقرب وان كان الاول اظهر وانما لم يعبر به في الطرفين
لئلا يتوهم خصوص قرابة النسب من الميت وليس كذلك بل الحكم عام في جميع
الدرجات وانما لم يقتصر على التقديم بالا فقهية ويعلم منه التقديم بالفقهية
بالاولى لئلا يتوهم من قوله عكس ما في الصلابة ان الاستقدم فيها ولو غير
فقيه وليس كذلك كما صرح به في شرح الروض بل المقدم في البابين الفقيه ولو غير
استدركه في هذا الاما فخره واحذر ما قبل وعليك السلام (مسئلة)
في الاعتكاف واحد تام المساجد قال جماعة الاعتكاف من الشرائع القديمة
لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل الانية وهذا بالنسبة لمطلق لبث في المسجد
والا فهو بشرائط المعلومة من خصوص شريعتنا وهو من التين المؤكدة في حق
الذكور وكذا الانا ان شرع لمن حضور الجاعات والاكراه وفي كل وقت ولو اوقا
الكرامة وان تحراها وفي رمضان أكد لا سيما العشرة الاخر فقد كان على اهل مكة
اذا دخل العشرة الاخر آخي الليل وايقظ اهله وشدة المزاج اعزل النساء
وطلباً لليلة القدر التي العمل فيها خير من العمل في الف شهر ليس فيها ليلة القدر
وهي التي يفرق فيها كل امر حكيم على ما هو الرابع وهي من خصائص هذه الامة
وباقيتها الى قرب يوم القيمة وما ورد من انها رفعت يعني علم عينها والاكراه
على انها في رمضان وقيل دائرة في السنة وعليه الامام مالك رضي الله عنه وانها في العشرة
الاخر وقيل دائرة في الشهر وعليه الزركشي وقيل ليلة السابع عشر والتاسع
كما حكاها في شرح الروض والاصح انها تلزم ليلة من ليالي العشرة بعينها كما ذهب
اليه الامام الشافعي رضي الله عنه فقد مال الى ان ارجح ليالي العشرة الاوتار وارجح
الاوتار ليلة الحادي والثالث والعشرين ولا يقال ذلك الا على انها لا تستقل
وقبل انها تستقل في ليالي العشرة ورجح الشيخ النووي رحمه الله جمعا بين الاحاديث
الواحدة في تعيينها وعلى هذا فقبل تستقل كل سنة الى ليلة ثامن ليالي العشرة
وقبل لا يقيد كل سنة لجواز ثوالى عامين فاكثر في ليلة واحدة كما اشار اليه
في التحفة بقوله فعام او اعوام من شفع الى وتر وعام او اعوام من وتر الى شفع

وقيل غير ذلك فقد حكوا فيها نحو ثلاثين قولاً وقالوا لا يختلف العشر بحال الشهر
 ونقصه بل هو كما سيأتي بعد العشرين مطلقاً إلا أن الاحوط أن يعتكف
 من ليلة العشرين لاحتمال انها ليلة القدر وإن الشهر ناقص فتدبر وعلاقتها
 طلوع الشمس صبيحتها إلى الارتقاء بتيضاء بلاد كثير شعاع قبل الغلبة
 أنوار الملائكة المنزلة ليلتها وقيل كما في شرا الروض أن ذلك شيء يخلق الله تعالى
 علامة عليها وفائدة معرفة العداة بعد فوت الليلة الاجتهاد في يومها فإن
 مطلوب كما في ليلتها وكذا استفادة معرفتها بعد في باقي الاغوام بناءً على
 أنها لا تنتقل قال الشيخ النووي رحمه الله لا ينال فضلها إلا من علمها قال الزركشي
 مراده من يتقن موافقتها بان آخى الشهر وإن لم يعلم عينها وقال حجر مراده
 الكمال فإنه خاص بمن علم عينها لا بمنازلة بفضيلة الرؤية التي هي من الاشهر
 ولذا ليس لمن رآها كتبها **(فصل)** أركان الاعتكاف نية
 وليث ومحتكف ومسجد وشرط في النية الاستمرار عندها وإن مشى بعد بشرط
 أن يتردد كذا قيل والراجح أن النية أنما تكون حين يشرع في التردد لأنه أول
 العبادة فنوى وتصريح ولو ما شئنا كما اعتمد على شرط في نية المنذر وبناءً
 على أنه يشك بالنذر مثلك واجب الشرع التعرض للنذر ليتميز عن النفل ويكفي
 التعرض للعرض وإن لم يبين السبب لأن الفوضي في الاعتكاف لا تكون
 بغير النذر بخلافها في الصلاة والصوم فالوا لا تبطل نية الاعتكاف برفضها
 ولا الاعتكاف بنية قطعه كما في الصوم نهاراً وشرط في الليث أن يكون قدراً
 يسمى عكوفاً بان يلبث ولو عتددت بالمشي فوق الطائفة فلا يكفي لثب
 قدرها ولا العبور وإن طال زمنه لأن هذا لا يسمى عكوفاً وقيل يكفي أقل
 زمن ولو عابراً قال في العباب ينبغي تقليد هذا القول لجوز الفوضي
 كما دخل والأكان آثماً بتلبسه بعبادة قاسدة ومع هذا فيسن أن يكون
 الاعتكاف يوماً وليلاً لا أقل وإن يصوم أيام الاعتكاف خروجاً من خلاف
 من أوجب ذلك كأي حنيفة ومالك رضي الله عنهما وكذا ليس أن يشغل الزمان بالاعتكاف
 بخوضه كقراءة وذكر وتعليم علم نافع وتعلم من كل ما ينور القلب بخلاعه خيراً

وكتابة ولو للعالم من كل ما لا تنوير فيه خروجاً من خلاف من اشترط ذلك كالامام كذا
 رضي الله عنه * تنبيه ذكر والنية الاعتكاف منذ وراً او نفلاً لا شرايب الاولى
 ان ينوي الاعتكاف بلا تقدير مدة فتكفيه هذه النية وان طال مكثه نعم يقع
 في المنذور ما زاد عن اقل الاعتكاف نفلاً قياساً على الركوع اذا طوله واعتد به
 وقوع الكل فرضاً وفاق بان الشارع جعل لاقل الركوع مقدراً معلوماً ولم يجعل ذلك
 لاقل الاعتكاف ولذا رجعوا فيه للعرف كما مر وظاهر ان هذا ما لم يزد في النية ما دونه
 ما دنا والا فلا خلاف في وقوع الكل فرضاً واذا خرج في هذه المرتبة من المسجد ولو
 للتبرز بلا عزم عود وعاد ولو فوراً جدد النية ان اراد الاعتكاف لانه ما مضى
 عبادة تامة قد انتهت وهذا الاعتكاف جديد فان عزم قبل الخروج على العوائى
 للاعتكاف ولو مع غيره بان يلاحظ ذلك فلا يكفي الاطلاق وعاد ولو لم يجد آخر
 وان طال الزمن لم يجد النية وكفته هذه العزيمة ان لم يرفضها قبل العود
 فيما يظهر وتكرر الخروج وانظر اذا كان الاعتكاف منذ وراً اهل يقع ما بعد
 العود منذ وراً ايضاً على قياس ما مر عن شس فيما اذا طوله او يفرق بتحلل الخروج
 او بفصل كما هو الظاهر بين ان يلاحظ عند العزم وصف النذر او لا جزؤه ونظر
 ايضاً اذا عزم على الخروج للحاجة او الحاجة لا تقصده او محرمه او متناً للاعتكاف
 هل يكون كسر ط الخروج لذلك كما هو الظاهر فيلغو كما يأتي محرمه وانظر اذا عزم عند
 النية او بعدها قبل اعادة الخروج على انه اذا خرج يعود هل لماعة بهذا العزم
 كما هو الظاهر لوقوعه قبل وقته فاذا خرج غافلاً عنه وعاد جدد النية راجعه ففي
 بعض العبارات ما يعيد خلاف ذلك وقد استشكل الشيخان كفاية العزم بان
 اقتران النية باول العباد شرط فكيف يحصل الاكفاء بالعزم السابق على العود
 ثم اجاب الشيخ النووي رحمه الله بان العزم هنا زيادة وقد وجد قبل الخروج
 فصارت من نوى ركعتين ثم نوى قبل السلام زيادة ٥ قال سم قد يفرق بانها
 الزيادة بالمزيد عليه في مسألة الصلوات ثم اجاب بما حاصله ان الزيادة هنا
 متصلة حكماً فان الخروج مع العزم المذكور يبقى معه حكم الاعتكاف حتى لو آتى بما
 ينافيه كالجماع بطل الحكم ولغت العزيمة فاذا عاد جدد النية ٥ وخالف الشيخ زى

فقال لا يجزئها لأن الحكم لا يبقى مع الخروج والباقي إنما هو العزم
 والعزم لا ينافيه الجوع كما في نية الصوم ليدل فانه اذا نوى ثم جامع قبل الجوع
 لا يجزئها فكذا هنا وفيه ان نية الصوم ليدل فانه اذا نوى ثم جامع قبل الجوع
 فاذا اطرأ عليها الجوع لا ينافيها ولا كذا لكونها على ان العزم الذي لا ينافيه الجوع
 في باب الاعتكاف هو العزم من حيث كونه عرفاً اعم من حيث قيامه مقام
 النية وهو المراد هنا كما مر وهو المعنى بالحكم في كلام ستم فكالنية ينافيه
 ما ينافي الاعتكاف من الجوع وغيره فتدبر وظاهر الزيادة على ما قاله زبي
 تكون متصلة من حيث العزم وهذا ايضا كاف في الجواب عن الفرق فان
 قيل مسألة الصلاة مخصوصة بالنفل المطلق بخلاف مسألة الاعتكاف
 لشمولها الفرض قلت المقصود القياس من حيث كفاية العزم وهذا لا يخلو
 بالفرض والنفل تنبيهه يعتبر في الخروج القاطع للاعتكاف الاعتماد
 على خصوص ما اخرج فقط فلا اثر لخروج رأسه ويديه ورجليه وهو جالس
 ولا خروج احدى رجله معتمداً عليهما معاً لان هذا لا يستلزم من الداخل
 خروجاً كما لا يستلزم من الخارج دخولاً فلا يثبت به من حلف لا يدخل الدار
 بخلاف ما اذا اعتمد على الخارجة فقط فانه يسمى خروجاً كما يسمى ادخالها
 معتمداً عليها فقط دخولاً فيثبت به من حلف لا يدخل الدار ويؤخذ من
 هذا كما قاله ستم ان من نوى الاعتكاف واخذى رجله بالمشي معتمداً عليها
 فقط يصح اعتكافه سواء كان داخل المسجد او خارجه فان اعتمداً عليهما معاً
 لم يصح للتأني جرحاً وفي صحة الاول خلاف قيل لا يصح له ايضا لانه يشبه
 الاعتكاف في الشارع والراجح الصحة لانه يسمى دخلاً فيما هو خالص
 المسجدية وانما جرموا ببقاء الاعتكاف فيما اذا اخرج المعتكف احدى رجله
 معتمداً عليها معاً مع وجود هذا الشبهة فيه لان هذا دوام على بعضهم
 قال فيه بانقطاع الاعتكاف نظر الشبهة المذكور وقد علمت دفعه *
 المرتبة الثانية التقدير بمدة غير مشروطة ثابعتها وغير معينة تأميم
 او اشارة وذلك كيوم او يومين او اسبوع او عشرة او شهر فيعتكف ذلك

تتابعاً ومعرفة بعدم التزام التتابع نعم اليوم لا يفرق نظراً للفظه كما
وتدخل الليالي حتى الليلة الأولى في الأسبوع والعشر والشهر ولا تخرج إلا بالتخصيص
لأنها من المستثنى بخلافها في اليوم والأيام فلا تدخل إلا بالتخصيص والنية فإذا
لم ينص عليها ولم ينوها واعتكف صابراً بغروب الشمس غير معتكف وبطلوع الفجر
معتكفاً بلا تجديد نية لأنه في الليل كالمعتكف حتى لو أتى فيه بما ينافي الاعتكاف
أو خرج لغير التبرز جدد النية ويكفي في الشهر الشهر الناقص أن اعتكف من أول
ليلة منه والأكمل ثلاثين يوماً وليلة * تنبيه إذا خرج في هذه المرتبة
للتبرز لم ينقطع اعتكافه لأن التبرز لا بد منه فالخروج له كالمستثنى من المدة
المقدرة وهذا فارق الخروج في المرتبة الأولى فإنه لا عدة فيها مقدرة حتى
يجعل الخروج كالمستثنى منها فإذا عاد ولو بعد أن طال الزمن ولم يعزم على
العود لم يجدد النية وحسب الزمن من المدة ما لم يكن عزم على عدم العود
أو طول الزمن عن الحاجة أو أتى بما ينافي الاعتكاف والآن انقطع حكمه فإذا
عاد جدد النية وقضى الزمن بآتيها على ما اعتكفه نعم يستأنف اليوم لما
علمت أنه لا يفرق وإذا خرج لغير التبرز انقطع اعتكافه إذا لا ضرورة في هذا
الخروج ولا مقتضى لبقاء حكم الاعتكاف لجواز تفريقه كما مر وهذا فارق
مرتبة التتابع الآتية فإذا عاد ولو فوراً جدد النية وقضى زمن الخروج بآتيها
على ما اعتكفه ويستأنف في صورة اليوم كما علمت وشمل الخروج لغير التبرز
الخروج لغير كل وغسل جنابة غير مفطرة وإذا ان رأت من كل ما يطلب الخروج
به ولا يعلم من هذه عادة وهذا ما عليه الشبان خلافاً للحنوي وصاحب
العباب حيث لحقوا المذكور بالتبرز قال لا لأنها مما لا بد منه كالتبرز ولذا
الحديث به في المرتبة الآتية وهذه تنبيه بأن حديث الناس يعظم عند النية
أنه لا بد له من التبرز ولا كذلك المذكورات وإنما لحقت به في المرتبة الآتية
لضرورة بقاء التتابع المنوَّس في ما لا يقطعه ترغيباً فيه وانظر أهل الحق
إخراج الرجح بالتبرز لأنه ضروري أو يبنى على الخلاف المذكور لأنه قد يغفل عنه
عند النية حُرَّه ففي العبارة ما يفيد أنه كالتبرز * تنبيه ظم كلامهم

انه لو خرج لغیر التبرزعا رفاً على العود لا يكفيه هذا العزم فاذا عا دجد النية
 وبه افتى م ركن قال الشيخ ابن عبد الحق بكفايته وتبعه بعض الجواشي قياساً
 على المرتبة الاولى بالاولى فان ما بعد العود فيها اعتكاف جديد وقد اتفقوا
 فيه بالعزم فبالاولى ما اذا كان ما بعد العود بقية لما قدره وقد يفرق بان
 العزم هنا ليس عرفاً على ابتداء زيادة حتى يكون كالعزم في مسألة الصلاة
 التي قاس عليها الشيخ النووي كما قرأ الاولوية انما تكون بعد صحة القياس
 فتدبر* المرتبة الثالثة التقدير بمدة مشروط بتابعها معينة باسم
 او اشارة ام لا او غير مشروط بتابعها وهي معينة كذلك ففي الصلوات الخمس
 يلزمه التتابع في الاداء وكذا في قضاء ما شرط بتابعه فاذا خرج لما لا يقطع
 التتابع مما ياتي وعاد لم يجد النية وان طال الزمن ولم يعزم على العود
 بشرطه المآثر ويحتمل انه لا اثر هنا للعزم على عدم العود نظر ابقاء التتابع
 فخره ثم ان كان ما خرج له لا يطول زمنه عادة ولا ينافي الاعتكاف كالتيبرز
 واخراج الريج والاكل وغسل الجنابة غير المفطرة والاذان والاتب واداء
 شهادة واقامة حد على ما ياتي لم يقض زمنه لقصره وان اتفق طوله
 او طال مجموعهم وان كان مما يطول او ينافي الاعتكاف كالعدة بسببها
 والجنون والسكر والاعماء بلا تعدد والحض الذي لا تخلو المدة عنه بمعنى انها
 عرضة لطروءه كالكثر من خمسة عشر يوماً قضى زمنه متتابعاً فيما شرط فيه التتابع
 دون المدة المعينة التي لم يشرط فيها التتابع فيجوز في قضائها التفريق
 لان التتابع فيها للتعيين في الاداء وقد فات واذا خرج عامداً لما
 مختاراً لا لعذر او لعذر يقطع الخروج له التتابع كالعدة بسببها بان طلقت
 من فوض اليها الطلاق نفسها او لا بسببها وقد اذنت في الاعتكاف
 او اتمامه وتعبادة المرضى وصلاة الجنازة او طراً ما يقطع التتابع كما في
 الذي تخلو عنه المدة بمعنى انها ليست عرضة لطروءه كخمسة عشر يوماً
 لا مكان اعتكافها في زمن الطهر وكالجنون والاعماء والسكر بتعدده بطل
 اعتكافه بمعنى انقطع به الكفاية لبقاء ثواب ما اعتكفه ستانف

ما شرط فيه التتابع متتابعاً وبني فيما لم يشترط فيه التتابع مع جواز التفرق
 كذا قالوا لكن استوجبه ستم في المدة المعينة المشروط بتتابعها عدم
 استثنائها لانه ما اعتكف فيها مقصود بمقتضى التعيين فلا يلغى
 وقد يقال فوات الملتزم يقتضى الاستئناف اما المعينة التي لم يشترط
 فيها التتابع فلا استئناف ولا تتابع في قضائها جزئاً واذا فسد القضاء
 المتتابع استأنف كل المدة متتابعة على ما عليه الجمهور واستأنف ما يقضيه
 فقط على ما عليه ستم واذا خرج للعدرا ولعدري قطع الخروج له التتابع
 ناسياً للاعتكاف او جاهلاً بحكمه او مكرهاً بغير حق لم ينقطع اعتكافه
 لكن يقضى زمن الخروج وان قل واذا عاد جدد النية وبني على ما سبق
 والاكراه بحق كما في اكراه نحو الزوجة اذا اعتكفت بغير اذن كلا الكراه
 تنبته يصح في هذه المرتبة ان يشترط عند النذر اوتية النقل الخروج
 لعارض جائز ولو مع الكراهة مقصود غير منافي للاعتكاف او منافي
 لا يقطع التتابع كما يحض الذي لا تخلو عنه المدة عما ككل شغل يعرض
 او خاصاً فيخرج لما شرطه فقط وان كان غيره اتم واذا عاد لا يجد النية
 وكذا لا يقضى زمن الخروج في ضوء المدة المعينة لانه بالشرط صار كأنه
 استثناء منها بخلاف المدة المطلقة المشروط بتتابعها فانه يجب فيها
 القضاء ويكون فائدة الشرط عدم انقطاع التتابع فقط فان كان ما
 شرطه لا يقطع التتابع وان لم يشترط الشرط لبيان الواقع ونقل ستم عن
 الشيخ عميرة عدم وجوب القضاء في ذلك كالمعينة فراراً من الغاء الشرط
 هذا ان كان المشروط الخروج للعارض كما عرفنا استثنى الزمن كان قال
 الا زمن الخروج لكذا فلا قضاء في المديتين وكذا اذا كان المشروط قطع
 الاعتكاف كان قال الا انه اخرج منه اي اقطعه لكذا فله عند عروضه
 قطع الاعتكاف ولا يلزمه الهود كما نبه عليه الروض وكذا الحكم فيما اذا
 نذر صلاة او صوماً او حجاً او صدقة وشرط الخروج منها لعارض بشرطه
 المار كان يقول عند نذر الصدقة الا ان احتجتها فله عند عروض العارض

قطع ذلك ولو قرب من الفراغ منه ولا يعود له وله في نذر الصدقة فيها
 عند الاحتياج في حاجته لا في نحو التوسع كما نبه عليه في نذر الروض فتدبر فان شرط
 الخروج لا لعارض كان قال الآن يبدو لي الخروج او لعارض محرم كالشقة
 او غير مقصود كالشقة او منافق قاطع للشايع كالجماع المنظر والخيش الذي
 تخلو عنه المدة انفي الشرط والنذر والنية وقبل بلغوا الشرط فقط تنبأ
 في لو يلزم في الشرط المذكور ان يكون باللفظ فلا يكفي بالنية لما انه كالاشياء
 كما مر وانظر هل يعمل بالشرط المذكور في المرتبة الاولى والثانية ايضا وتكون
 فائده عدم تجديد النية وكذا عدم القضاء في المرتبة الثانية حرره وقالوا ان
 اذا نذر الاعتكاف والزم فيه الصوم او كونه في احدى المساجد الثلاثة
 او تقدير المدة او تعيينها او تتابعها لزمه ما التزم ان كان الالتزام باللفظ
 فان كان بالنية فلا لان النذر لا ينعقد بالنية فكذا متعلقه نعم ان
 قدر باللفظ اياها ونوى تعيينها لزمه او تتابعها مراد به توالي الاعتكاف
 لا توالي الايام ولا مطلقا كما نبه عليه في نذر الروض لزمه الليلي المتخللة دون
 الليلة الاولى اذ لا دخل لها في الشايع ودون الشايع لانه ليس من جنس
 الزمن بخلاف الليلي وانما لزم الشايع فيما اذا حلف لا بكلمة عشرة ونوى
 متتابعة لان الله الذي هو مقتضى اليمين لا يتحقق بدونه ومن ثم قيل
 يحل الاطلاق عليه اذا علمت انما تعلم انه اذا نذر ان يعتكف ونوى عشرة
 ايام او عشرة معينة او عشرة متتابعة لم يلزمه سوى اصل الاعتكاف
 ويكون من المرتبة الاولى واذا نذر ان يعتكف عشرة ايام ونوى تتابعها
 بالمعنى المتقدم لزمه الليلي المتخللة دون الشايع ودون الليلة الاولى
 ويكون من المرتبة الثانية او نوى تعيينها لزمه ويكون من المرتبة الثانية
 فان كان الاعتكاف نفلا ونوى عند نيته شيئا مكرهاً وسئل نذراً
 بمقتضى ما نواه اذ لا مانع من ذلك واذا نذر اعتكاف يوم فقدم زيد
 فقدم ليلة او مبيتاً او مكرهاً او والناذر غير قابل للاعتكاف كالحائض لم
 يلزمه شيء وان قدم بها راحياً مختاراً ولا مانع بالناذر لزمه اعتكاف

بقية اليوم فقط على الرابع فاذا فاتت ولو بعد رخصتها فقط وقيل
 يلزمه يوم فيعتكف من اول يوم يطلع قدومه فيه فان اعتكف من حين
 قدومه كمل البقية يوماً فان فاتت قضى يوماً واذا انذرا عتكاف العشرة
 الآخرة ومثله كما في العباب والروض العشرة الآخرة دخلت الليالي كما
 مروكناه ان يعتكف من ليلة الحادي والعشرين وان نقص الشهر
 ولا يلزمه قضاء ما نقص لان معنى العشرة ما بعد العشرين لكن الافضل
 ان يعتكف من ليلة العشرين فان نقص الشهر وقع الكل فرضاً وان تبين
 كماله اتمه وجوباً ووقع يوم العشرين وليلة نفلًا واذا انذرا عتكاف
 عشرة من آخره او العشرة من آخره دخلت الليالي هنا ايضا لكن لا يفي
 ذلك مع النقص عن عشرة لانه جرد القصد اليها فاذا اعتكف من ليلة
 الحادي والعشرين ونقص الشهر قضى يوماً وليلة واذا اعتكف من ليلة
 العشرين وتبين كمال الشهر اتمه لتقع العشرة من آخره ووقع يوم العشرين
 وليلة نفلًا هذا اذا كان النذر والباقي من الشهر يسع العشرة على احتمال
 نقصه كان وقع النذر يوم التاسع عشر فان وقع ليلة العشرين واعتكف
 من حرم فابعد ونقص الشهر فيحتمل ان يقال يجب اتمام العشرة من الشهر
 التالي وبلغوا التقيد بآخر الشهر ويحتمل ان يقال بالاكتفاء بما اعتكفه
 مع النقص وبلغوا التقيد بالعشرة ويبعد ان يقال بالغاء النذر
 لان المشور لا يسقط بالمعشور فخر واذا انذرا عتكاف يوم مبهم
 لم تكف عنه ليلة ولو اطول الليالي وعكسه لاختلاف الاسم ويلزم ان يعتكف
 ذلك متصلاً فلا يصح فيه التفريق على الرابع نعم اذا اعتكف من اثناء النهار
 الى مثله اجزاء على الرابع لحصول اتصال بالبيتوتة بشرط ان لا ياتي فيها
 بما ينافي الاعتكاف كذا في الروض وظاهره وان لم يعتكف الليلة ونقل
 عن مرر اشراط اعتكافها بنية مستقلة وظاهره ولو نواها نفلًا فخره
 ومقابل الرابع في الاول جواز التفريق فله ان يفرق مقدار يوم ولوقته
 اما على ايام وليس ان يقتصر من يوم على مقدار يوم لان هذا ينبغي

لا تفريق ومقابل الرابع في الثاني يمنع الاتصال بالبيتوتة وان اعتكفها
لأن الليلة ليست من جنس اليوم فيحصل بها التفريق فلا بد من يوم
من الفجر إلى الغروب وعلى هذا جرى الشيخان ورثته شيخ الإسلام ثم ركناً من
جوانبهم أن نذر أن يعتكف يوماً من الزوار مثلاً إلى مثله لزمه ذلك قطعاً
ولا يكفي غيره ونظر فيه الشيخ النووي بأن الملتزم يوم وليست الليلة منه
فلا يمنع أن يعتكف يوماً متتابعاً ويجعل فائدة القيد المذكور القطع
بجواز التفريق لا غيره وإن نذر يوماً معيناً بأسم أو إشارة تعين
فلا يكفي عنه غيره ولو أطول فإن فات قضاءه في يوم ويومه ولو أطول
ويكفيه ولو أقصر كما في الصوم فإن قضاءه في ليلة كمل ما بعدها إن كان
أقصر فإن كان أطول فيجوز لزوم اتماها كالصوم ويجوز أن لا يقتضاها
منها على قدر اليوم المقضي ويفرق باختلاف الجنس كذا تردد الرشدي
على ر ولو نذر تفريق أيام الاعتكاف كناه الشنايع لأنه أفضل وفارق
الصوم حيث لا يكفي فيه أحدها عن الآخر بأن الشارع اعتبر في الصوم
التفريق مرة والثابع مرة ففي كل خصوصية فلا يقوم أحدهما مقام الآخر
حتى لو نذر صوم عشرة مفردة فصامها متتابعة وقع عن النذر خمسة بخلاف
الاعتكاف نعم إذا نذر معه صوماً مفرداً لزمه التفريق في الاعتكاف أيضاً
تبعاً للزوم جمعها كما يات فان قيل إذا نذر تفريق أيام الاعتكاف
فصامها متوالية لا يكون ذلك متتابعاً بل هو تفريق لتخلل الليالي الحاجة
عن النذر فكيف يقال يكفي الشنايع عن التفريق قلنا يفرض ذلك
فما إذا نوى عند نذر الأيام دخول الليالي فإنها كما مر تصير مفردة أو جماعية
إذا نوى اعتكاف الليالي بنية مستقلة بناء على ما مر من عدم
الاتصال والثابع بذلك فان قيل هل يصح أن يفرض ذلك في إذا
نوى الأيام والليالي بنية واحدة ويكون ذلك نظيره ما نوه في باب النذر
لو نذر كعتين فصلين أربعاً بنية واحدة أخرجه عن النذر قلنا لا
هذا إنما لا غير المنذور لا يجمع مع المنذور بنية واحدة ومنه المنذور

حنبلي كما قال الشيخ النووي رحمه الله على القول بأنه يترك بالنذر مسلك جائز
 الشرع ومنه عدم وجوب التعرض في النية للنذر فلا محذور وعلى فرض جريانها
 على القول الآخر فيقرب بأن الزيادة فيها لما كانت من الجنس جعل كأنه نذر
 بسبب زيادة فيكف مطلق عند ولا كذا الزيادة هذا قدبر ولو نذر
 اعتكاف يوم العيد صائماً فيعتكفه ولا يقضي الصوم ولو نذرا اعتكافاً
 رمضاناً ففاته الاعتكاف فيه قضاء ولو مفرقاً ولا يجب الصوم ولو نذر أن
 يعتكف يوماً وموفيه صائماً لم يكن الصوم مندوراً بل شرط الصحة الاعتكاف
 المنذور فيلزمه أن يعتكف يوماً من الفجر يكون فيه صائماً فرضاً ونفلاً ثبت
 نيته لتوقع نية الاعتكاف جازمة بخلاف ما إذا لم يثبتها ونوى قبل الزوال
 فانه وإن تبين أنه من الفجر صائماً لا يكون عند نية الاعتكاف جازماً
 بالصحة لعدم الوثوق بالصوم وإن عزم عليه كما قاله حل ولو نذر أن
 يعتكف صائماً أو عكسه لزمه بالنذر لأن الحال قيد في عامها وقد التزم
 المقيد من حيث هو مقيد كما يقتضيه إطلاق اللفظ حيث لا يثبت له تخالف
 فليزم القيد أيضاً وهذا فارق ما قبله فلا يكفي عن النذر اعتكاف يوم
 من رمضان مثلاً خلافاً لقول ستم ليس الصيغة ما يمنع يعني أنه المسئلة
 قبله وقد علت الفرق ولزم جمعها لانه قرينة وقد التزمه بالنذر فليزم كما لو نذر
 أن يصلي بسورة كذا فانه يلزمه أن يصلي ولو ركعتين لا أقل بالسورة
 المعينة في خصوص القيام ولو في ركعة فكذا هنا يلزمه أن يصوم عن
 النذر يوماً ويعتكف فيه عن النذر ولو لحظه حتى في صورة العكس خلافاً
 للشيخ الجوهري حيث أوجب فيها اعتكاف يوم الصوم ليصدق أنه صائم
 معتكفاً وفيه أن هذا يصدق ولو مع اعتكاف اللحظة بل كذلك الحكم
 لو نذر أن يصوم يوماً معتكفاً بخلاف ما إذا نذر أن يعتكف يوماً
 صائماً فانه يلزمه اعتكاف يوم الصوم جزاً للتصديق فيه على اليوم
 وفارق ما قبله بأن اليوم فيه ضرورة فالتصديق عليه كالتصديق
 فان اعتكف عن النذر وهو غير صائماً عن النذر وعكسه لم ينعقد وإذا بطل

احدهما لم يقع الآخر من النذر بل قال في شرح العباب اذا بطل الصوم بطل
 الاعتكاف اي لا العكس اذ ليس من المفطر ابطلان الاعتكاف ولو نذر
 ان يعتكف او يصوم مصليا او محرما بالصلاة كما في الروضة او عكسه
 لزماه ون الجمع لعدم التناسب هنا بخلافه قبل فان الاعتكاف والصوم
 من قبيل الكف فتناسبا بخلاف الصلاة معها فانها افعال مباشرة ويؤخذ
 من هذا كما به عليه ستم انه اذا نذر ان يعتكف او يصوم قارئا او متوضئا او
 او معتمرا او عكسه لزماه دون الجمع لما ان القراءة والوضوء والنسك
 افعال مباشرة نعم ان اراد بمتوضئا المعنى الحاصل بالمصدر لزماه ان يعتكف
 او يصوم وهو متطهر عن الحدث ولو لحظت ولا يكون الوضوء بالمعنى المصدرية
 مندورا فتدبر وانما يلزم القرآن بنذره مع تناسب الحج والعمرة لان التفريق
 بينهما بالافراد او التمتع افضل ويلزمه دم القرآن لا التزامه بالنذر وكذا
 دم التمتع ان عدل اليه ولا يلزمه دم العدول عن المنذور لانه عدل الى الافضل
 مع كونه من الجنس وهذا فارقا اذا عدل عن المشي المنذور في النسك الى الركوب
 فانه يلزمه دم العدول مع كون الركوب في النذر افضل لانه ليس من جنس عدل اليه
 ولو نذر اعتكاف ايام مصليا او معتمرا او حاجا لزماه في الصلاة لكل يوم ركعتا
 ولا يجمع بين صلاة يومين فاكثربسليمة واحدة لان صلاة كل يوم نذر مستقل
 وله جمع الكل في يوم شلبيما بقدرها ولزماه في الاعتكاف لكل يوم عمرة ويجوز
 جمعها في يوم بخلاف بقدرها ولزماه في الحج حجة واحدة لعدم امكن تكرره
 في ايام الاعتكاف حتى يلزم حجات بعدها اذا افاده ستم وشروط في المعتكف
 اسلام وتميز وخلو عن حدث اكر وكذا عن نحو استباحة من كل ما لا يؤمن معه
 تنجيس المسجد على الراجح وقبل يصح الاعتكاف مع الاثم كالاعتكاف فيما وقف عليه وقد
 يحاث بانه بالحدث الاكبر شبه فلا يصح اعتكاف من اتصف بصفة شيء من ذلك
 لعدم صحة نيته الكافر ومن لا يميز له الجنون او سكر او اغواء ولو بلا تعدد ولزماه
 مكث من به حدث اكر ونحو استباحة بالمسجد وان كانت الحرة في الثاني من خوف
 التنجيس ويصح اعتكاف الزوجة والعبد بذاذن وبأثمان وان كان الزوج

والسيد غائبين وان كان الاعتكاف تطوعاً لهيئة قطع العبادة ولهما
 اخراجهما من تطوع وايه اذنافيه لانه لا يلزم بالشروع ولهما منعها من
 الشروع في مندور التزامه بلا اذن او باذن والزمن غير معين لا اخراجهما
 بعد الشروع فيه باذن في الالتزام والشروع وان لم يكن الاعتكاف متتابعاً
 او باذن في الالتزام فقط وكان زمن الاعتكاف معيناً او باذن في الشروع
 فقط وكان الاعتكاف متتابعاً وان لم يكن زمنه معيناً ويجوز اعتكاف
 مكاتب كتابه صحيحة بلا اذن ان لم يحل بكسبه لقلة زمن الاعتكاف او احكام
 كسبه في المسجد وكذا يجوز اعتكاف عبد نذر اعتكاف زمن معين باذن
 سيده ثم ملكه غيره فيجوز بلا اذن من السيد الجديد لسبق النذر على ملكه نعم
 ينحصر ان جهل الحال وكذا المرأة اذا تزوجت بعد التزامها اعتكاف زمن
 معين فيحل بدون اذن من الزوج والمبعض كالقن لا في نوبته حيث
 كانت صابرة فانه فيها كالحرم نعم لو كان الاعتكاف مندوراً والنوبة لا تسعه
 وكان النذر بغير اذن السيد قبل المهايأة او بعدها في نوبة السيد وفي نوبة
 وهي لا تسع كما هو الغرض انجه كما قاله ستم المنع بغير اذن السيد نعم ان لم يكن
 الاعتكاف متتابعاً فله وان لم ياذن السيد ان يعتكف في نوبته بقدرها *
 تنبيه ينقطع الاعتكاف برودة ويحتمل تخلوعه المدة بخلافه لا تخلو
 كما مر وحنابة مفطرة بخلاف غير المفطرة كما لا حتم لكن يبادر بالطهر
 لئلا ينقطع الاعتكاف بالتأخير وبسكرا وانما او جنون بتعد بخلافها
 بلا تعد وان اخرجوا من المسجد للتعهد بالشق بالمسجد والا ينقطع الاعتكاف
 بالخروج وقال ستم لا ينقطع في خروج المجنون وان سهل تعهده بالمسجد
 وبخروج لمرض خفيف او تعدي به او سهل تعهده بالمسجد وبخروج لعبادة مريض
 او زيارة قادم او صلاة جنازة او نحو ذلك مما لم ينصوا على اشتثنائه
 لا بالخروج لمعدة توجب الخروج ولم تكن بسببها ولا بالخروج لاداء شهادة
 تعينت اداء وتحل او اداء فقط وتحل قبل الاعتكاف ولا بالخروج لاقامة
 حجة او تعزير ثبت لا باقراره ولم يأت بموجبه حال الاعتكاف ولا بالخروج

لتبرز او اخراج رجب وان لم يصل بحالة الضرورة او لاكل والمشى مطروق
 لا يليق به الاكل فيه بخلاف الشرب مع امكانه بالمسجد لانه لا يستجنى منه وبخلاف
 المشى غير المطروق او لاق به الاكل في المسجد او لازالة نجاسة ولو معفو عنها
 او لغسل جنابة غير مفرطة ويبادر بالظهر كما مر وان تطهر بالمسجد وحرم الطهر فيه
 ان يهل في غيره لحرمه المكث فان امكن بلا مكث تحير بين الطهر فيه وخارجه
 ولا يتعين احدهما على الرابع وقبل يتعين الطهر فيه اذا ضرورة في الخروج
 وقبل يتعين خارجه صونا للمسجد عن انصباب الماء المستعمل فيه لحرمه نصيبه
 واجيب بانه غير مقصود بالغسل ولذا جوز الوضوء فيه بل قيل بعدم حرم
 النضح قياسا على حوازل غسل اليدين حيث لا تغذرو وقد يفرق كما في شرح الروض
 بانه لا حاجة في النضح بخلاف غسل اليد ان لم يكن مستحرا والاتعين الخروج
 لحرمه ازالة النجاسة في المسجد وان لم تجسه ولو في اناء ولو معفو عنها قد
 او غيره احتراما له وظاهره وان لم تقصد ازالة ويفارق ما قبله بخلط امر
 النجاسة ويظهر ان معفوات الدماء تنوقف حرمة ازالتهما على قصد الغسل ويفرق
 بالتوسع في باب الدماء ولذا جازت الحجامة في المسجد في اناء دون البول
 كما يأتي ولا بالخروج لاذان مؤذن راتب ولا متبرعا الى منارة منفصلة
 عن المسجد قريبة منه اعتد الاذان عليها لا يحصل الشعار بغيرها ومثل
 المنارة غيرها مما اعتد الاذان عليه ومثل الاذان غيره مما اعتد فعله كالنبيج
 او اخو الليل وما يفعل يوم الجمعة من السلام وقراءة سورة الكهف والعشور
 بخلاف خروج غير الراتب او غير ما اعتد او لبعده عفا او كان يحصل الشعار
 بالاذان على نحو سطح الجامع الذي هو فيه كما قاله الاذرعى وانظر اذا حصل
 الشعار بمنفصل اقرب مما اعتد هل يتعين الاقرب ام لا لالف ما اعتد حوله
 واما المنارة المتصلة بالمسجد بان كان بابها فيه او في رحبته المعهودة منه
 بان لا يتعين حدودها ولا انها غير مشرفة في غيره وان خرجت عن رحبته بخلاف
 الخلوه الخارجة عنه وبابها فيه فليست منه فنقطع الاعتكاف بغيرها
 واعلم انه اذا خرج لشيء مما ذكر لا يكلف الشراء بل يحبس على حية لادائها

وله حال الخروج لشيء مما ذكر كما قاله حرموا ما فرض فيه ثم المنهج في الخروج للتميز
نظر المسئلة الدار الآتية أن يتوضعا ولو تجديدا وإن يعود مريضا ومريضا وقادرا
ولو مع انتظار للاذن وإن يصلي على جنازة لا ينظر لها أن لم يطل الزمن عرفا
بان لا يزيد على أقل ما يجزئ في صلاة الجنازة ولم يعدل عن طريقه قال ستم انظر
إذا كان الباب يمنة أو يسرة هل بعد الدخول منه عدولا أو حوزة قالوا وفعل هذه
المذكورة أفضل من الترك على الراجح وإن كان في الترك مسارعة للعود للاعتكاف
ولا يخرج لها استقلالاً نعم قال ستم يسقط قطع الاعتكاف النفل لزيادة مريض
قريب أو جار لا مطلقاً وله في خروج للتميز أن يبرز بداره لم يخش بعدها
ولاله دار أخرى أقرب منها وخش بعدها ولم يجد طريقه مكاناً لا ثقاً فلا يجب
تبرزه بغير داره كدار مديقة الأقرب من داره لعظم المنية وكسفاية المسجد
أن لم تلق به والأكلها كما يكلف المكان اللائق عند فحش البعد ولو كان غيره
ولو نظر للمنية لصنعها عند فحش البعد ومنها بط الفحش أن يذهب أكثر
الوقت أي وقت الاعتكاف مندوراً ونفلاً وإن اقتصر بعضهم على المنذور
في التردد إلى الدار ويعتبر ذلك يوماً فوماً كما قاله حرموا قال زى وغيره يعتبر
بجملة الوقت وعليه فلا يعرف الحال إلا بنها المدة فترتبه هذا ما يتعلق بما
يقطع الاعتكاف وما لا يقطعه أما ما يتعلق بالقضاء فهو مرتب الإشارة
إليه وحاصله أن يقال بعضي زمن ما ينافي الاعتكاف ولا يقطع تنافيه
كالحيض الذي تخلو عنه المدة والجنون بله تعدي واجتبابه غير المقطرة وإن
لم يفارقوا المسجد ويتيمم ذوا اجتبابه للمكث في المسجد لتعذر التيمم فيه وخارج
وكالاعشاء والشكر بلا تعد إذا فوجا المسئلة التيمم في المسجد بعضي زمن
الخروج فإن لم يخرجاً فاعتكفاً وإن لم يفيا لآن وصفهما لا ينافي دوام
الاعتكاف كالنوم بخلاف الجنون وفارق الاعشاء في الصوم حيث اشترط
فيه افاقة لحظة بالنهار بان زمن النية هنا زمن اعتكاف ولا افاقة فيه
بخلاف زمن النية في الصوم إذا كانت ليلاً وكذا يقضي زمن خروج ما لا ينافي
الاعتكاف ولا يقطع خروج له لئلا ينع أن طال كعدة توجب خروج وليست بسببها

فان لم يطل كما في الخروج لنحو تبر زما لم يقض وكذا من عاشر الخروج له
في صورة المدة المعينة على ما سبق فتدبر وشرط في المسجد ان يكون خالصا للمسجدية
فلا يصح في المسجد المشاء كما لا يعترف فيه ببناء المأفوم عن الاقام باكثر من ثلثائة ذراع
وان شئت فيه النجاسة وحرم ملك الجنب فيه نظر الجزء المسجدية ويجب قسمته فورا
ان كان افرارا ولو شمر نحو سجادة بارض له الانتفاع بها ووقفها مسجد اصح وثبت
لها جميع احكام المسجد وان قلعت بعد على الراجح وشمل المسجد سطحه وجداره ورجلته
المعدودة منه وزكوته ولو بهواء الشارع واغصان شجرة بهواء المسجد ولو كانت
الشجرة خارجه بخلاف عكسه على الراجح كالوقوف بعرفة وفارق الروشن بانه جزء
من المسجد ولو عين الماعتكا مسجد غير المسجد الثلاثة لم يتعين لكنه اولى حتى
من المسجدة بجامع ان لم يحج الخروج للجمعة فان لم يعين مسجد افا لجامع اولى
ولو اقل جماعة من المسجد غير الجامع وان لم يكن في المدة يوم جمعة بل وان لم يكن
من اهلها غير وجامع خلاف من اوجب الجامع مطلقا بل لو نذر مرة فيها يوم جمعة
وكانت تقام في مسجد ولم يشترط الخروج لها ووجب الجامع اتفاقا لان الخروج لها
يقطع الشارع لتقصيره بترك الاعتكاف في الجامع فان كانت تقام في ابنية
غير خارج لها وان لم يشترط الانتفاء التقصير لكن لا يكره الخروج لانه يذهب
لغير مسجد واذا فرغ من الجمعة عاد فورا ولا يتأخر للثمن بخلاف اذا كانت تقام في
مسجد وشرط الخروج لها فانه يبكر ندبا ولا يلزمه العود فورا بل لو قيل باقتناع
العود لم يبعد اذ لا حاجة للعود الا ان يقال الف المعتاد بسوغ العود واذا
مر في ذهابه للجمعة بما تقام فيه الجمعة لم يذهب لا بعد منه الا ان كانت الجمعة
اسبق قال في العباب او كانت عادة الصلاة فيه ولم يرتفعه بشراحة
واذا عين في نذره احدى المسجدة الثلاثة تعين بمعنى ان غير الثلاثة لا يقوم
مقامها والا فمسجد مكة وهو الكعبة وما حولها من سائر اجزاء المسجد لا خصوص
المطاف حتى لو عين المطاف او جوف الكعبة لم يتعين على الراجح يقوم مقام
مسجد المدينة والمسجد الاقصى ومسجد المدينة وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
وقد زوره بمائة ذراع يقوم مقام الاقصى وذلك لانها مرتبة في الفضل هكذا

فقد ورد أن الصلاة بمسجد مكة أفضل من مائة صلاة بمسجد المدينة وبمسجد
 المدينة أفضل من الصلواتين بالمسجد الأقصى وبالمسجد الأقصى أفضل من خمسمائة
 صلاة بغير المسجد الثلاثين باقي المسجد أي حتى منى الحرم ومسجد قباء على ما هو الصحيح
 وعلى هذا فالصلوة بمسجد مكة أفضل من مائة الف بباقي المسجد وهذا ما عليه
 وقال حجر القائل بمسجد مكة بمائة الف الف صلاة مرة ثلاثاً بباقي المساجد
 ووجهه كما في التحفة أنه ورد أيضاً أن الصلاة بمسجد مكة بمائة الف صلاة بمسجد
 المدينة وبمسجد المدينة بألف صلاة بالأقصى وبالأقصى بألف صلاة بباقي المسجد
 وعلى هذا فيلزم ما قاله حجر ويلزم أن الصلاة بمسجد المدينة بألف صلاة في باقي المساجد
 والمراد بالصلاة فيما ذكر ما يطلب فعله في المسجد وهو المكتوبات والنوافل التي شرع
 فيها الجماعة وإن صلّت فرادى كما قاله روكذا صلاة الضحى والتحفة بخلافه
 ذلك من الصلوات ولو مندورة في جوف الكعبة ففعله في بيته أفضل وانظر هذا
 فيه أيضاً بالمضاعفة لاطلاق الأحاديث وإن كان فعله بالمنزل أفضل إذا تباين
 حوزة ومثل الصلاة في هذه المضاعفة غيرها من القرب التي تتعلق بالمسجد كالأعتكاف
 بخلاف غو الصوم فإنه إذا نذر في مسجد ولو أحدى المسجد الثلاث جاز أن يصوم
 في غير مسجد كالصلاة التي لا تطلب في المسجد كما مرّ خلافاً لطلب المسجد ما مرّ فإنها
 إذا نذرها في مسجد تعيّن المسجد ولا يتعين ما عينه إلا أن كان أحد المسجد
 الثلاث على ما علمت **(خاتمة)** * ليس لمن بالمسجد ولو غير معتكف أن
 يترك الحديث المباح لما ورد أنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وأنه يترك الحسنات
 فيه كالحطاة والكتابة بل يتركها لاكتساب العلم وبكرة الاحتراف بها وإن
 قلّ الاحتياج كالمعاوضة بنحو البيع والشراء بل يحرم اتخاذها كالتواضع في ذلك
 من الإزراء وإذا شغل بقعة منه بما يضيق على المصلين أو لا يعتاد وضعه
 في المسجد لزمه اجرة ما شغله تصرف في مصالحه بل إذا أغلقه على ذلك لزمه اجرة جميعه
 ولو مجوراً بخلاف مجرد الإغلاق ففيه لاشم فقط لتعطيله وكذا الحكم في المدراس
 والربط والمقابر الموقوفة ونحوها على منع من أراد أن يفتح من داره باباً إلى
 المسجد أن أدى إلى خرق جدار المسجد والأفلا مانع حيث كان الفرض خصوص

التوصل للمسجد لا عموم لا شطرا في المؤدى لجعل المسجد طريقا ومن ثم قيد الزرشي
 بالخوخة فعلم منع الجيران من نشر نحو الباب على سطح المسجد فان فعلوا لزمهم الإحرة
 لانه مما لا يعتاد لغیر المجاورين بالمسجد ويمنعون ايضا من جعل المسجد طريقا
 الا ان دعت الحاجة وتقدر بقدرها ويحرم تقدير المصالح ونحوها ولو بطاهر
 وادخال النجاسة فيها وان احسن التجسس لا الحاجة كما في ادخال النعال مع من
 سقط شيء منها ولو يابسا وتجاوز الحاجة فيه في اثناء مع الكراهة لا البول
 ولا ازالة النجاسة فيه في اثناء ولو كانت النجاسة معفو عنها ولو دُعما لما في
 ذلك من الازراء وبهذا فارقت الحاجة فان الغرض منها التداوى فلا اضرار
 فيها ولا بأس بترجيل الشعر فيه ولا الحلق ان احسن سقوط شيء منه والا كره
 مراعاة لمن قال بنجاسة الشعر المنفصل ولا بالاكل فيه ولا بغسل اليد حيث
 لا تقدير وينبغي ان يكون الاكل على نحو سفرة وغسل اليد في نحو طشت وان
 يكونا بحيث لا يراه الناس ولا بالتزئين فيه ولا التطيب ولا التزويج ولا
 التزويج ولو معتكفا والله اعلم **(مسئلة)** يلزم المبيقض عن
 زوجته وولده ورفيقه فطرة كاملة مطلقا ويلزمه عن نفسه بقسط عافيه
 من الحريرة والباقي على السيد ان لم تكن مهاباة والا فهي كاملة على ذي
 النوبة ان جمعت السنين والا اشتركا فيها مضافة وقيل على من وقع
 السبب الاخير في نوبته وقيل بقدر الرق والحريرة كان لا مهاباة وقيل لا وجوب
(مسئلة) الحمل في الطواف اعلم ان جعل صور مسئلة للحمل في الطواف
 الفا واربعة وعشرين مبنى على ان صور كل من الحمل والحمل اثنان وثلاثون
 بان يقال الحمل حلال او محرم دخل وقت طوافهما ام لا طافا ام لا وعلى كل
 من الثانية نوى الحمل نفسه او محمله او كليهما او اطلق فهذه اثنان
 وثلاثون في الحمل ومثلها في المحمل فاذا ضرب احدهما في الآخر بلغ الحمل
 عامر ولا يخفى ما في هذا فانه لا يقال في الحلال والمحرم طافا قبل الوقت لعدم
 الصحة ولا يقال طاف في الوقت ام لا لعدم فائدة التقسيم فان الحلال اذا
 دخل مكة وقبلنا يسر له طواف القدوم بناء على انه لا يختص بالمحرم والراجح

فيحل بعد أن طاف للقدم أو قبله شخصاً وطاف به ولم ينو الطواف لم يقع له
 في الصورتين لعدم النية بخلاف ما لو كان محرماً فإنه يقع له في الصور الثانية
 وإن لم ينو لأن نية الإحرام تشمل ما عدا طواف الوداع ولا يقال في المحل نوى
 الحمل وكليةما إذا فعل له حتى أنه ينويه لغيره فتسقط هذه الصور وتبقى
 الصور الصحيحة هكذا حلال محرم دخل وقت طوافه وطاف محرم دخل وقت
 طوافه ولم يطف محرم لم يطف لعدم دخول الوقت ويصدق به قول الشافعي ولم
 يطف فهدى أربعة في كل من الحمل والمحل فاذا ضربت أربعة الحمل في صور
 نية الأربعة حصل ستة عشر وإذا ضربت أربعة المحل في صورتين نية الثانية
 حصل ثمانية فاضربها في الستة عشر يحصل مائة وثمانية وعشرون وحاصل حكمها
 أنه إذا نوى الحمل نفسه أو كليهما أو أطلق وهو محرم دخل وقت طوافه ولم
 يطف وقع الطواف للحمل لأنه الطائف ولم يضره عن نفسه وذلك في اثنين
 وسبعين صورة وإذا نوى الحمل المحل أو أطلق وليس عليه طواف وقع الطواف
 للمحل إن نواه أو أطلق وهو محرم عليه طواف لأنه يحيط طائف على دأبه وذلك في
 خمسة وثلاثين صورة فإن أطلق المحل أو أطلق وليس عليه طواف وقع الطواف لغيره
 لعدم النية وما في معناها وذلك في إحدى وعشرين صورة وعلى هذا ينزل كلامهم
 إلا أنه ينبغي ألا يضل لم يذكر الحلال في المحل حيث قبله بالحرم نظر الكون الباب
 في النكاح وإن الناسك يصح طوافه ولو محجواً وإنما ذكره في الحمل ليعلم حكم
 باقي الصورتين بالمقابلة كما نية عليه بن النقيب حيث قال يعلم من هذا أنه لو
 حمل حلال حلالاً ونوبا وقع للحمل وقبل لها على قياس ما قالوه في حمله المحرم على
 ما صنعه المصنف تكون الصور ستة وسبعين حاصله من ضرب الستة عشر
 التي في الحمل في ستة في المحل وحاصل حكمها أن الطواف يقع للحمل في أربعة
 وخمسين وللحمل في ثمانية وعشرين وبلغ في أربعة عشر وقد بين المصنف ذلك بقوله
 ولو عمل شخصاً آخر فإن منطوق هذا يصدق بـ ستة عشر حاصله من ضرب أربعة
 الحمل في صورتين ما إذا نوى الحمل المحل أو أطلق ثم ضرب الثمانية في صورة
 ما إذا نوى المحل نفسه أو أطلق الصادق بهما إطلاق المنطوق فيقع الطواف

الحامل في المستثنى وهو ما اذا اطلق الحامل المجرم وعليه طواف سواء نوى بالمحمل
نفسه او اطلق لها ثمان صورتان يقع فيها الطواف الحامل وفي الاربع عشر
الباقية بعد الاستثناء يقع فيها الطواف للمحمل وقول الشافعي ان طواف المحمل عن
اوله يدخل وقت طوافه هاتان صورتان مفهوم القيد الاول في كلام المصنف
فاذا غرضت في اربعة الاحال ثم الثانية فيما اذا نوى الحامل المحمل او اطلق
ثم ستة عشر فيما اذا نوى المحمل نفسه او اطلق حصل اثنان وثلاثون ففيما
اذا اطلق هذا المحمل لا يقع له الطواف كما قال الشافعي بل يقع على المطلق الذي
عليه طواف في كلا صورتين المحمل وتصور الثانية بما اذا كان الحامل معتمرا والمحمل
حاج لم يدخل وقت طوافه وبلغوا الطواف في الاربع عشر الباقية وفيما اذا
نوى المحمل نفسه يقع له في اربعة عشر والحامل في صورتين المذكورتين وهذا
ما ثبت به الشافعي قوله والافعال لو لم يطف ودخل وقت طوافه فقد ورد هذا اللفظ
حيث لم يقل والا وقع له وان كان حاضر لانه اختصار محل لاقتضائه انه يقع
بمحمل في ستة عشر وليس كذلك وقوله وان نواه الحامل لنفسه
او نفسا وقع له هاتان صورتان مفهوم القيد الثاني فاذا غرضت في اربعة الاحال
ثم الثانية في ستة المحمل حصل ثمانية واربعون يقع فيها الطواف للحامل وان
المحمل وان نوى نفسه او اطلق وعليه طواف كما قال الشافعي على القول بان الطواف
لا يقع لها وكذا اذا اطلقا وعليهما طواف او نوى المحمل نفسه لان الحامل دار والمحمل
دبره وقد نوى حقيقة ارجحها فيقع لهما كما لو جره وهو على الارض ورد بان طواف كل
منهما في مسئلة الجمر منفصل عن طواف الآخر فامكن ان يقع لهما بشرطه بخلافه في
مسئلة الحمل واعلم ان الاحكام المذكورة لا تختلف بتعدد الحامل فاذا حمل ثمان
شخصا ونواه احدتها ونوى الاخر نفسه او اطلق وعليه طواف وقع له ولا يقع
بمحمل لان له دبره واقع منهما فلا يعرف اليه بصرا حدهما بتسبب من يشكوا
وقوع الطواف للمحمل فيما اذا نواه له اكمال وعليه طواف بما اذا كان على شخص
خوفا فاحتمل اوجه نواه عن طواف آخر عن نفسه او غيره فانه لا ينصرف

من يقع عليه عماما واجاب الشيخ ابن المقرئ ووضح في الاسماء بما
حاصل ان كمال نية المحرم في نفسه لا يطواف فانه صرف فعلية اليه ولا كذا
التأويل غير عليه فان لم يجعل نفسه آية بغيره وانما انى بطواف نوايا
صرف بطواف آخر له او لغيره فلم ينصرف فان قيل اذ انوى كمال تحركات الغريم
فانتمى الآلية ولا يقع الطواف المحمول مطلقا ام لا يكون كالأية فذا استظهر
سم الاول وفرق بان الآية فعلها غير محصور فامكن انها آية ولا كذا من روى
ادراك الغريم فان فعله محصور فقدر والله اعلم وادعم ان جميع ما تقدم انما هو
فيما اذا اجتمع في كل من كمال المحرم شروط الطواف من خواصر والطهر والا
فالبعد عن استصحابها بشروطه بان يوى او يكون عليه طواف دخل وقته مستند
فدغلبوا في احرام الجنبى احتكام الاثنى اثنا طاني يستتر عن الابواب فواجبوا عليه كشف
الوجه للحرام وستر الرأس عند وجود الجنبى فان كشفها اثم بكشف الرأس
ولا فدية لعدم الوجوب وان ستر الوجه وكشف الرأس اثم بجها ولا فدية للشك في
الوجوب وان سترها اثم بستر الوجه ووجبت الفدية لتحقق الوجوب واقتضوا في
بس المحيط بجزءه الجنبى انه ملبوس بالستر فلا فرق بين المحيط وغيره وان استحب الاضيق
ومنع بسى وعلى بان لبسه المحيط وان بين الكثرة والاباحة وان كل على المحيط احوط ومفهوم
الستر فيصل دون المحيط ويستحسنه لانه عن ولا يخفى ان هذا انما هو من حيث الاباحة
واكراه ما من حيث الفدية فالدار على يقين الوجوب فاذا بسى المحيط وستر الوجه فالتقيد
بوجوب الفدية كما اذا ستر الوجه والرأس وكذا اذا بسى الغفارين وان كشف
الوجه في نوره والله اعلم في مسئلة قالوا يجب على المتمتع والفارن دم
ان لم يكونا من ماخرى الحرم لا فلهما دجا ميثقاتا اي دوا ميثقات العمرة الذي
يجوز ان اذا فحلت حاضري الحرم فانه لم يرتوا ميثقاتا وفيه ان هذا انما
يتم في المتمتع الذي لا في الفارن مطلقا ولا في المتمتع الخارج عن مكة فانحصرا
في ميثقات العمرة والجهل بان المراد لم يرتوا ميثقاتا عماط والآلة رجوع ميثقات
خاص بهم خروج عن الموضوع من ان الذي رجم بغير ماخرية ميثقات العمرة

قديم ان يكون هو المنفى في حاضريه و يورد عليه ما عرقله هذا الجواب مبني على قصر
 التعليق على المتع وان الذي رجمه هو مبتدئ الحج ومعنى رجمه له انه لا يلزمه العود اليه
 عند الاحرام بالحج بخلاف المسمى بمجاورة الميقات فان كان المتع من حافة الحرم فلا
 دم عليه لانه ان كان يكتفى فلم يبرح ميقانا أصلا وان كان خارجا عن مكة فلم يبرح ميقانا
 عما دام خارج ميقانا خاضعا به ورجعه لا يوجب الدم وكذا في عدم وجوبه لانه فرج المتع
 في الوجوب فإذ لم يجب في الأصل ثم ان لا يجب في الفرع كذا افاده في شرحه رحمه الله
 اعلم من سلسلة قد عجزت ودرهم تفسير الصفة ان اشتملت من الطرفين
 على دوي متحد الجنس معه ولو من طرف جنس آخر ولو غير دوي او نوع آخر او
 صفة أخرى مخالفة في القيمة وذلك لمن شذ التوزيع او جهل المسمى او التوزيع
 تخيل فان لم تكن الصفة مخالفة في القيمة فلا نسأد او يستواء الغير مع اتحاد الجنس
 والنوع فتعفى الجاه وكذا لانسأد في التخط ان اتحد الجنس وقتل الخليفة بحيث لا يظهر
 في المعيار لا تنافي الجاه في الاول واعتقارهما في الثاني لمشقة الاخر من هذا ما
 عليه الجمهور وقيل لانسأد في اختلاف الصفة وان اختلفت القيمة لان تفاوت
 الصنف في محل المسامحة ورجحه الامام والفرائي وغيرهما في اختلاف التقدير بالصحة
 والكسرة قالوا اذا زال الناس على المصارف فيها انفرادا واجتماعا من غير تكرار يقال
 يمتثل ان ذلك كان مع الاختلاف او ان المكسر لم يكن قطاعة بل نحو انصاف وارباع مما
 يستحق كسرا وهو في حكم الصحيح لانا نقول كيف يستدل بالامام
 ومن تبعه بما لا يعلمون اشتداد على المطلوب وقيل لانسأد في
 اختلاف النوع ايضا نظرا لاتحاد الجنس بل قال الطبرسي وابوالطيب
 والكجيني والقاضي الحسين والشافعي والجمهور جاني والرويان وصاحب
 المذهب ما حصل اذا اتحدت اصول العوضين واستوت
 القيمة او تماثل طرفا العقد فلا نسأد وان اختلف الجنس او
 التوزيع جنس لا يردى الى محذور قالوا فيصح بيع به عجرة وصالح جوب
 بدين ارضين اذا لا اشتق لانه من شجرة واحدة واعلم ان الصبيان

من حصة واحدة واستوت قيمة المد والصلح في بيع درهم ودينار مثلهما اذ كان
 واحد ههنا من ضرب واحد والديناران من ضرب واحد وغلطوا من قال بخلاف
 ذلك وقالوا الشك في مثل هذا نوع من الوسواس فان قيل لا ينفك
 عند التوزيع عن اعتبار القيمة وقد علمت ان التقويم تخمين قلنا انه اعتضد بما شاع طوله كما
 اعتضد في خلاف الصفه بانها وكبس والنوع تنبيه او رد على اصل القاعده
 ان العقد يقتضي مقابلة الجود بالجود والاجزاء بالثمن بثلثها ولا يقتضي التوزيع
 حتى يترجم المذود المذكور ويجري هذا الحكم والرجحان واجب كما قال السبكي
 بان العقد يقتضي التوزيع ايضا به بل اعتباره فيما اذا خرج بعض العوض مستحقا
 او ربا لغيره واخذ بالشفع اذ لا اعتبار ابتداء ما اجبر انشاء قوله السبكي
 فان قيل والقابل انشاء لا يكون الا شئنا بخلاف ابتداء قلت
 لا مذود في ذلك فان الجزأين بقابل بالشافع والمعين دفعة تنبيه
 اذ ابيع احد المتقين بثلث وكذا ما اودعهما مفسوش هو من القاعده تقسيم
 لغيره ان العش لا يظهر في الميزان مع ابيع اتفاقا قال السبكي ويختلف
 هذا بكرة البيع وقلة افاده ان النقص في السراج على نكت البهيم والمنهاج
 (مسند) العقدان البازان كالتشرك والمقراض يصح جميعا عقد
 واحد جرم لا اتفاق احكامهما كما قال الله وعدم تنافهما في الملازمين
 كما ابيع واسلم خلاف لا خلاف احكامهما كما بينه بشرقييل بعدم الصحتما
 قد يعرض من موجبات التوزيع المؤدى لميل العوض عند العقد وقيل وهو
 الراجح بالصحة قياسا على بيع ثوب وشقص مشقوق فانهم لم ينظر وايقه لعرض
 الاخذ بالشفع الموجب لتوزيع المذكور والمختلفان جوازهما لزوما كما سلم
 والكماله وكما ابيع والكماله لا يجمع جميعهما جرمنا قيل لان العقد الواحد لا يصف
 بالجواز والفرق معا وفيه كما قال سم في حواشي البهيم انه يصح الاتصاف اذا اختلف
 الجود ومن ثم رجحوا تقييد بطلان الجمع باذات ان كانت الاحكام كما في المثال
 الاول لا شراط قبض راس المال بسهم في المجلس كذا رجحاه وكما في المثال الثاني

إذا كان البيع في المربوبات بعضها ببعض فإن خلت الأحكام عن الثاني صح البيع
 وأورد ستم على اقتصاد الثاني في المذكور البطلان صحة البيع بين السليم والبيع كما مر
 أنه يشترط بعض ركنين مال السليم في المجلس فثبت البيع ثم قال إلا أن يجعل عند البطلان
 مكية من أختلاف العقدين جوازاً ولو جامعاً في أحكامها بتصرف وبهذا تعلم
 أن ما قاله ستم في عواري المنع من أن في الجمع بين البيع والسلم الثاني ليس المراد به إلا
 الإيراد على الحكم كما قد توهم بالاستسناد في تصرف من له الخيار وحاصله أنه إذا
 انقضى البيع بالخيار فصرفه في البيع يوطئ في قبل لمن قبل أو يوقف أو يجازيه أو
 يتزوج أو يذبح أو يعق ولو ببعض أو لم يوجد عند العتق أو برهن بعد القبض
 أو بهينة كذلت ولو تلف أو بيع بعد لزومه من جهة البائع وإن بقي خيار المشتري
 نافذ ونسخ ولا مبروء ثبت الاستيلاء أما قبل القبض أو قبل اللزوم من جهة البائع
 فلا ينسخ بل الأمر موقوف فإني أرى أحدهما ينسخ الآخر وإن نسخ أحدهما
 بقي الآخر بوصفه وفي الثمن باطل إلا بالعقود فانه أجازة وتصرف المشتري في
 البيع المذكور باطل إلا أن أذن البائع فانه الزام للعقد وإن حرم الوطئ
 وفي الثمن بغير العتق والإيلاء باطل فلا يعلل خيار صاحبه ولها موقوف
 إن نسخ البيع تبين تفورهما وإن تم تبين عدم تفورهما لوقوفهما في عتق
 ضيف فذال وإذا انقضى المشتري بالخيار فصرفه في البيع ما تقدم
 نافذ وأجازة على نظير ما قبل القبض في سلة الرهن والجهة وقبل
 اللزوم من جهة البائع في سلة البيع لا يكون الثاني الثاني في أجازة الإيلاء
 بل الأمر موقوف فإذا لم يكن الثاني لزوم الأول دون العكس وإذا نسخ الأول نسخ
 الثاني دون العكس وفي الثمن باطل إلا بالعقود فانه نسخ وتصرف البائع في البيع
 المذكور باطل إلا أن أذن له المشتري ويكون حقيقياً وفي الثمن بغير العتق والإيلاء
 باطل لما تقدم ولها موقوف إن لم يبيع تبين التفور وإن نسخ تبين عدمه
 لما مر وإن انقضى البائع في البيع والمشتري في الثمن نسخ نافذ وإن لم
 ياذن أحدتهما لآخر وتصرف البائع في الثمن والمشتري في البيع أجازة وكذا نافذ

ان الذين اجدوا ما لا يجر والماء وقت العتيق والاياد ويطول غيرهما والنظر منها على
 قيسه في قبيل الا في مسائل الرهن والهب والبيع اذ لم يتصل بالزوم فانها لم
 تغفل عنها لم تقع في ذلك لا حقيقة ولا تقدير ***** واعلم ان تطبيق المشتري في
 زمن الخيار لزوجة التي اشتراها ويرجع لها ليسا نسفا ويطلان ان انفراد الخيار
 وان نسخ البيع ولو ففان ان الخيار انفراد البائع بالخيار وقعت الرجعة
 ونفذ الطلاق وان تم البيع لانه صائب صحيح وانما لم تكن الرجعة كذلك لانه يتاح لها
(مسئلة) قال المحلى في توجيه اقل القيم ان القيمة ان كانت يوم البيع اقل
 اي كان تكون يوم البيع معيبا سبعين وسليما ثمانين ويوم القبض معيبا تسعين وسليما مائة
 فما زاد في ذلك المشتري اي فلا تخرجه بحسبانه عليه بان ينسب الاكثر للاكثر وتأخذ
 بمقتضاه وهو الثمن وان كانت يوم القبض اقل اي كما في عكس المثال فما نقص من
 ضمان البائع اي فلا تخر المشتري بالبقاء نقص من ضمان البائع بل بحسبه وتأخذ بمقتضاه
 وهو الثمن فحجم ان المقصود من نسبة الاقل لاقل كما قاله شمس عدم اخرا للمشتري بحسبان
 زياده حيث في ملكه او الغاء نقص من ضمان البائع لما عدم ضرره مطلقا ولا فائدة
 بنسبه قد تؤدي الى خروجه كما اذا كانت القيمة في احدى الوقتين معيبا سبعين وسليما ثمانين وفي
 الوقت الاخر تسعين ومائة وعشرين فان النقص في الاول ثمن وفي الثاني ربع فلا تأخذ
 بالاول بغيره لكن لا من حيثية الباقية بل من عكسها وهو الغاء زيادة حيث في
 ملكه ان كان الاقل يوم القبض وهو ليس بمكذور وانما لم يراج جانب المشتري وانما
 بنسبه الاقل تارة والاكثر اخرى او بنسبة الاقل للاكثر وانما فائدة النقص بل هو الا نفع
 على الما حلال في الخلفه ذلك للقياس من اعتبار ما نقصه العيب بقيت
 وهو ما بين اقل القسم دون ما زاد عليه لا صحت ان من تفاوتت
 الرغبت فان قبيل قد يكون المتيقن في نسبة الاكثر وذلك
 عند اتحاد قسميه السلام واختلاف قيم العيب
 ومع ذلك لم يؤخذ به بل اخذ بالمستل ونسب الاقل
 قلنا انما لم يؤخذ حينئذ عند ذلك بالمتيقن في ذلك

لما يلزم عليه من احد المذورين بما يتبين كما لا يخفى فمقتضى انه يؤخذ بالتيقن وان الضر
 المشتري مأمور بكن ضرره من ايكثبه السابقة والا فخذ بالمحتمل * واعلم ان صور المقام بخلاف
 قيمة الوسط ستة عشر من درجة تحت اربعة احوال احوال الاول ان تتخذ قيمة اسلامية تحت
 قيم العيب حكما ظاهر الحالة الثانية ان تتخذ قيمة اسلامية وتختلف قيم العيب
 والاقبل يوم العقد او القبض او ما بينهما وحكما ان ينسب اقل قيم العيب
 لقيمة اسلامية وفي ذلك الاخذ بالمحتمل كما عرفت الى حال الثالث عكس الثانية بان
 تختلف قيم اسلامية وتتخذ قيمة العيب كذلك وحكما ان ينسب قيمة العيب لاقبل
 قيم اسلامية وفي ذلك الاخذ بالتيقن مع ضرر المشتري لا نقاشا والمذور لهذه سبيل صور
 الحالة الرابعة ان تختلف كل من القيمتين وتختلف صور حاصله من ضرب ثمة قيم
 العيب في ثلاثة قيم اسلامية وحكما ان ينسب اقل قيم العيب لاقبل قيم اسلامية
 وفي جميعها الاخذ بالتيقن مع نفع المشتري تارة ومع ضرره لا نقاشا والمذور تارة اخرى
 وقوله في المنهج فلا يلا في اي المذكور من الزيادة والنقص في التقويم اي بان
 حسب الزيادة ويطعن النقص * (مسئلة) قوله المنهج ويجري بين مدع وادعى
 المنهج يمكن ان ينظم في هذا المقام مائة وعشرون صورة احوالها اربع لانه الصلح
 اما عن عين او دين تركان للمدعى عليه او عن عين او دين تركان للاجنبي المصالح
 فان كان من عين ترك للمدعى عليه ينظم فيه ثمانية واربعون مثلها فيما لو كان من
 دين ترك للمدعى عليه واثني عشر فيما لو كان من عين ترك للاجنبي المصالح ومثلها
 فيما لو كان من دين ترك له اي لاجنب المصالح ببيان الثانية والاربعين
 فيما لو كان من دين ترك للمدعى عليه ان الا يعني اما ان يصالح معن او دين وكل
 منها له او للمدعى عليه وعلى كل من الاربعة اما ان يقول وكلني في الصلح معك
 او ليكت عن مدعي لو كان له فعدد ثمانية وعلى كل منها اما ان يقول هو مقصود
 لك بما اودع لك هو موثق في عدم اقراره وهو مطلق فيه او لا اودع في حاله ويكت
 بان لم يزد على قوله صاكي رده مست نهي في الثانية فخذ منه بمثابة رابعين
 وبياضا اي الثانية والاربعين فيما لو كان من دين ترك للمدعى عليه

هو هذا البيان بعينه وبيان الاثنى عشر فيما لو كان عن عيني ترك فلا جنى ان الصالح لا
 يكون الا بعين او دين له وانه لا يدعى الوكالة فاحوال المصالح يترشح اثنان بعين بان
 في السنة المذكورة سابقا وهي قوله هو مقرر لك اذ هي لك اثني عشر وبيانها اي
 الاثنى عشر فيما لو كان عن دين ترك فلا جنى هو هذا البيان بعينه ويمكن استخراج
 الصور جميعها من منطوق المتن ومفهومه ومنطوق الشر في تقرير مفهوم المتن
 ومفهومه اي الشر في تقرير مفهومه اي المتن فاشارة المتن الى صور العين المذكورة
 للمدعي عليه منطوقا ومفهومه ما بقوله فان صالح عن عيني الخ فمنطوقه يصدق بثمانية
 واما البقية وهي اربعون فمقتضاه انها لا تصح ويمكن استخراجها من تقرير مفهوم
 المتن حيث قال وقوله وكلني الخ لانه عند عدم دعوى الوكالة يصدق بالصورة
 الست السابقة فنضرب في احوال المصالح الاربعة مفهوم العقد الثاني في
 يشتمل على اربعة وعشرين صورة وحيث قال وقوله وموقع لك الخ فان
 قوله مع عدم قوله ذلك يصدق ببقية الستة وهي اربعة في احوال المصالح به
 الاربعة ستة عشر اشتمل هذا المفهوم عليها فنضم الاربعة والعشرين المتقدم
 فتمت اربعون وشار الشر في تقرير مفهوم قول المتن عن عيني الى صور الدين
 المذكور للمدعي عليه بقوله وخرج بالعين الدين الى قوله بكذا من مالي فمنطوقه
 اي الشر يصدق باثنين وعشرين صورة صحيحة لان قوله ان قال الاجنبي مائة
 يصدق بصورتين نظريان في حالي الاذن اي وعدمه فنضرب الاربعة في احوال
 المصالح به الاربعة ستة عشر وقوله او قال عنه عدم الاذن الى قوله بكذا من مالي
 يصدق باثنين لان كذا كناية عن عيني او دين بضمان الى الستة عشر ومفهوم قوله
 عنه عدم الاذن انه عند الاذن اذا قال وهو مطلق لا يشترط ان يقول بكذا
 من مالي فيصدق باربعة وهي احوال المصالح به فنضم الى الثمانية عشر تبلغ اثنين
 وعشرين واما صور البطلان وهي ستة وعشرون فتؤخذ من مفهوم قوله ان قال
 الاجنبي مائة او قال الخ لانه اذا لم يقل مائة ولا قال وهو مطلق يصدق بثلاثة

قوله وهو مطلق اي
 في عدم إقراره واذنه
 للاجنبي في الصلح
 ليس إقرارا بالاولى
 من قول المتن وصالحي
 عما تدعيه ليس
 اقرارا عامه

قوله لا يشترط
 اي فيكون من
 قبيل قضاء الدين
 بالاذن
 مائة

بقية الستة تضرب في حالي الاذن وعدمه تضرب الستة في احوال المصالح به
 الاربعة باربعة وعشرين ومفهوم قوله او قال عند عدم الاذن الى قوله بكذا
 من مالي صورتيان لان قوله من مالي مفهومه ان يقول من مالي وكذا كتابه
 عن عين ودين تضم الى الاربعة والعشرين تبلغ ستة وعشرين و اشار
 الى صور العين المتروكة للاجنبي بقوله وان صالح عنها لنفسه الخ ف اشار
 بمنطوق قوله ان قال وهو مقرر لك الى قوله ان قال وهو مبطل الى ستة
 منها صحيحة لان قوله ان قال وهو مقرر لك مع قول الله اوى لك مع قول المتن
 ان قال وهو مبطل ثلثة صور تضرب في حالي المصالح به تبلغ ستة و اشار
 الى الستة الثانية والى انها باطلة بقوله والا فاحث جعل الله تحت هذا
 ثلثة تضرب في حالي المصالح به ستة و اشار المتن الى صور الدين المتروك
 للاجنبي بمفهوم قوله وان صالح عنها لنفسه و اشار الله في تفرس الى ستة منها
 صحيحة بقوله ان قال وهو مقرر لك او وهو مبطل او اوى لك فهدية ثلثة في حالي
 المصالح به ستة ومفهوم الشاى مفهوم قوله ان قال وهو مقرر لك فانه اذا لم
 يقل ذلك لا يصح الصلح وعدم قوله فاذا ذكر يصدق بثلاث صور و اى ان يقول
 هو محقق في عدم اقراره او لا ارى حاله او يسكت بان لم يزد على قوله صالحني
 فهدية ثلثة في حالي المصالح به فعليك بالناسل جعل ثم مقتضى قول الله ويصح
 بغيره ولو بلا اذن ان قال ما مر آتة يجوز ان يكون المصالح به من مال المدعى عليه
 في صورتي الاذن وعدمه بدليل اطلاقه هنا وتقييده فيما بعد بقوله من مالي
 وعليه جرى الشرح الجاز في سرد الصور وفي الحلبي ما يقتضى انه لا بد من التقيد في
 صورة عدم الاذن سواء قال الاجنبى وهو مبطل في عدم اقراره وهو محل اتفاق
 او قال وهو مقرر لك او اوى لك وهو الذى يتجه لانه حيث لم يأذن له في الصلح لا يسوغ له
 الا على نفسه ويكون من قبيل قضاء الدين بغير اذن حتى لا يتوقف على اقراره وهذا
 اندفع ما يقال ان في صورة عدم الاذن اذا قال وهو مبطل في عدم اقراره
 على غير اقراره وهو باطل فعليك بمراجعة شرح الروض (مسئلة)
 خلط الخاصب ما اخذه بحيث لا يميز قال في التحفة في باب الغصب ما نصه

وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلاً وخططها بحيث لا تتمز ثم فرق
عليهم النجاوط على قدر حصة كل واحد منهم اخذ قدر حصته فان خص احداهم
بحصته ارضه ان يقسم ما اخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة الى قدر اموالهم
وقال في باب القسمة ولا يجوز لاحد الشريكين قبل القسمة ان يأخذ حصته
الا باذن شريكه قال الفقهاء وامتناعه من المتماثل فقط بناء على الاصح ان
قسمة اقرار وما قبض من المنة كمنع لغيره ان ينفرد باخذ نصيبه
من مدعى ثبت له منه حصته وكانهم جعلوا غيبة شريكه عذراً في تمكنه منه
كامتناعه وافتى جماعة منهم المصنف في دراهم جمعت لامر وخططت ثم بدلت
تركه بان لا يحددهم اخذ قدر حصته بغير رضاهم وخالفهم النجاشي قال
الا ذرعى وقوله اي المصنف بغير رضاهم بشعرا امتناعهم فالجواز هو المصنف
كما في فتاوى الفقهاء ويؤيده ما مر في الغيبة اذ لا فرق بينها وبين الامتناع
ومثلها جعل الشريك لقول المجموع لو اخططت دراهم او دين حرام بجلال
فصل قدر الحرام فيصرفه مفسدة اي من حفظ الاموال ان توقفت معرفة
صاحبه وادخاله بيت المال ان لم نتوقع ويتصرف في قدره كلف شاء
وكذا لو اخططت دراهم او حنطة جماعة او غصبت وخططت اي ولم
يملكها الغاصب لما مر ثم فبقسم الجميع بينهم وقيل يجوز للانفراد بالقسمة
في المتشابهة مطلقاً ثم قال في آخر هذا الباب فلو قسم بعضهم في غيبة
الباقيين واخذ قسطه فلما اقرروا صحت لكن من حين التقرير قاله ابن
كثير فعلم من هذا ان قسمة المتقوم لا ينفرد بها احد الشركاء وان اذن
الباقيون كما قاله الا ذرعى وكذا قسمة المثلث لا ينفرد بها احد الشركاء الا ان
اذن الباقيون او غابوا او جهلوا وامتنعوا من القسمة فان كانوا حاضرين
ولم ياذنوا ولم يمتنعوا بان سكتوا لم يحجز الانفراد على الراجح ومع فليست في
الحادثة ان كان المال فيها من المتقوم لم يفر احد الشريكين بما اخذه من الغالب
وكذا ان كان مثلياً وكان الشريك حاضراً ولم ياذن ولم يمتنع كما هو صريح
عموم قول المنهاج وغيره ولو استحق بعض المقسوم شائعاً بطلت فيه وفي

الباقي خلاف تفريق الضيقة قال في التحفة والاظهر منه انه يصح ويتخير كل
 منهم * (مسئلة) * اذا اخطأ النقاد لا يضمن حيث لم تكن
 العلامة ظاهرة والا ضمن لتقصيره ولا اجرة له في الحالتين فيما اخطأ
 فيه فقط واذا اخطأ الكمال والعداؤ والوزان وعنه القبان ولو بالغلط
 في النقش ضمنوا لانهم ليسوا مجتهدين بخلاف النقاد بشرطه وانما لم يضمن
 نقاش القبان فيما اذا كان الغلط في النقش وان كان به الشيخ عبد البر
 لانه غير مباشر وغاية امره انه اراد فيه فعلا ترتب عليه التقدير وهو لا يفيضي
 الضمان افاده عيش على امر * (مسئلة) * يحرم على المرأة وصل شعرها
 بشعر غيرها من الادوية او شعر خيس وان اذن الزوج اقام شعرها او شعر غيره
 الادوية الا ان يفحوا بما اذن الزوج ان كان واما بغير الشعر كالحبر فيحوا وان
 لم ياذن الزوج حيث لم يشبه الشعر والا اجتنب لاذنه حذرا من التباس *
 (مسئلة) تلف الصداق وتعيبه * صور كل من التعيب والتلف
 ستة عشر باقة او فعل الزوج او الزوجة او اجنبي قبل القبض او بعده
 قبل الفرة او بعدها ففي التعيب بعد الفرة يشترى الارش كالأوشطرا
 في خمس وهي اذ كان باقة بعد القبض او بفعلها او بفعل اجنبي مطلقا
 ولا يشترى في ثلاث وهي اذ كان باقة قبل القبض او بفعله مطلقا بل عليه نصف
 الارش ان وجب التشطير وفي التعيب قبل الفرة يشترى كذلك في ثلاث
 وهي اذ كان بفعله بعد القبض او فعل اجنبي مطلقا ويتخير بين القنع
 به ناقصا واخذ البذل سلكا في ثلاث وهي اذ كان باقة بعد القبض
 او بفعلها مطلقا وبأخذ ناقصا بلا خيار في اثنين وهما اذ كان باقة
 او فعله قبل القبض فيهما وقد رخصت به والا فالنظر للمثل وفي التلف
 بعد الفرة يشترى البذل ونصفه في خمس ولا يشترى في ثلاث وعليه نصف البذل
 ان وجب التشطير على نسوة ما تقدم في التعيب بعد الفرة اما التلف قبل
 الفرة فيشترى فيه البذل كالأوشطرا في ستة صور وهي اذ كان باقة
 او فعل الزوج بعد القبض فيهما او فعلها او فعل اجنبي مطلقا فيهما

ويعلق الحكم بهر المثل في صورتين وهما اذا كان يافة او بفعله قبل القبض فيها
اما الزيادة فصورها ثمانية متصلة او منفصلة حدثت قبل الفرقه او بعدها
قبل القبض او بعده فتكون كلها الزوجه فيما اذا كانت متصلة حدثت قبل الفرقه
ولو قبل القبض والفرق بسبب مقارن خلاف حال الحدوثها وانفصالها
عن ملكها فهي لها وليس للزوج الا الاصل او نصفه فان كانت متصلة حدثت
قبل الفرقه خبرت بان النسخ بها كلاً او شرطاً وبين ان تدفع القيمة او نصفها
بلا زيادة وظاهره ولو كانت العين مثليه فخره بهذا اذا لم تكن الفرقه بسبب مقارن
وهو العيب والا فكلها للزوج تبعاً للاصل ولا خيار لها لضعف شأنها باقران
عقد النكاح بالسبب فكانت لا عقد وكذا تكون الزيادة للزوج كلاً او شرطاً
فيما اذا حدثت بعد الفرقه مطلقاً تبعاً للاصل (مستثله في المذموم وتخلصه
من المذموم الثلاث * هو جائز ان ينافذ ولو في حال الوفاق وعلى غير الصدق
ولو اكثر منه لكن تكره الزيادة عليه كما في الاحياء نعم هو مكروه الا عند الشقاق
او خوف نقص من احدهما في حق الآخر او كراهية الزوجه للزوج لحو سوء خلقه
او دينه او كراهية اياها لزنائها او نحوه من المحرمات والتخلص من وقوع الثلاث
او الشك في الفعل فيما لو حلف بالطلاق ثلاثاً او اثنين من موطوءة على
فعلها لا بد منه اي على تركه فحواه ثم فعل المحلوف عليه وفي التخلص به فيما
اوتى به في شهرين في ثلثه مقبلة عليه كان حلفه اليه ينعكس كذا في هذا الشهر
ثم خالف في ايامه اخطأ بغير قبيح بين المتأخرين والذين هم به ابن اربعة
ثلاثين يوماً من شهرين فما بينا انه لا وجه لعدم التخلص بل ينظر فان لم يفعل حتى
في شهرين فما بينا منه فيلزم خلع وطلاق المذموم وفيه الحث فيما لو
كان في كبرية والارغى بقدر اقل في الله بعد تركه من اكله وانلقه قبل
الذكور اي قبل الغد والحيث يكون اذا مضى من الغد عايسع البر وفيما
لو مضى في شهرين من ما ذكره الكوز فأنصبت بعد التكاثر من شهرين وفيما لو
حلفت انها ترضى اليوم اظهر ثمانية في وقتة بعدتها من شهرين ومن
ما يخالفه ما قاله الشيخان فيما لو قال ان لم يخرجني الليلة من هذه الدار

فانت طالق فخالع مع اجنبي من الليل وجدد النكاح ولم تخرج انه لا يحنت
لأن الليل كله محل البهائم فلم يمض واهى زوجته وفيما لو كان معه تفاحتان
فقال لزوجته ان لم تأكلي هذه التفاحات اليوم فانت طالق ولا فية ان لم
تأكلي هذه الاخرى فانت حرة فاشتبهتا انه يتخلص بان يخلعهما ذلك اليوم
ثم يعيدها ويبيع الامة ثم يشترها اي ولو بعد التمكن من الاكل فيها وذلك
لما فرق به السبكي بين ان لم افعل ولا فعلت بان الاول تعليق على العدم
ولا يتحقق الا بالآخرة فاذا صادفها الاخر باثنا لم تطلق كما في فرعي الشيخين
اذ ليس لليمين هنا الوجه حيث فاذا فعل لا نقول برجل لم يحنت لعدم
واما لا فعلت كما في مسئلتنا فالفعل مقصور هو ثبات جزئي وله جهة بر واهى فعله وجهه حيث
بالسلب الكلّي الذي هو تعينه والحنث بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا
الزعة وقوته بخلع من جهة حيث لتقوية البر باختباره وعليه فالصحيح اربع
اثنتان يفيد فيها الخلع وبما الحلف على النفي كلا الفعل والحلف على الاثبات
معلقا بما لا اشعار له بالزمان كان لم افعل كذا واثنان لا يفيد شيئا وبما
الحلف على الاثبات معلقا بما يشعر بالزمان كاذالم افعل كذا والحلف بلا فعلين
ونحوها قال السبكي وقياس هذا انه اذا كان التعليق في اكل الرغيف لصيغة
المذكورة بان قال ان لم اكل هذا الرغيف غدا فانت طالق فانلقه وتلف بعد
التمكن من اكله من قبل فراغ النهار لا يحنت وما اظن الاصحاب يسمون بذلك
قال في الخادم وسوكا قال يعني من انهم لا يسمون قال وقد صرح جماعة من
بالحنث في نظير ذلك منهم صاحب البنا فقالوا لو قال احبده ان لم ابعه اليوم
فامرأتى طالق فاعتقه طلقت امرأته وفي البيان وغيره ايضا اذا قال
ان لم اتزوج عليك فانت طالق وقيد ذلك بمدة ومات احدهما وقع الطلاق
اذا بقي من حياة الميت ما لا يسع عقد النكاح فالحنث عند الاصحاب يفتق
في مسألة الرغيف بعد التمكن من اكله والصيغة ان لم اكل هذا الرغيف غدا
ما ذكرنا من كلامهم على ان ما ذكره السبكي من القياس يوجب في غير
في غير فرعي الشيخين لعدم قبول الحمل للوقوع عند وجود المعلق عليه وهو لا يثبت

في آخره لوجود البيئونة مع وهذا المعنى مفقود في مسئلة الرغبة في التصور
 المذكور لقبول المحل وعدم إمكان فعل المخوف عليه مع وهو الأكل لا يجعله بمنزلة
 عدم قبول المحل وظاهر أخذ من الفرق أن الخلع يخلص في نحو أنه دخلت الدار
 فانت طائف ثلاثا اذ ليس للبين فيه لاجته تحت فاذا لم تدخل لا نقول ببر
 بل لم تحت لعدم شرطه . لهذا اطلق الأصحاب أنه اذا علق الطلاق بصفة
 كما لدخول ثم ابارها بعوض او بارتداد ثم دخلت في البيئونة او بعد لم تحت
 وأنه لو كان المخوف به طلاقا رجعيا تبين وقوعه قبيل الخلع مع نفوذ الخلع
 لجامعته الطلاق الرجعي ولا يخفى أن ظاهر ما تقر من الفرق والتفصيل
 أنه لا فرق فيه بين كون المخوف عليه مقيدا بمدة او لا حتى اذا حلف بلاقطن
 ونحوها ولم يقيد بمدة ثم خالع ولم يفعل تبين باليأس بنحو الموصحة قبل
 الخلع واقا الحلف باذالم افعل فاذا خالع بعد مضى إمكان الفعل تبين
 حتمه قبيل الخلع سواء قيده بمدة او لا كما هو ظاهر لأن التعليق بمدة
 يقتضي الفور لأن المعنى أي وقت فأتى الفعل وفواته يتحقق بمضى ما ذكر
 من شرح العلامة ثم وحاصر سبل ما لا ينفع فيه الخلع وما ينفع عشر صور
 وذلك ان يقال ان كان في صيغة جهة بر بالفعل والقوة كذا فعلم كذا
 او اذالم افعل كذا مطلقا او مقيدا بمدة ينفع الخلع قبل دخول وقت الفعل
 او قبل التمكن منه لتعذر الحث مع والالم ينفع لتفويت البر بالاخبار فبين
 باليأس بالموت في المطلق وبانقضاء المدة في المقيد فيما فيه البر بالفعل وبمضى
 ما يستع الفعل فيما فيه البر بالقوة مطلقا ومقيدا وقوع الطلاق قبيل الخلع
 وبطلانه ان لم يكن ذلك الطلاق رجعيا والا وقع ايضاً بهذه اربع وان لم
 يكن في صيغة جهة بر كذلك كان فعلت ولا افعل وان لم افعل مطلقا او مقيدا
 نفع في الست فتلك عشرة كاملة فعلم ان البيئونة مطلقا لا تعد يأسا والالم ينفع
 الخلع في ضورة اضلا وان الخلع في نحو ان لم اكل هذا الرغيف اليوم نافع بخلاف
 الاتلاف والتلف بعد التمكن لأن المحل فيها باق على القابلية وان تعذر
 المخوف عليه هذا ما تحرر في هذه المسئلة من كلام شمس في محال لكن لنا

في ذلك حاصل فيه مخالفة لبعض ما قاله ستم وهو أنه لو حلف بالثلاث أن يفعل
 هو أو من يما لي كذا وقت كذا بصيغة التزام كذا فعلى أو تعليق كان لم
 يفعل الخ ثم خالف بعد دخول الوقت قبل التمكن أو بعده اختلف اليمان وتخلص
 كما صرح به الشيخان في التعليق ويقاس به الالتزام إذا حث حين الحلف لا مكان
 الفعل بعده ولا بر ولا حث بعد الحلف لزوال عصمة الحلف وسواء في ذلك
 الصيغتان قال الرافعي وأقره النووي لو قال إن لم يخرج الليلة من الدار
 فانت طالق ثلاثاً ثم خالف قبل مضي الليلة ولم يخرج لم يحث لأن الليل كله
 ظرف لليمان ولم يمض الليل كله وهي زوجته ٥ ونقل السبكي عن ابن الرفعة
 أنه قال إنه كره في فتوى وردت إليه ثم رجع وقال بعدم التخلص لما يلزمه من
 تفويت البر في وقتة ووافقه الباجي وخالفه البكري والقيوني قال السبكي
 وصرت أنا أيضاً بحث معه واستدل على التخلص وهو مضمم على أنه لا يتخلص
 وأنه ينتظر فإن أتى بعد الحلف بالمحلف عليه بر والأبواب الحث قبل الحلف وبطلان الحلف
 ثم قال السبكي وهذا النص ينقض الشيخين المذكورين لأن يحمل على الحلف بصيغة الالتزام
 كما هي الفتوى التي وردت إليه ويفرق بأن لم يفعل تعليق على العدم ولا
 يتحقق إلا بالآخر فإذا أصابها الآخر وهي بائن عن عصمة الحلف لم يطلق
 فليس ثم جهة بر حتى يقال يحث بتقويته بل حث وعدم حث بخلاف فعل
 فإن الفعل فيه مقصود ملزم صراحة فإذا فوته يمكن أن يقال حث بالحث
 على ما مر ثم أشار إلى ضعف هذا الفرق وأنه لا يقاوم علة القياس بقوله وبما
 نهاية ما خطر لي في الاعتذار عن ابن الرفعة ولم أجده مستنداً من كلام النجاشي
 فإن صح كانت الصيغة ثلاثاً صيغتان يفيدان الحلف وبما الحلف على النفي
 كلاً ففعل والحلف على الإثبات بصيغة إن لم أفعل وصيغة لا يفعله الحلف فيها
 وهي لا فعلن ٥ وهذا كما ترى صريح في أن السبكي لم يبق بهذا الفرق إلا
 على أنه اعتذار عن ابن الرفعة لا على أنه يقول به إذ هو ممن قال بالتخلص مطلقاً
 كما مر وبهذا تعلم ما في استحياء ستم لهذا الفرق وأن السبكي قائل به على أنه
 لا اتجاه لهذا بل المتجه كما قاله جبر ونقله عن صاحب الجامع هو التخلص في الصيغتين

اذ يلزم على ما قاله ابن الرفعة وان حمل على الالتزام ان الحث يكون قبل اليأس
 لا عنده فيلزم تقدم الوقوع على الصفة المعلق بها الوقوع وان تأخر التبيين فان
 اجيب بان تفويت البر يقتضي الحث ولا يتأتى الحث هنا الا كذلك لانه عند
 اليأس متعذر للبينة بالخلع ولا قائل ببطلان الخلع قبل الحث لعدم مقتضى
 البطلان قلت تفويت البر هنا انما هو بالخلع وهو لا يقتضي الحث اتفاقا
 لامكان الفعل بعده كما مر وتفويت الفعل بعد انما حصل وعصمة الحلف زائلة
 فليس ثم ما يصح معه الحث فصلا عما يقتضيه فالراجح حيث خالع في الوقت
 كما مر التخلّص مطلقا فان خالع قبل الوقت تخلّص اتفاقا لعدم دخول وقت البر
 حتى يقال فوته وكذا اذا خالع ولو في الوقت والحلف على النفي او على من لا يبالي
 اذ ليس المنفي جهة بر وكذا الحلف على من لا يبالي لانه محض تعليق فليس جهة بر
 حتى في صيغة الالتزام وهذا كله اذا لم يكن في صيغة الحلف ما يقتضي الفور
 والله عمل بمقتضاها ففي الحلف على الاثبات اذا صرح بالفورية او علق بظرف
 زمان كما دالم افعل بحيث بمعنى زمن يستمع الفعل بلا فعل فلو كان قد خالع في
 هذا الزمن تبين بالحث ببطلان الخلع بخلاف ما اذا كان زمن الخلع لا يستمع
 فان الخلع صح صحيح ويتخلص به فتدبر ولو كان المحلوف عليه اكل هذا الرغيف
 غدا فتلف قبل الغد ولو بانلافه وجاء الغد لم يحث وكذا اذا تلف فيه قبل التمكن
 لا بانلافه لعدم التقصير فان اتلف فيه او تلف بعد التمكن حث للتقصير
 والحث من جان التلف ولا ينتظر مضي الغد وان اقتضته الظرفية لتحقيق
 اليأس العام قبل مضي الظرف فلا معنى له للانتظار ولو جرد العصمة هنا
 عند اليأس فارق ما مر في الخلع من عدم الحث فتدبر (مسئلة)
 لو قال من له زوجا زوجتي او اخدا كن طالق او علي او يلزم من الطلاق قلت
 اي شيء او وحد لفظا او نية او اطلق نجرا او علي على صفة ووجد وقع الطلاق
 بوصفه ومعناه الوحدة في الاطلاق على واحدة عنهن فقط لا بهيئتها حيث
 لانية كذا في الروض وحواشيه قالوا ولا يرد كون المفرد المضاف لهم وكذا المعرف
 باللام لان هذا في اللغة والعرف المطرد قد نقلها في باب الايمان عند الاطلاق

الى الوحدة علماً باليقين فلا يطلق في غور زوجي طالق الا زوجة ولا يقع في غور على
 الطلاق الا طلاقاً ووجب اعتزالهن حتى تعلم المطلقة ولا تكفي الرجعة في الطلاق
 الرجعي لعدم صحتها مع الإبهام ووجب لمن مؤنة الزوج الحجب عنده حبس الزوج
 ووجب في الطلاق البائن ان يعين فوراً باللفظ للطلاق واحدة منهن لتعلم
 المطلقة فيرتب عليها احكام الفراق كالعدة فانها على الراجح من التعيين لان
 الايقاع عكس الطلاق كما يأتي والفرق كما في التحفة ان الطلاق حكم بجامع الإبهام
 بخلاف العدة فانها امر محسوس لا يتحقق مع الإبهام ولا بدع في تأخرها عن السبب
 ألا ترى انها تجزئ النكاح الفاسد بالموطء ولا تحسب الا من التفريق وانما لم
 يبي التعيين في الطلاق الرجعي لان الرجعة زوجة وحق الاعتناء بها هو الا تزال
 وقد أوجبناه ولا يقال يجب التعيين في الطلاق الرجعي اذا انقضت العدة
 كما في مشئلة البيهقي لانه العدة هنا انما تحسب من التعيين كما في كيف
 تنقضي قبله واذا وطئ واحدة قبل التعيين لم تنعثن للزوجة على الراجح ولو
 في الطلاق الرجعي فله ان يعينها للطلاق ويلزمه المهر لا الحد ولو في الطلاق
 البائن شبهة القول بان الطلاق من التعيين كما يأتي واذا عين للطلاق
 واحدة تعينت له وتعائن ماعداها للزوجة واذا عين للزوجة ماعدا واحدة
 صح وتعينت الواحدة الباقية للطلاق بدون تعيين جديد اكتفاء بالتعيين
 الاول لا يستلزامه له وليس الرجوع عن عيئنها الى التعيين في غيرها ولا يستلزم
 ممن تعينت للطلاق ما انفق عليها لانها كانت محبوسة عنده حبس الزوج كما
 ولمن حلف بالسلا أو بطلقتين ان يعائن من يملك عليها طلاقاً واحدة لزوجها
 في البمين وان لم يملك عليها العدد فتبين بطلقة ويلغو باقي الطلاق كما لو
 خاطبها بالعدد ابتداءً وليس تعيين من حدثت زوجيتها بعد البمين لعدم
 دخولها فيه وليس تعيين اكثر من واحدة للطلاق لان التعيين اختيار لمن
 وقع عليها الطلاق ولم يقع الا على واحدة كما مر فاذا قال عيئت للطلاق
 هذه وهذه تعينت الاولى للطلاق وما عداها للزوجة واذا قال عيئت لطلاق
 هاتين تعيئت ماعداهما للزوجة وبقي الايهام فيهما فيعين واحدة منهما

قالوا ولا يوزع من حلف بالثلاث على كل زوجة طلاقه لان اليمين تفيد البينونة
 الكبرى فلا يتمكن من رفعها بذلك. قال ستم يؤخذ من هذا انه اذا كان الحلف
 بغير الثلاث مطلقين او بالثلاث وافاد التوزيع البينونة الكبرى في كل من بعض
 بان كُنَّ او بعضهن ذات طلاقه صحيح التوزيع اذ لا مانع منه في حق وفيه انه ان
 قصد بالتوزيع انشاء طلاق فهو طلاق جديد فيقع حالا كما اوقع حتى في
 الصورة التي ذكروها ويبقى الطلاق الاول على ايهامه وان لم يقصد به
 الطلاق فهو تعيين في اكثر من واحدة وقد منعه كما علمت فيلغو حتى فيما
 ذكره ستم ويبقى الابهام نعم اذا اتخذت الطلاق في الحلف بالثلاث تعينت
 بالتوزيع لا يخصار مقصود اليمين فيها ولغى باقي الثلاث هذا هو مقتضى
 نصوصهم وذكرهم الغاء التوزيع في الصورة التي ذكروها مع تعليلها
 بما ذكره لاينا في الغاء في غيرها ايضا للعلة المطردة وهي امتناع التعيين
 في اكثر من واحدة وانما خصوا بهذه الصورة بالذكر لكون الغالب التوزيع
 ان وقع يكون فيها نوتها انه يخلص في البينونة الكبرى قد برولته ان يعين
 من ائته او بانه بعد الايقاع لان الصحة ان الطلاق يقع من حين الايقاع
 لا من حين التعيين وكل منهما زوجة تحجب الايقاع فتبين بالتعيين في
 احدهما ان الميتة ما غير زوجة وآلة المبانة بانته قبل فتلغو بانته ما بعد
 اما من مات او بانته قبل الايقاع بان مات او بانته بعد التعليق وقبل
 الصفة فلا يصح تعيينها بعد الصفة لاستحالة الحث في الميتة والمبانة
 وامتناع تقدم الحث على الصفة فتعين غيرهما وهذا ما استظهره النسخة
 وتبعه الشها تم رولده واستظهر البلقيني الصحة لان العبرة بوقت التعليق
 وكل منهما زوجة عنده فتبين بالتعيين في احدهما ان الميتة ما غير زوجة
 وان المبانة بانته قبل ولا بدع في تقدم الحث على الصفة لاستحالة عند
 وقد قبل بذلك في بعض مسائل الحلة فانظره والراجح الاول وانما لم يقولوا
 بالصحة ويتبين ان التعليق بطل باليوت او الابانة كما قالوا بذلك فيما
 اذا كان التعيين قبل الصفة كما ياتي لانه يلزم على ذلك مسا الغاء الحث

مع امكانه بتعيين غير الميتة والمبانة او بالترام الحث قبل الصفة بخلاف ما ياتي
 لعدم دخول وقت الحث فتدبر وان ما من اوين كلهن اوالا واحدا بقيت
 المطالبة بالتعيين لتعلم المطلقة ولا لتعيين الواحدة الباقية بدون تعيين
 هذا كله في التعيين بعد التنجيز او بعد الصفة المعلق عليها اما التعيين قبلها
 فهو ايضا بان وط السابقة من كونه بعين باللفظ في واحدة منهن لا في اكثر
 ولا في حد بعد التعليق ولا يوزع كما مر لكنه لا غير واجب اذ لا محذور في الابهام
 قبل الحث وانما صح مع عدم الحاجة اليه لوجود السبب فان عين واحدة تعينت
 فان ماتت او بانت قبل الصفة بطل التعليق ولا يعين غيرها وان بعثت
 زوجة الى الصفة طلقت صح وان كانت ميتة او مبانة قبل التعيين تبين
 ان التعليق بطل بالموت او الالبانة ولا يعين غيرها وان عتقت اوين الا
 واحدة تعينت للتعليق بدون تعيين او كلهن بطل التعليق ولا يجوز تجديده
 بكلام المبانات بناء على الصحيح من ان الحث لا يعود بذلك وان اليمين تخل
 بالبينونة * تنبسط * ممن صرح بصحة التعيين قبل الصفة مروج
 وعبرة التحفة ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث ما يفعل كذا ولم ينو واحدة
 ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عيئت فلانة لهذا الحلف تعينت ولم يصح
 رجوعه عنها الى التعيين في غيرها وعبرة م ركذلك الا انه ترك اداة الغاية
 حيث قال ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عيئت فلانة الخ ففهم ع ش وتبعه
 بغض الكوشى ان القبلة قيد وان م يمنع التعيين بعد الصفة ووجهه
 بان الحث يتوجه بعد الصفة على الكل فلا ينافي التعيين في البعض ه وفيه
 ان م ممن يقول بمسئلة الناشي كما مر وهي من التعيين بعد الصفة على ان
 كغيره قائل بالتعيين بعد التنجيز فكيف ينع بعد الصفة ولا يتحمل بينهما
 فالحق ان م لا يمنع التعيين بعد الصفة بل يتوجه وانما خص القبلة
 بالذكر لانها يتوهم فيها عدم صحة التعيين لانتفاء الحاجة اليه كما مر وكما
 اشار اليه محرم يجعلها غاية واما التوجيه الذي ذكره ع ش فهو مخالف للمنصوص
 في حاشي الروض وغيره نقله عن فتاوى النووي من ان الحث بعد التنجيز

او بعد الصفة لا يتوجه الا على واحدة مبهمة ولذا وجب التحيين فتدبر
 وحاشي عن شئ التي قبل الزيادة خالية عن هذا خاتمة اذا ما الزوج
 قبل التحيين لم يعم وارثه مقامه فيه لانه خيار تشبه لا اطلاق للوارث عليه
 بخلاف البيان فيمن نواها بالطلاق فان الوارث يقوم مقامه فيه لا محالة
 الاطلاق على النية بقرائن الاحوال ومحصّل هذه المسئلة انه اذا اطلق من
 له زوجا واحدة معينة في نيته طلعت واعتدت من الايقاع اتفاقا وطوبى
 باعترافهم وموثقتهم وبالبينا في الطلاق البائن وكذا الرجوع اذا انقضت
 عدته واذا وطئ قبل البينا واحدة ثم بينها للطلاق لزوم المهر وكذا الحدة في الطلاق
 البائن وقيل منه البينا في اكثر من واحدة على تفصيل ذكره وفيمن ماتت او بادت
 وللزوجا وورثته من عاقبتهم فبنازعة فيمن بينها وتخليفه ان اقتضاه الحال
 وكل هذا في الظاهر والا فالمرجع في الباطن الى نيته وتفصيل هذه المسئلة في المطوع
 فانظره * (مسئلة) لو حلف بصيغة التزام او تعليق على نفسه او على
 من يباي ان يفعل كذا وقت كذا او ان لا يفعل كذا فاقصد الحث والمنع مع
 حضور من يباي او قصد اعلاءه وان لم يعلم ولو ترك الحالف اعلاءه مع تمكنه
 لا يفصل الى هذا عن الشرط كما اشار الله في حواشي الروض ونبه عليه الرشيد في كماله
 على فعله او فعل المحلوف على تركه مكرها بغير حق او ناسيا للحلف او جاهلا به او باطلا
 عليه ذلك ان فعله او تركه بعد ان حن فلا حث بذلك لان البين مع تحقق الشرط
 المذكورة في قوة الحلف على عدم المخالفة مع العهد والعلم والاختيار ولم توجد هنا
 مخالفة كذلك فان حلف على من لا يباي او لم يقصد الحث ولا المنع بل اراد مجرد
 التعليق او اطلق والصيغة صيغة تعليق او لم يقصد اعلاءه من يباي واذا
 علم حث بطلاق مخالفة لان البين مع فقد بعض الشرط كما ان تعليق المحض
 فان قيل كيف يتحقق قصد الحث او المنع مع عدم حضور من يحث او يمنع
 ولم يقصد اعلاءه قلت يصور ذلك فيما اذا قصد حثه او منعه ولا حظ ان علم
 فتدبر * تنبيه اذا فعل المحلوف على فعله مكرها او ناسيا او جاهلا فقبل
 تنبيه البين لانه المقصود صورة الفعل وقد حصلت وقيل وهو الراجح

لا تنحل بذلك لأن المقصود حصول الفعل امتثالاً للحلف كما هو مقتضى الحث ولم
 يوجد ذلك فعلى هذا إذا مضى الزمن الموقت به الفعل ولم يفعل امتثالاً لحث
 حيث لا مانع فتدبر * خاتمة إذا حلف أن لا يفعل شيئاً أو بهيمة
 كذا فأكرها على الفعل فلا حث وإن كان هذا تعليقاً محضاً لأن النضام
 الإكراه لفعل من لا يعتد بفعله صيره كلاً ففعل فلم يوجد المعلق عليه كذا إذا
 حجروا أمّا لو حلف أن يفعل فلا يفعل فمكراً مكرهين على الترك حيث لا تحقق
 عليه إذ ليس للترك صورة خارجية تنفي بالأكراه والله أعلم * (مسئلة)
 إذا فعل المحلوف عليه ناسياً فظن الوقوع وانحل اليمين ففعل عامداً بناءً
 على ذلك لم يحث حيث استند لنحو افتاء لأنه فعل جاهلاً بالمحلوف عليه مع عذره
 ظاهراً فإن لم يستند حيث لتقصيره فظنه كلاً ظن فإن لم يظن الانحلال وانما
 ظن أن المطلقة لا يلحقها إطلاق بعد ففعل عامداً بناءً على ذلك حث وإن
 استند لأنه فعل عالماً بالمحلوف عليه جاهلاً بحكمه وحجراً بمجهل الحكم لا اثر له كما قاله
 حجر مستنداً بنبه من المتقدين وبكلام الشيخين فمن علق عتق عبده المتقيد
 على نقص قيده عن عشرة أرطال وعلقه أيضاً على طه منه فشهد عدلان أن القيمة
 تحت أرطال فحكم القاضي بحقه فحله السيد بناءً على ظن أن هذا المحل لا يحصل
 به عتق لتحقيقه قبل إتمامها والحكم فبان أن العشرة من أن الوشوع
 حصل بالحل ولا عبرة بهذا الظن وأنه لا غرم على الشهود وهذا تعليل لا يبعد
 على ما في بعض الفروع من أنه لا يحث لأنه يؤول إلى محل المعاني عليه * (مسئلة)
 حاصل ما يقال في مسئلة الإيلاء وانظروا في المصنف فيها المثار لها في المنهج
 أن الإيلاء يجب زجراً فيما إذا قال إن وطئت فهدى خروقة عن ظهاري أن طاعة
 أنه لا يكون مؤلفاً حتى يظاهر لانه قبل الظهار لا يخاف بالوطء محذوراً فإذا
 ظاهراً رهولاً فإذا ارتبط عتق العبد لكن عن الظهار انتفاء التمايز عن
 التعليق فيلغو قوله عن ظهاري وقيل يكون مؤلفاً حالاً لانه يخاف بالوطء
 قرب الحث والقرب من المحذور محذور وخرجوا بهذا الخلا من الخلاف فيها إذا قال
 لا ربح والله لا أبا معك فويل يكون مؤلفاً حالاً من كل واحدة هن

لأنه يخاف بوطئها حرب الحث وقيل وهو الرابع لا يكون مؤبداً حتى يطاناً
فصير مؤبداً من أربعة ٥ من شرح الرافعي على الوسيط للغزالي ^{مختصاً} ثم قال
في الشئ المذكور ما يحصله أن مقتضى الإطلاق في المسئلة المخرج فيها الخلاف
جواب الحكم والخلاف سواء أراد تقدم الظهار أو أراد تقدم الوطء وسواء
فعل كما أراد أم عكس وليس كذلك بل إذا أراد تقدم الظهار لم يخرج قول التقريب
لأنه لو قدم الوطء انحلت التعليق اتفاقاً لا نصراً في التعليق لا الأول المراد وقد
تخلف فيها المراد وإذا أراد تقدم الوطء لم يخرج القول المرجح لأنه لو قدم الظهار
انحلت التعليق اتفاقاً لما مر فالقياس على ما ذكره في باب الإطلاق أن يرجع
وتعمل بمقتضى إرادته كما ذكره قالوا ومثل التقديم في مخالفة الإرادة المقابلة
فإن قيل قد بقي ما إذا أراد أنه إذا تقدم أيهما تعلق العتق بالآخر وعلى هذا
يتمشى إطلاق الأصحاب لعدم انحلال التعليق فيه مطلقاً قلنا لا يصح حمل الصيغة
على خصوص هذا المعنى مع احتمال إرادة أحد المعنيين السابقين فإن قيل
قد وجه هجر في التحفة إطلاق الأصحاب وأطرب بما يحصله الله بين الشيطان في
هذه المسئلة مناسبة اقتضت قطع النظر عن الإرادة وإن الشيطان
بمنزلة شرط واحد فأيها تقدم لا ينحل به التعليق وإن خالف الإرادة قلنا
يسعد إلغاء الإرادة وأعمال مجرد منسبة غير مرادة فالمرجح ما حقه الرأى لزوم المرجح
قال شيخ الإسلام في المنهج وسكت الرافعي عما إذا تعذر الرجوع أو قال ما إذا
شأنكم استظهر في الصورتين أنه لا إيلاء مطلقاً أي قدم الظهار أو الوطء
ووجهه في صورة تعذر الرجعة احتمال أنه أراد أحد المعنيين السابقين وخالف
ما أراد فنحل التعليق ولا إيلاء وكذا الاعتق ووجهه في صورة الإطلاق ما بينه
السبكي من أن الصيغة عند الإطلاق تحل على تقدم الوطء عملاً بترتيبها
اللفظي كما قاله الرافعي في أنه دخلت فأنبت طالق أن كلفت وأطلق من أنها
لا تطلق إلا أن دخلت ثم كلفت فكذا ينال يعتق العبد إلا أن وطئ ثم ظاهر
وأما الإيلاء فهو منفى مطلقاً فإنه إذا قدم الظهار انحلت التعليق لأنكاس
فحل الصيغة وإن قدم الوطء فالوطء الثاني غير محمول عليه فلا إيلاء مطلقاً ٥

وهذا تعلم أنه لا يصح في العتق إطلاق النفي فلا يصح القول بأن الأولى للشئ
أن يقول يدل لا ابتداء مطلقا لا عتق مطلقا فتدبر ثم أن الشئ استدرك على
نفي الابتداء في صورة الإطلاق بقوله لكن الخ يعني أن نفي الابتداء مطلقا في صورة
الإطلاق وإن كان هو الظاهر كما بينه السبكي لكن الأوفق بما قاله المفسرون
في الآية من أن الشرط الأول شرط لجملة الثانية وجزائية بثبوته أن وطئ ثم ظاهر
أي يتبين بذلك أنه كان موليا لا لزاعه بالوطء العتق المعاق بالظهار
وذلك نظرا لمحجوه فيما إذا قال أن وطئت فعبدى ثم بعد سنة من أنه مول إن
وطئ ثم مضت سنة من الوطاء ومعلوم أنه لا معنى لهذا القول بتبين أنه
كان موليا وقائدة ذلك تظهر في الإيمان والتعليق وقيل في مسألة بعدة
أنه مول حالا وإن لم نقل بقول التقريب وعلى ذلك جرى صاحب التتمة وقاس عليها
مستلطنا أن لم يقل فيها عن ظهاري لثلاث يزيد المقيس قيدا وإن كان لا غنى
وقد علمت أن الرجح في مسألة القياس كما في الروض وغيره أنه لا يكون موليا
حتى يطاق ثم تمضي سنة فكذا في مستلطنا لا يكون موليا حتى يطاق ثم يظاهر
فإن قدم الظهار انحل التعليق ولا عتق ولا ابتداء وإن وطئ ولم يظاهر
وقف إلا فرحتي يظاهر وحيث كان مستلطنا هذا المحل المؤيد بالنظر فلا وجه
للقول بأن الشئ سبق نظره من العتق إلى الابتداء وكيف يكون كلامه من سبق النظر
وهو بصدد اثبات الابتداء استدراكا على السبكي وقد استوجه مجروم
ما قاله الشئ ولم يجعله من سبق النظر فلهذا رد هذا الإمام فتحصل أن الضعفة
عند الإطلاق تحمل على ترتيبها اللفظي فيقدم الوطاء وبالأولى إذا ريد تقديمه
وع جرى قول التقريب وقول صاحب التتمة من ثبوت الابتداء حالا مع اختلا
المدرك وقول الشئ من ثبوته حالا بل عند شرطه وقول السبكي من نفيه مطلقا
فإن أراد تقدم الظهار لم يكن موليا حتى يظاهر اتفاقا لأنه لو قدم الوطاء
انحل التعليق اتفاقا وإن أراد أنه إذا تقدم أيهما تعلق العتق بالآخر
فلا ترتيب فيما يقدمه ولا ينحل التعليق فإن لم تعلم له إرادة ولا إطلاق
لتعذر مراجعته فلا عتق ولا ابتداء مطلقا كما مر هذا ما يتعلق بمسألة توطئ المرأة

اما اذا توالى الشرطان فان كان بغض عطف كأن قال ان وطئت ان
 ظاهري فعبدي حر عن ظاهري او قدم الجزاء حكم بالابلاء اذا ظاهر وبانكلا
 التعليق اذا وطئ بدون مراجعة عملاً بمقتضى الصيغة لغة من ان الشرط
 الثاني شرط بحملة الاول وجزائه عالم بذكره ارادة تخالف ذلك والا عمل
 بمقتضاها على نسق ما سبق فان ذكر انه اطلق فكما لو اراد تقدم الظاهر
 حملاً على الاستعمال اللغوي وهذا لم تلزم المراجعة شئنا بخلافها في توسط
 الجزاء فان الصيغة فيه محتملة للآخرين وحملها عند الاطلاق على تقدم الوطاء
 انما هو لقينة لفظية لا لاستعمال لغوي ولك ان تقول بل لاستعمال لغوي
 بناء على ما نقله الشرح عن المفسرين ومع يكون القياس عدم لزوم المراجعة في
 توسط الجزاء ايضاً الا ان يفرق بكثرة الاستعمال وشهرته عند توالي الشرطين
 فتدبر فان توالى الشرطان بعطف فان كان بالواو كان وطئت وان ظاهري
 فعبدي حر عن ظاهري فهو مول حالاً لان العبد يعتق باي وصف تقدم
 حتى لو قال في الجزاء فانت طالق طلقت بكل وصف طلقة كما قاله في الروض
 فنقول بعضهم العطف بالواو كلاً عطف في كونه لا يكون مولياً حتى
 يظاهر بحمل على ما اذا راد اجتماع الوصفين فان كان العطف بالفاء او ثم
 لم يكن مولياً الا على قول التقريب ويعتق العبد ان رتب مع الفور في الاول
 ومع انفصال في الثاني كذا افاده في الروض ^{مسئلة} في الاعسا
 بواجب الزوجة اذا كان للزوج مال حاضر او في دون مسافة القصر
 يسهل منه في الحالتين تحصيل الواجب المذكور لكونه ^{مغنون} قد كثر في يسهل
 بيعه او دين حال على مكي باذل او يكون له كسب حلال لا يثق به غالب
 يفي بالواجب فهو مؤسّر ومن لا مال ولا كسب له كذلك محسّر كمن ماله
 بمسافة القصر الا ان قال احضره في قدر مودة الا مهال آتية فلا يفسخ
 عليه الزوجة قبل مضيتها بخلاف من غاب مع ماله في مسافة القصر فانه مؤسّر
 كجانبه عليه الرخيدى وغيره خلافاً لسموكن ماله الحاضر والذى في دون
 مسافة القصر لا يسهل منه في الحالتين تحصيل الواجب لكونه غو عفا

مما لا يشبه بيعه اودينا مؤجدا لا يحل في قدره الا قبال الو على محسرو لو اؤزو
 لا ينظر لها او على مما طل يتعسر جبره ولكن كسبه محرم او غير لا تق به الا ان اراد
 ان يكتبه كانه عليه مروج او نادر لندرة من يستعمله فيه مثلاً او لا يبي بالواجب
 ففي هذه الصور يكون كمن لا مال ولا كتب له اصلاً فتفسخ عليه الزوجة على تفصيل
 وهو ان يقال اذا اعسر الزوج بالحال من الصداق وكذا يفسخه على الراجح
 فان كان الاعسار بذلك موجوداً حال العقد وكان الزوج بالاجبار لغيره
 او بالغة فالعقد فاسد على الراجح كما في فقد الكفاءة ولا فساد اذا كانت
 الزوجة امة لان المهر سيدها فله الخيار ان لم يرض بالاعسار وان طرأ
 الاعسار بذلك بعد العقد او كان الزوج بغير الاجبار فللزوجة الحرة
 البالغة الفسخ بالوجه الآتي ان لم يكن وطئها الزوج طوعاً او رضيت باعساً
 ولا فلاح ورضائها بالاعسار امساكها عن المحاكمه بعد المطالبة بالمهر قبلها
 لان الامساك قبلها يكون لتوقع الميسار لا رضئ منها بالاعسار والحق في الامة
 سيدها لان المهر له كما مر فلا اثر لو طئها طوعاً ولا لرضائها والحق في المتعسر
 كل منهما فاذا انفرد احد بهما بالفسخ نفذ وان لم يوافق الآخر على الراجح
 واذا رضئ بهما بالاعسار سقط خياره وبقي خيار الآخر ولا حق لولي النكاح
 بل ينظر كما لها وان وطئت طوعاً اذ لا عبرة برضاها تنبيه علم
 مما مر انه لا اثر للاعسار بالمؤجل ولا بالحال بعد الاجل لرضاها بالذمة وقيل
 يفسد العقد بالاعسار بالمؤجل كالحال ابتداء بشرط المأثره واعلم ان الفسخ
 يسقط المهر فالم يمكن دخل بها كرها او كانت امة او قاصرة والثاني يشك في
 قلنا ان العقد يرفع من حين الفسخ لان اصله الاستقطاق المستحق من المهر
 المثل واذا اعسر الزوج بموعد الزوجة التي لا تقوم بنفسه وبها رتبة
 باقل النفقة وهو مؤجل او اقل الكسوة وهو تيمم وخياره يشك في
 سر او بل وعلى او بالمسكن وان لم نعهده لا بائناهم والفسخ في الزوجة
 الا ان اضطررت الى شيء منها كانه عليه مروج فقير مسكن في الجاهل
 الخادم الموجود دين وبما اعتاع يفوتان بالقوات وللزوجة ولو فسخ

وان وطعت طوعاً ورضيت باعسار لتجدد الضرر هنا بتجدد الاعسار
بخلاف اكل عسار بالصداق فانه اعسار واحد لا تجدد فيه ولا عبرة بقولها
هنا رخصت بالاعسار بان لا يملك هذا بالنسبة للمستقبل وعد لا يلزم الوفاء
به ومقتضى هذا استباح الفسخ في اليوم الواقع فيه هذا القول لان
اعسار اليوم اعسار واحد وكذا اي يوم رضيت باعساره وكذا يبطل
ما مضى من الاقبال افادتهم ولا حق هنا السيد الامة لانه وان كان يملك
نفقة الكبر لا بالانفصال كالمهر بل بالتعلق بها لكونها لا تملك ولا ينفصل عنها
من الفسخ ولا يجبرها عليه نعم له الجاؤها اليه بان يستمتع من الانفاق عليها فان
انفق عليها فلا فسخ لها ولا ينوب البولي ولا السيد من القاصرة بل ينتظر
كمالها فسخه لان الواجب اعفافه موبراً بانه واذا تبرع آت
ما لم يطل عن ابنة القاصير او يستبد من بعده بما اقسم به لزم من الحق القبول
ولا فسخ لان نقاء المنة بخلاف التبرع من غيرهما كان تبرع آت عن ابنة الكبر
نعم ان استل الزوج المتبرع به صار قادراً فلا فسخ وان لم يستلمه من له الحق
ففسخ هذا الفسخ قيل انه يروى من له الحق وعليه قيل لا يحتاج الى الرفع
للقاضي وقيل يحتاج اليه لثبوت الاعسار وقيل وهو الراجح انه باجتهار القاض
كفا في عيوب النكاح وعليه فرفع الى قاضي الناحية اي مسافة العدوى
فانما ثبت اعسار الزوج اهله وان لم يستعمله ثلاثة ايام ليحقق العجز
وان لم يبرح فيها عسار فاذا اعتصمت رفعت اليه صبيحة الرابع ليفسخ
وما ذل لها فيه وثقان الفورية بالفسخ في الصداق وكذا بالرفع فيه
ان كانت وقعت المطالبة بالمهر كامراً واذا ايسر بنفقة الرابع ثم اعسر
في ايام فسخت فيه بناء على ما مضى لانه رابع الايام الحالية عن الانفاق
وكذا اذا ايسر في يوم من الثلاثة ثم اعسر ولها ان تجعل نفقة يوم التسا
عما قبل الاقبال لفسخ في الرابع ان وافقها الزوج وقيل لها ذلك مطلقاً
هنا ما عليه من روعا لجهل اقبال في الصداق وكذا النفقة اذا غاب الزوج
بني فسخ بعد ثبوت الاعسار فوراً في الاول فاسدة لها من الفسخ

وزمن الاغتيال الخروج لا كتاب الموتى التي اعتر بها وان كان لها مال
وان امكن الاكتساب في البيت وليس له منعها من ذلك لانفقاء الاتفاق
الواقع في مقابلة الحبس ولا تزيد عن قدر الاكتساب والا كانت نائمة
تسقط نفقتها ولها في ان كان الاكتساب منعه من التمتع ولا تسقط نفقتها
عند رلعذرها وان حج تسقط اي لعذره في الاعتسار وبكفي في عذر الزوجة
جواز المنع فيها بعد ان كان حراما وليس لها من الفراغ منعه بل يسوز
تسقط نفقتها اما الصداق فلا يخرج له الا باذنه لانه منفق فلا يحبس
تنبيه اذا فقد القاضي بعد ثبوت الاعتسار وقبل الفسخ حكم الزوجة
عذرا لفسخ بعد مضي مدة الاغتيال ان بقي منها عذر التحكيم او شيء اخر
لها في الفسخ كذلك فان لم يثبت التحكيم لم يفسخ شرطه استعملت بالفسخ اي
مضي مدة الاغتيال ان بقي منها شيء كما افاده سم واذ افقد ثبوت
الاعتسار فكما اذا لم يكن بالناحية قاض او كان ولا يرى الفسخ او يطلب
مالا له وقع عند المطلوب منه لا يخرج بل فيحكم الزوجان في ثبوت الاعتسار
وغيره مما مر وان لم يثبت التحكيم او عذرت بيته الاعتسار استعملت
الزوجة بالفسخ لتضررها مع علمها بالاعتسار وانظر هل يتوقف فسخها على
مضي ثلاثة ايام او لا لعدم سبق ضررها حوزة فعلم ان التحكيم والاستقلال
كونا ان قبل ثبوت الاعتسار ويكونان بعده وقبل الفسخ كما هو المنصوص
في كتب المذهب وأشار اليه في شرح المنهج بتأخير الاشتراك في تمام المسئلة
ليرجع للحالتين خلافا لمن أرجعه للثانية فقط لما فيه من الغموض مع انهما
ان التحكيم والاستقلال لا يجريان في الحالة الاولى كما وقع لبعضهم في الاستقلال
وقد علمت ان المنصوص خلافه فشرع اذا غاب الزوج او امتنع من الانفاق
وهو فيها معسر بما مر او مجهول الحال فلا فسخ وان نفقت النفقة لعدم
تحقق الاعتسار الواردة فيه السنة بهذا هو المذهب قال في الاثر لا فسخ
عادم مودعا اي مادام لم يعلم اعتساره بما مر وان انقطع خبره وتعدت
استيفاء النفقة منه وجري ابن الصلاح وشيخ الاسلام وكثير من المحققين

على انه اذا تعذر استيفاء النفقة منه من كل الوجوه، نقطاع خبره وتعززه
بحيث لا يتمكن الحاكم من خبره ولم يوجد لها مال فسنت بالحكم قالوا لان سر
الفسخ بالاعتسار هو التضرر والتضرر موجود هنا ولو مع البس فلا نظر
اعدم تحقق الاعسار وظاهر انه لا احوال هنا لان سبب الفسخ كما علمت هو
محض التضرر من غير نظر للبس والاعسار وكذا لا تحكم عند فقد الحاكم
لغية الزوج او تعززه وانظر هل لها عند فقد الحاكم ان تستقل بالفسخ فيما
على الفسخ بالاعتسار حرره اما اذا غاب الزوج معسرا بما مر قلها الفسخ اتفاقا
بان ترفع الى القاضي فاذا اثبت اعسار الزوج ببينة تشهد انه معسر الآن
ولو استعنى بالمال كان عالم تصرح بانه مستند لها ولا يصنع علم القاضي
بانه مستند لها ولا تستل عن المستند ويدين منها على انه الآن معسر ولو استصحا
لما كان فسخا او ادن لها فيه بافها او دونه على ما مر عن مروج فان فقد
القاضي فلا تحكم لغية الزوج واستقلت بالفسخ لتضررها مع علمها بالاعسار
تنبه الفسخ ينفذ ظاهرا وباطنا ولو من الزوجة استقلال لا لثبانه
على اصل صحيح كما في النسخة اي فاذا فسخت بالحكم او استقلال جاز لها وان
ثبتت في الاعتسار بان اخذت مالا له عند هاني دهن لها عليه فصار معسرا
ان تزوج وتقر عليه فاذا تبين ان الزوج الاول كان موسرا حال الفسخ
بان اثبت ذلك ببينة تبين بطلان الفسخ وبطلان النكاح الثاني نعم
ان علمت الزوجة كذب البينة دبت ولا يخفى ان الفسخ في مسألة ابن الصلاح
لا يبطل ببيان البس لان سبب الفسخ فيها هو التضرر لتعذر النفقة
وهذا موجود حال الفسخ مطلقا فلا اثر لبيان البسار وقيل في فسخ الزوجة
استقلال لا ينفذ باطنا اي فليس لها ان تزوج وان اقرت عليه وفيه
نظر ظاهر لا سيما وابتناؤه على اصل صحيح يستلزم النفوذ باطنا ايضا
خاتمة اذا اعسر سيد المستولدة بنفقتها لم يجبر على عتقها او تزويجها
على الرابع بل يجبر على ايجارها او تخليتها للاكتساب ولا يبدعها الا من نفسه
كبقية التملك ويكون ذلك عتقا واذا غاب سيدها ولا مال ولا نسب

لها ولا بنت حان ولا متفق من المشايخ زوجها القاضى **مسئلة**
 فيما يحرم بالرضاع والمصاهرة * حرم بسبب نسب وهو القرابة وبسبب
 رضاع طفل حتى ذى اى صائب دون اى اقل من حولين يقينا من تمام
 الانفصال ويعتبر ان بالهدال * يكمل النكاح من الشهر الخامس والعشرين
 خمساً من الرضعات يقيناً انفصالاً من امرأة حبة بلغت سن الحنث
 ولو بكراً ووصلت لثنتين او ما حصل منه كالجبن ولو مشوثاً بغيره وان
 غلب خوف الرضيع ولو بعد موت المرأة ولو باشعاط لا نحو حقنة كتقطر
 في اذن غير ولد عمومة وخولة اى يحرم بالنسب الاصول والفروع والحواشى
 الاولاد العمومة والخنولة وكذا يحرم بالرضاع على الرضيع المرضعة وذو
 اللبن من زوج وسيد وواطى بشبهة لازان واجهولها وفروعها وحواشيها
 الاولاد العمومة واولاد الخولة اما المرضعة وذو اللبن فانما يحرم عليهما
 الرضيع وفروعه دون اصوله وحواشيه كما اشار اليه المصنف قوله لكن يبرى
 يحرم من رضيع كاشيته واصله فيحل للمرضعة اخو الرضيع وابوه دون
 ابنه وبحل لذى اللبن اخت الرضيع واهله دون بنته * **تنبيه**
 يحرم بالمصاهرة واهى وصف ينشأ من عقد الزوجية الصحيح وبالوطء
 بملك النكاح او بالشبهة الاصول والفروع دون الحواشى فيحرم على كل من
 الموطوءة والواطى بما ذكر اصول الآخر وفروعه دون حواشيه وتمتاز
 المصاهرة بان العقد فيها يحرم اصول الزوج والزوجة ولو قبل الدخول
فزع لو ارضعت الزوجة المدخول بها غير المدخول بها ولو بغير لبن
 الزوج ولو بعد بينونتهما عرفتا عليه لصيرورة المرضعة أم زوجته **والزوجة**
 بنت زوجة مدخول بها **مسئلة** في اقسام السحر وحكمه *
 السحر انواع منها سحر قوم بنسبوا للافلاك والكواكب تأثير الكون بها آلهة
 او ان الآله اعطاها قوة نافذة في العالم وفوق تدبيره اليها ومنها
 سحر اصحاب الاوهام الزاعمين ان الانسان يبلغ بالتصديفة في القوة
 الى حيث يقدر على اليجاد والاعدام والاحياء والاماتة وقل الاشكال

وكلا النوعين كثر عملاً وتعلماً ومنها التحدث بالخذة بالعبودية والى الشعيرة
وما يرى مجراها من اظهار الامور الجسيمة بواسطة ترتيب الآلات الهندسية
ونخبة اليد والاستعانة بخواص الادوية والاجار وليست كغراً واطلاق الشعر عليها
تجوز وفي التحريم ان لم يترتب عليها مفسدة خلاف وهما الاستعانة بالارواح
الارضية بواسطة الرياضة وقراءة العزائم الى حيث يخلق الله تعالى ذلك
على سبيل جرى العادة بعض خوارق وهذا النوع قالت المعتزلة انه كفر لانه
لا يمكن معرفة صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام للاقتباس ورد بان العا
لة لا تفسد المعارضين للرسل عن اظهار خوارق ثم التحقيق ان يقال ان
من يتعاطى ذلك خيراً مشرعاً في كامل عيانه ويذروا كان من يستعين به من
الارواح الخيرة وكانت عزائمهم لا تخالف الشرع وليس فيها بظهر على يد من الخوارق
فهر شرعي على احد فليس ذلك من السحر بل من الاشراق والمهونة والا فهو حرام ان تعلم
ليعمل به بل يكفر ان اعتقد حل ذلك فان تعاليتوا فبماح اولاً والا فمكروه
(مسئلة) اذ التزم في نذر اللجاج وهو ما يتعلق بحث او منع او تحقيق شيء
قرينة لزمته اي وكفارة يمين او مباحاً لزمته كفارة يمين او معصية لم يلزمه شيء
الا ان نوى اليمين فيلزمه بالحنث كفارة سواء في الاقسام الثلاثة علق على مباح
او على معصية لا على وجه الرغبة فيها والا لم يلزمه شيء عالم بنوا يمين كما مر ونذر
اللجاج مكروه وعليه حمل الاكثرون النهي عن النذرا فان نذر الشر ونذر المجازاة
فقرينة يلزمه فيها ما التزم والاول التزم قرينة تنجز اكلاً على كذا او على كذا بدون
نذر او نذر كذا وان لم يقتل بعد على المعتد والثاني التزم قرينة تعليقاً على مرغوب
فيه من جهة نعمة او اندفاع نعمة شكر الله تعالى كان شفي الله مريضاً فله على او فعل
او فقد نذر كذا كما مر واختلف هل يسلك بهذا النذر مشكك واجب الشرع
او جائزه قولان فاذا نذر صوماً او صلاً واجباً تبين النية في الصوم والقيام
في الصلوة على القول الاول دون الثاني والراجح الاول الا في مسائل قوى فيها
مدرك الثاني كما اذا نذر الصلوة فانه لا يؤذن لها لانتفاء المقصود الا اذا ن
ر به الاعلام بالوقت ولا يقتل بتركها حقناً للدماء وكما اذا نذر العتق فانه

لا يتقيد برتبة مؤمنة سليمة كما في الكفار بل يكفي مطلق رتبة لتتوفي الشارع للحق
ويكفي ابقية ما نصوا على استثنائه قالوا واذا عين للصدقة وقتا تعين زجر جواز
تاخيرها عنه بلا عذر اذ ائتمرها بما فاجأ من تعجيل الزكاة وكذا اذا عين للصدقة مكانا
فانه يتعين تقصير الاهله ولو اغنياء ولو كفارا بل اذا نذر المصدق في كفا فرصه وكذا
ايداله بمشايه كما صرح به الفقهاء وغيره وليس من العمل بالقول المروج بل من العمل
بمقتضى التعيين ولا ينافيه قولهم لا يجوز اعطاء الكافر من المنذور وما الرقيق
ولو مستولدة ولا الغني ولا من تنزه نفقته لان هذا فيما اذا اطلق المنذور
يعين له مصرفا فينزل على واجب الشرع وذاكر فيما اذا عين المصروف فيعمل به كما
وممن صرح بذلك شرح حيث قال يصح النذر لكافر وموثر وبنته التي يلزمه نفقته
ومع ذلك قال فيما اذا نذر المقتض شيئا للمقتض مادام دينه عليه انه يصح على الراس
عالم بشرط ذلك في العقد او مجلسه والاتقان ربي وعالم يمكن المنذوره هاشميا
او مطلقا بحسب الصدقة الواجبة عليهم فلا يصح النذر لهم فانظر كيف ناقض نفسه
فانه من قبل صحة النذر نحو الكافر لزم بالقياس المساوي ان لم يكن اوليا
ان يقال يصح الشرف اذا فارق فلعل الشئ يسبق نظره من النذر معناه الى النذر
المطلق فان قلت يمكن الفرق بان المانع في الشريف انه يكره ذاته شيئا
لا يتفكك بخلافه في نحو الكافر نانه يمكن انفكاكه قلت بل المانع في نحو الكافر انه
للاجماع على عدم اخذهم من الزكاة بخلاف الشريف فان الاصطحي وكثير من قالوا بجواز
اخذ من الزكاة اذا منع حقه من بيت المال فالجنى صحة النذر الشريف اخذ بالملك
قولهم يعمل بمقتضى تعيينه وما صوروا به من قبيل المئال وهو لا يختص وممن جاز
بصحة النذر الشريف السيد السبكي في المشرع وعلماء حضرة موت في مؤلفاتهم وردوا
عن المذكور وكذا السيد الجوزي في رسالة الغيا في شأن هذا الحكم ومنها الخصيت
تلك الكلمات مع بعض زيادة (مسئلة) يحتاج القضاء الى موثوق ومتول
ومولى فيه ومحل ولاية وصيغة والمولى هو الامام الاعظم او نائبه باذنه وشهره
نفوذ تصرفه فيما يتولى فيه واهلية الا في ذي الشوكة والتولي هو النائب وشهره
صحة تصرفه فيما يتولى فيه واهلية المقررة في كتب الفروع الا في فائده

فشرطه معرفة طرف من الاحكام ويجوز نصب قاضيين فاكثر ولو بكمالات واحدا ولو مشروط
اجتماعهما على الحكم حيث كان معقلا هما واحدا ولا يجوز الاستحالة الا عند العجز او اذن المولى
في بيع التعميم وينعزل الخليفة بالنعزال المستحلف وما يحصل بالانعزال اليقيني وبقائه
بحيث لا يرضى به المولى والمولى فيه هو ما يتصرف فيه بشرطه جواز شرعا وعينه من الاستحالة
او الدعاء او الاقوال او غير ذلك او التعميم لمحل الولاية هو مكان نفوذ تصرفه بشرطه جينه
ببلد او محلة او اقليم او غير ذلك والصيغة ابحاث ولو بكتابة او سانه بشرطه اشهر
على ذلك او الاستعاضة ولا يكفي في وجوب الطاعة مجرد الكتاب او الاشارة وان احتج
بقرائن الصدق وهو صريح كوليته القضاء وظفرك فيه وكفاية كفوضت اليك او وكفاية
وقبول ويكفي فيه عدم الرد على الراجح ولا يجوز عقد القضاء بما لا يكون غير بيت المال وبنده
بذل المال من غير الضالحي ويحرم عزل الضالحي ولو باصلاحه ويفسق ظالم ذلك ويحرم
توليه غير الاهل مع وجود الاهل ولا يصح واذا وجد عالم فاسق وعاصي عدل قدم الاول
ان لم يكن فسقه بنحو اخذ الرشوة واللاقدم الشا ويراجع العلماء افاده في ثلث اوضاع ومرد
والمنع والميل وحواشي (مبسطة) حاصل تعليق التدبير بمشيئة العبد انه عند
الاقتراب على شرط واحد كما هو بيده ان شئت او عكسه بشرط تقدم المشيئة على الموت
عالم يصريح بتقديرها على الموت وينوها والاشترط تأخرها عنه وفي الاول تشترط القوة
في نحو ان يكون غوفا في الشا لا يشترط مطلقا الامع الغاء وعند الاتيان بالشرطين متولين
او مفصل بينهما بالبحر ان سبق شرط المشيئة ولم يصريح بتقديرها على الموت وينوها او تنازع
وصرح بقبليتها على الموت او نواها اشترط تقدمها على الموت بفور مع نحو ان يكون غوفا
والا اشترط تأخرها عنه ولا يشترط فور الامع الغاء الخاتمة تتعلق ببدء السلام ورواه
وقد وقف على مسألة كافية وافية في ذلك خالية عن الحشو والتطويل لبعض العلماء المحققين
نقلها بصورتها تامة كما يؤلفها قال ابتداء اسلام سنة عين من الواحد من السنين
ورده فرض عين على الواحد وكذا الوعلم واحد من الجماعة تعين عليه واذا كان على جماعة
اشهين فاكثر مسلمين مكلفين او سكارى لهم نوع تميز عالمين به وله نساء ولم يتكلم به
من صلاة وان كرهت صيغة فرض كفاية لخبر ابي داود بجزي عن الجاهل اذا عروا ان ساء لهم
ويجزي عن الجاهل ان يرده احدهم ولو اشقوا المسلم حقه لم يسقط لان الحق لله تعالى

ولو ردوا كلهم ولو قربا شيئا ثواب الغرض كالمصلين على جنازة وشه طه سماعه
وانتصال كاتصال الایجاب بالمقبول فان شكك في سماعه زاد في الرفع فان
كان عنده نيام خفض صوته ولا يكفي رد غير المسلم عليهم * ويجب الجمع
بين اللفظ والاشارة على من رد على اصم وسن لمن سلم عليه ان يجمع بينهما
نعم لو علم انه فهم بقرينة الحال والنظر الى وجهه لم تجب الاشارة وتجرى اشارة
الاخرى ابتداء وردا وصيغة السلام عليكم او سلا في عليكم وتجرى مع الكراهة عليهم
السلام ويجب فيه الرد ولعليه السلام عليكم السلام ولو قال عليكم السلام لم يكن سلاما فلا
يجب رده وتثبت صيغة الجمع في الواحد لا في الاثنان ولا في الثلاثة بخلافه
في الجمع والاشارة بيدا وخوفا من غير لفظ خلوها من الاولى والجمع بها وبين اللفظ
افضل وصيغة رده عليكم السلام وعليك السلام للواحد ومع تكرر الواو وجان
عكسه فان قال وعليكم وسكت لم يجز والتعريف ابتداء وجوابا افضل وزيادة
ورحة الله بركاته تحمل فيها ولو سلم كل من اثنين على الآخر لزم كلا ردًا وقربا
كفي الثاني سلامه ردًا نعم ان قصد به الابتداء صرفه عن الجواب او قصد به
الابتداء والرد فكذلك في رد السلام على من سلم اولًا ويسلم راكبًا على ما عسى
وهو على واقف وقاعد وصغير على كبير وقيل على غير فان عكس لم يكره فلو تلا في
قليل فائس وكثير راكب تعارضوا ولو سلم بالجملة جاز وان قدر على العربية حيث
فهمها المخاطب ووجب الرد ولا يجب رد سلام مجنون وسكران وان كان لها
تميز وان لم يتعديا ولو اتى به بعد تكلم بعذبة الا ان تكلم سبها او جملها
وسد به فيجب جوابه وتحرم بدائة ذقني بالسلام فان بان اذ مقيا استجابه
استردا سلامه فان سلم الذمعي على مسلم قال له جوابا عليك السلام الفرس مجزى
عليه فقط لا سلام الجبر الصحيحين اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا عليكم ورسولنا
خير اذا سلم عليكم اليهود فانما يقول احدهم السلام عليكم فقولوا وعليكم قال الحوطي
وكان سفيان يروي بخلاف الواو وهو الصواب لانه اذا حذفتها صار قولهم رد
عليهم واذا ذكرها وقع الاشترار والدخول فيما قالوه قال الزركشي وفيه نظر اذ المع
و نحن ندعو عليكم بما دعوا به علينا على انا اذا ... نال السلام بالموت

فلا إشكال لا شتر اكر الخلق فيه ولو كتب الى كافر قال السلام على من اتبع الهدى
 ويجب استثناء الكافر ولو بالقلب ان كان مع مسلم وتوهم بداهته بجهة غير سلام
 ولو قام على جليس له وسلم وجب الرد ولو تلا في شخصيا مع شخص لم يحد بها عليه
 رد عليه ناويا الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم كفى اخذاً من قولهم اذا اتاخر
 سلام بعض المؤمنين عن بعض فكل بنوى بكل تسليمية السلام على من لم يسلم
 والرد على من سلم دعش ومن دخل داره سلم ندبا على اهله او موضعاً خالياً لم يرد بها
 السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين وسبح الله قبل ادعوله ويدعو ولو رد امرأة عن رجل جزأ
 ان شرع السلام عليها بان كانت عجوذا او محرماً لغيره فلا او صبي او من لم يسلم لم
 يسقط عن الباقين لان فرض الكفاية انما يسقط حرجه بفعل من هو مكلف ويستثنى
 ما اذا حصل المقصر بتمامه بفعل الصبي كحمله الميت ودفنه وصلاته وقضيته اجزاء
 تسمى الصبي عن جميع لان القصد الدعاء وهو منه اقرب للاجابة والمقصر من السلام
 الامان ولا امان من الصبي ولو سلم الصبي المميز وجب الرد عليه ولو سلم طاعة
 متفرقون على واحد ولم يطل فصل بين سلام الاول والآخر فقال وعليكم السلام
 وقصد الرد على جميعهم اجزاء وسقط عنه فرض الجميع بخلاف ما اذا لم يقصد الرد
 عليهم جميعاً فلو اطلق هل يكنى اولا الصحيح انه يكفي ذلك ويتصور وجوب ابتداء
 السلام فيما لو ارسل رسوله سلام الى غائب فيلزمه ان يسلم عليه لانه امانة فيجب
 ادائها ورايكم على جمع نسوة او عجوذا لا شفاء خوف الفتنة ابل هذا لا ابتداء به
 من يطلع برهوناً ومكسباً ويحب الرد كذلك واطلاق النساء يشمل النساء ويحرم من
 انه لا ابتداء واراد رد من لم يحل ذلك حيث لا مسوغ كزوجة اوسيدة كعبتها
 من يتابعها اليها ويلزم للرجل ان كثير حال حيث لم يخف فتنة الابتداء بالسلام
 على امرأة او سلمه احسباً او خوفاً سلام على سيد الذي قاله ابو جري وجوب الرد
 وروي في شيخ الاسلام عدم الوجوب لان هذه ليست صيغة شرعية ولو قال
 السلام من اسمع اني لم يجب الرد لانها ليست من الصيغة الشرعية ايضا واذا قوله تعالى
 السلام على من تبع الهدى هو خاص بالمراسلة الى المسلمين والكفار ولو ارسل السلام الى
 بشرع السلام عليه كان لا سؤا وسلم ولا يفلح كالكافر ولا يفلح في الدنيا بصفة الشرعية

فان اتى المرسل بصيغته وقال له سلم لي على فلان كفاه ان يقول فلان يسلم عليك
ويحيت على الرسول فيها تبليغه عالم يراد الرسالة فان اراد الرسول الرد فوراً بان
يقول عزلت نفسي ويحيت رد على التبليغ في سن البداة بالمبلغ فيقول وعليك
وعليه السلام ولا يسكن على قاضي الحق حتى يرد في حاجة فيه لغة لشغله ومن في حياء
لا شغاله بالاعتكاف ويندب في الخشبة فيكون بل يندب تركه على مجاهد بفسقه
ولا وتكذب ذنباً عظيماً لم يندب عنه ويستدع الاخذرا وخوف مفسدة ولا يصل وساء
وقلت ومؤذن ومقيم وناعيس وخطيب وسمعة ومستغرق القلب بعبادة وتجاهل
باليدى حاكم ولا يجب عليهم الرد الا في الخطبة فيجيب عليه ويكره لقاضي الحجة
وتخو كالمجامع ويندب للآكل واليسكن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع
اللقوة بالقم ويلزمه الرد ومن بالجماء رطبت وعوها لفظاً ولمصل ومؤذن
اشارة والا بعد فراغ ان قرب الفم من ويندب على القاري وان
استغل بالتدبر ويحيت رد واعماله في استاء السلام افضل من رده
وهذا من المسائل التي استثبتت من ائمة من افضل من التطوع
ومنها ابراء المعسر افضل من انتظار رده في سبب الغنفل في سدين شمال
المندوب على مصلحة الواجب وزيادة اذ بار براء لال الانظار وبالا ابتداء حصل
امن اكثر مما في الجفاه حتى في غفلة عليه من حيث استماله على مصلحة الواجب لا من
حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوباً ولا يستحق منه في نحو صبيك الله باخر حوائجنا
كقولك سيد دعائهم له في خطبة حرمين عالم يتصدى لعماله ناديه لتركة سنة
السلام في حتى الظلم مائة وثلاثون في ثوبين عوراسي اويدا ورجل كذلك
ويندب ذلك لنحو ثلث او صدام او ثوب في ثوب او ردة او ثوب او ولاية
مصحوبة برعيان في ابي عبد السلام او لمن يرجى خيره او يخاف من شره
ولو باو اخذ في ضرره في ثوب او ثوب في ثوب او ثوب في ثوب او ثوب في ثوب
الحسن من احب ان يتمثل الناس له غيافاً فليتبوا في فقهه من النار
كجاء الروضة في حياه بعضهم علماء في الحديث قيامه واستمراره وهو جالس
او في اللذة في غير ردة في ثوب او ثوب في ثوب او ثوب في ثوب او ثوب في ثوب

كما اشار اليه البيهقي اقام من اجته تودد امانهم عليه لانه عاشر شعار المودة فلا حرمة
ولا بأس بتقبيل وجه صبي رحمه ومودة ويندب تقبيل قادم من سفر ومعاذ الله
ويجزم تقبيل امرؤ حسن لا محرمية بينه وبينه ونحوها ومس شيء من يده بلا حائل
وهذا ثمانية كفاية غير السلام من الجماعة ذهب فخر الاسلام الشاشي الى نفي ذلك
ورد بيان منها تشمت العاطس والتسمية للكل والاذان واللاقاة وما يصنع
بالميت مما ندب اليه من جماعة في الخمس ونصيحة الواحد من اهل البيت بالنساء
الواحدة لتأدي شعار النصيحة ومحل تسنن تشمت العاطس اذا حمد
فيقول له رحك الله اوركب وانما تسنن منه الجمع في السلام ولو للواحد للمداكنة
الذين معه ويقول لصغيره خواسلك الله اوركبك وبكره قبل الجرحان
شك قال رحمه الله من حمد اوركب الله ان حمدته وتسنن تذكيره الحمد ومن سبق
العاطس بالحمد آمن من السموم اي وجع الضرس والعلوص اي وجع الاذن
والعلوص اي وجع البطن كما جاء بذلك الجزء المشهور وقد تنكح ذلك بعضهم بقوله
من سبقني بالعطس بالحمد آمن من السموم والعلوص اي وجع الاذن
عنيت بالسموم اذا الضرس ثم بما * يليه للاذن والبطن استمع
وتكرر التسمية الى ثلاث ثم يدعو له بعد ما بالشفاء ولا حاجة لتقييد بعضهم
ذلك بما اذا لم يكونه فزكوا لان الزيادة المذكورة مع ثنائها عرفا عظيمة الزكاه
ونحوه فلو لم يثنى مع كذلك تسنن التسمية بتكررها مطلقا ويسنن للعاطس
وضع شيء على وجهه وخفض صوته ما امكن واجابة مشتمة بنحو يديكم الله
ولم يحث لانه لا اخافة بتركه بخلاف ترك السلام والله اعلم به وهذا آخر
ما اردت ايراده * اشاله من فضله الحسني وزيادة * مستغفرا
حامدا مصليا مسلما على سيدنا محمد وآله واصحابه صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين *

تم طبعها بعون الله وتوفيقه بنفقة حلتها لها الشاه الفاضل السيد ابو يوسف
حفظه الله بمطبعة السيد شعراوي بنوان * على يد
فذلك سنة ١٢٨٤ وصاله بالسلامة والحمد لله
وجبه ولم *



لغلبة استعمالها في النقدين مع اشتهاار الدرهم في الفضة والمثقال
في الذهب ثم ان المتأخرين قدروا بنحو الشعير روقاً السهولة العدد
فقدروا الدرهم من الشعير الممتلئ الاعزل المقطوع مادي من طرفيه
بخمس شعيرة وخمسين عجة ^{بـ} والمثقال باثنان وسبعين شعيرة ^{٧٣}
على مقتضى النسبة المذكورة ثم اصطلحوا على التقريب واختلفوا في كميته
فمنهم من جعل المثلقال اربعة وعشرين قيراطاً والدرهم ستة عشر قيراطاً واربعة
اخماس قيراط على حسب النسبة السابقة فمقدار القيراط ثلاث شعيرات ومنهم من
جعل المثلقال عشرين قيراطاً والدرهم اربعة عشر قيراطاً كما هو في كتب الخففة فمقدار
القيراط ثلاث شعيرات وثلاثة اخماس شعيرة ومنهم من جعل المثلقال اثنان وعشرين قيراطاً
وسبعة اسباع قيراط والدرهم ستة عشر قيراطاً على مقتضى النسبة المذكورة ^{٧٤}
فمقدار القيراط ثلاث شعيرات وثمان شعيرة وخمسة عشر شعيرة وذلك مقدار ربع قيراط معتدلة
لخفة القيراط على الشعير الممتلئ بحيث تكون الثمانون قيراطة المتوسطة توازن
ثلاثة وستين شعيرة ممتلئة فيكون كل منهما درهما وربع درهم كما يعلم بالاحتكاك
بالخردل وعلى الاصطلاح الاخير جرت المصريون ومن وافقهم الا انهم في اوائل
القرن الثاني عشر خالفوا في النسبة فجعلوا المثلقال اربعة وعشرين قيراطاً
فيكون درهما ونصف درهم فيزيد عن المثلقال الشرعي قيراطاً وسبع قيراط
فنصبت الذهب الخالص بالمنا قبل المتداولة الآن تسعة عشر مثقالاً
وقيراطاً وسبع قيراطاً * واقام الدرهم المتداول في درهم شرعي كما امتحن بحت
الخردل وبدرهم الملك قايتباي المختوم بختمه ومنه ركب الرطل وهو بالبغداد
مائة وثمانية وعشرون درهماً واربعة اسباع درهم وبالمصري مائة واربعة
واربعون درهماً فيزيد عن البغدادى ثلاثة اخماس خمشه * فالقلتان
بالبغدادى خمسمائة رطل وبالمصري اربعمائة وستة واربعون رطلاً
وثلاثة اسباع رطل والمد بالبغدادى رطل وتلك وبالمصري رطل
وسبع وثلاث سبع رطل فيؤخذ من الجيوب النقية المتوسطة في نوعها
خفة ورزاة كما قاله شيخ الاسلام كالعدس والششم والخردل ما يبلغ هذا المقدار

وتسمى به تيلة فتكون معيار المد في كيل باقي الحبوب وان زاد وزنه او نقص
 اعتارا بالكيل فالأثنان منها قدح والاربعة صاع وهكذا وقد يختلف القدح
 كما في المكاييل بحسب الاصطلاح والمعول عليه ما ذكر بالشر وط المذكورة *
 (تنبيه) * الرطل البغدادي عند ابي حنيفة على ما رجحه ابو اسحاق
 مائة وثلاثون درهما والمد عند رطلان بهذا الرطل فالصاع عنده
 ثمانية ارطال بهذا الرطل واهى بالمصرية سبعة ارطال وسعان فانهم
 * واما النقود فقد بقيت اها في الجدول بذكر اسمائها ثم مقاديرها
 بالقراريط وكذا مقدار غشيتها بمقدار الاقل فثبت كما يعلم من ترايد
 وزن النصاب ثم ما يتحصل منه النصاب الصافي بالعدد الكامل
 وما يبقى من القراريط وكسورها ثم في الذهب بالمناقيل المتداولة
 وما يبقى من القراريط وكسورها وفي الفضة بالدراهم كذلك *
 والطريق في معرفة ما يتحصل منه النصاب ان ينسب غش
 الصنف لصف فيه ويزاد على النصاب بتلك النسبة فالمجموع هو
 ما يتحصل منه النصاب من هذا الصنف فيركب منه العدد فمثلا
 وزن المجدية ثمانية قراريط وغشها قيراط وتلك ونسبة غشها
 لصفها خمس فيزاد على نصاب الذهب وهو بالمناقيل المتداولة
 تسعة عشر مثقالا وذلك سبع مثقال كما مر فخمسة وهو ثلاثة مثقال
 وثلثان وسبع يكن المجموع اثنين وعشرين مثقالا مصرانيا وعشرين قيراطا
 واربعة اسباع قيراط فاذا ركبتهما اعدادا كانت ثمانية وستين مجدية
 واربعة قراريط واربعة اسباع قيراط اى نصف قيراط ونصف ثمن
 قيراط ودانق وسبعين من دانق الا ان كسور الدانق تلغى لعدم
 ظهورها في الموازين ليرقبها كما عرفت الاشارة اليه فان الدانق كسره
 اصطلاح الان شش شش من ربع قيراط فهو جزء ثمن حاشة واربعة واربعين
 جزءا من قيراط من مثقال او درهم فثبت * (تنبيه) *
 لما ذكر ان الفضة لا يحسب من النصاب ولا من الواجب اخراجه

ولا يكمل نصاب أحد النقاد من الآخر ولا يخرج أحدهما عن الآخر وذلك
 لتعلق زكاة عند شافعي بالعين وذات أبو حنيفة وعائذ إلى
 حصة قيم الغنم من ذلك ان قيل الغنم اوراق المغشوش رواج
 النصاب في والي تكمل نصاب أحد النقاد بالآخر قيل بالجزية كنصف
 نصاب من كل وقيل بالقيمة كما أنه درهم فضة واربعة مثاقيل ذهب
 قيمتها مائة درهم فضة والي جواز اخراج أحد النقاد عن الآخر
 باعتبار القيمة بل يجوز اخرج غير النقد كالنحاس والفضة والذهب
 وهذا وقد اخرجنا بعض أهل الحيرة ان ينشئ ^{من الفضة}
 فعلى هذا اذا اجتمع منه مقدار نصاب الفضة زكاة * فروع
 النصاب شرط حتى في المعدل وقيل بزيادة كل ما يحصل منه والواجب
 في زكاة النقد ربع العشر حتى في الركاز وقيل واجب النقص ولا نقص
 بعد النصاب بل ما زاد فمسا به * وقال أبو حنيفة بالوقوع
 الى اربعين درهما في الفضة ففيها درهم والي اربعة مثاقيل
 الذهب ففيها عشرة مثقال وسكذ في كل اربعين درهما
 وفي كل اربعة مثاقيل * تتم في بيان اشكال الدوق
 وما تركب منه الى تمام في اوطر المشقال وقد بيناها في هذا
 الجردول بذكر اشائها كما ترى في الصفحة بعده

جدول اشكال الدانق وما تتركب منه الى تمام قيراط الثقل

دانت ١٢	حسته ٦	نصف قيراط القيراط ٣
حبتان ٦	نصف القيراط ٣	قيراط القيراط ٣
نصف ثمن القيراط ١.٥	نصف ثمن وجهه ١.٥	قيراطان ٦
ثمن قيراط ١	سدس قيراط ٠.٦٦٦	خمس قيراط ٠.٤
ربع قيراط ٠.٥	سدس و ثمن ٠.٤١٦٦	ثلث قيراط ٠.٣٣٣
ربع و ثمن ٠.٣٣٣	ربع و سدس ٠.٢٧٧٧	ثلث و ثمن ٠.٢٧٧٧
نصف قيراط ٠.٢٥	ربع و ثمن و سدس ٠.٢٠٨٣	ثلث و ربع ٠.١٦٦٦
نصف و ثمن ٠.١٦٦٦	ثلثان ٠.١٦٦٦	ثلث و ربع و ثمن ٠.١٣٣٣
نصف و ربع ٠.١٢٥	ثلثان و ثمن ٠.١٢٥	خمس اسداس ٠.٠٨٣٣
نصف و ربع و ثمن ٠.٠٨٣٣	نصف و ربع و سدس ٠.٠٦٦٦	نصف و ربع و ثمن و سدس ٠.٠٥٢٦
قيراط حشاحل ٠.٠٤١٦٦		

جدول اصناف نفود الذهب واوزانها ومقدار غشها ومقدار النصاب منها						
اصناف الذهب	اوزانها بالقراط	مقدار غشها قراريط	بقيتها النصاب قراريط	نصاب عدوكال	بقيتها النصاب قراريط	نصاب مثاقيل مصر
بند جديد	۱۸	م	۱۱۱ ل ۸	۲۵	۱۱۱ ل ۲	۱۹
جگر	۱۸	لو	۱۵ ل ۲	۲۵	۹ ل ۲	۱۹
فندق علی محمود قدیم	۱۷۳	ح	۵ ل ۵	۲۷	۲۱ ل ۲	۱۹
جنبه مجیدی	۳۷	۵۳	۹ ل ۲	۱۳	۱۰ ل ۲	۲۰
محمودیه قدیمه	۲۵۳	ی ۱	۱۳ ل ۲	۲۰	۱۰ ل ۲	۲۰
جنبه افرنکی	۴۱	۱۱۱ ل ۵	۵ لو	۱۳	۱۷ لو	۲۰
برنجیس	۷۴۳	و ۶	۵۷ ل ۲	۲	۱۷ ل ۲	۲۰
بنشو	۳۳	۴ ل ۲	۱۳ ل ۲	۱۵	۳ ل ۲	۲۱
جنبه مصری	۴۱۱	۵ ل ۵	۳۶ لو	۱۱	۱۸ ل ۲	۲۱
خبره قدیمه	۱۱۱ ل ۵	۰ ل ۵	۷ ل ۵	۱۴۴	۱۱۱ ل ۵	۲۱
دبلون	۱۴۰	۱۸ ل ۲	۱۰۷ ل ۲	۴	۴۳ ل ۲	۲۱
خبره امینبولی	۹	۱ ل ۵	۱ ل ۵	۵۸	۱ ل ۵	۲۲
خبره امینبولی	۸۰	۷ ل ۵	۷ ل ۵	۶۷	۱ ل ۵	۲۲

بقيمة جدول اصناف نفود الذهب واوزانها ومقدار غشها ومقدار النصاب منها

اصناف الذهب	اوزانها بالقيراط	مقدار غشها	بقيمة النصاب	نصابها	بقيمة النصاب	نصابها
قاريط	قاريط	قاريط	قاريط	قاريط	قاريط	قاريط
مجدية	٨	١	١٠٠	٦٨	١٠٠	٦٨
مجدية	١٣	٢	١٠٠	٤٦	١٢	٢٥
فندقلي	١٦	٣	١٠٠	٣٢	١٠	٢٥
مجدية	٢٥	٤	١٠٠	٢٥	١٠	٢٥
فندقلي	١٧	٣	١٠٠	٣٤	١٧	٢٣
خير مصرى	٤	١	١٠٠	١٣٣	١٠٠	٢٥
عدلية	٨	٢	١٠٠	٧٦	١٠٠	٢٥
مجدية	١٢	٣	١٠٠	٤٩	١٠٠	٢٦
مجدية	٢	١	١٠٠	٢٩	١٠٠	٢٧
مجدية	١٤	٣	١٠٠	٥٦	١٠٠	٢٨
مجدية	١٠	١	١٠٠	٤٥	١٠٠	٢٩
مجدية	١٠	١	١٠٠	٤٨	١٠٠	٣٠

جدول اصفهان نقد الفضة واوزانها ومقدار غشائها ومقدار النضاب منها

اصناف الفضة	اوزانها بالقيراط قاريط	مقدار غشائها قاريط	بقية النضاب قاريط	نضاب معدل كامل	بقية النضاب قاريط	نضاب درهم
ريال اشكر	١٤٨	مع ولم ١١	٧١ ح ٧	٢٧	٨ ح ٧	٢٢٠
ريال بدمع	١٤٠	١٥ ح ٥	١٠٦ ح ٤	٢٥	٤ ح ٩	٢٢٥
ريال مجيد	١٢٥	١٨ ح	١٤ ح ١٥	٤٠	١٥ ح ٤	٢٣٥
ريال عطاء	١٤٤	٢٤	٩٦	٢٦	٠	٢٤٠
قرش مصري	٧٤	١ ح ١	مع ٢	٥٢٩	٠	٢٤٠
ريال لينا	١٤٢	٢٤ ح ٢	٢٤ ح ٢	٢٧	٢٧ ح ١٤	٢٤١
ريال أمير	١٤٩	٢٥ ح	٢٥ ح ١٠	٢٨	٢٨ ح ١٤	٢٤٣
بشاك قديم	١٣٥	٢٥ ح ٢	٢٥ ح ٣	٢٢	٢٢ ح ١١	٢٧٢
تلوق جديد	١١٨٥	٥٠ ح ١٠	١٨ ح ١٨	٤٦	٤٦ ح ١٣	٢٤٧
ريال سال	١٤٦	٢٤ ح ٥	٢٤ ح ١٥	٣٨	٣٨ ح ٨	٢٥٥
نمشاك	٣٣٣	١٥ ح ٤	١٨ ح ١٨	٤٦	٤٦ ح ١٠	٢٦٩
قطعه محمدي	٧٧	٤٠ ح	٦٠ ح	٨٦	٨٦ ح ١٠	٤١٧
برطلون سليمي	١٧	٨ ح ٥	١٤ ح ١٤	١٩٣	١٩٣ ح ٧	٤١٨
كلك	١٢٩٣	٦٩ ح ٢	٢٢ ح ٥٢	٥٢	٥٢ ح ٤	٤٢٢

بقية جدول اشیاء نقد الغرمة واوزانها ومقدار غشها ومقدار النصف منها

اصناف الفضة	اوزانها بالقيراط قاريط	مقدار غشها قاريط	بقية النصف قاريط	نصف النصف عدد كامل	بقية النصف قاريط	نصف النصف قاريط
يوزلك	۱۵۰	۸۰ و ۳	۱۸	۶	۶	۶
تلق	۶۸	۳۸	۴۵	۱۰ و ۶	۵	۵
تلق مجید	۶۶ و ۷	۷	۷	۷	۷	۷
سیدی مجیدی	۱۵ و ۷	۹	۹	۹	۹	۹
قرش میل	۱۵	۱۱ و ۷	۱۱	۱۱	۱۱	۱۱
بسالک جدید	۷۱ و ۳	۵۶	۵۶	۵۶	۵۶	۵۶
عشرینیه مجیدی	۷ و ۳	۶ و ۳	۶ و ۳	۶ و ۳	۶ و ۳	۶ و ۳
الف مجیدی	۸۰ و ۸	۷ و ۵	۷ و ۵	۷ و ۵	۷ و ۵	۷ و ۵

و هکذا آخر ما اردنا ابراده * نسأل الله تعالى
للشئ و زیاده * حامد بن مصعب
مسلمین علی سیدنا محمد وآله
واصحابه واتباعه
انی محمد بن *

هذه رسالة لطيفة في المناسخة للاستاذ المآذ
السيد الذهبي رحمه الله ونفعنا به
وبعليه آمين

بسم رب وفوق يا كريم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه واهله
وبعث فيقول الشيخ محمد بن أبي القاسم الذهبي الشافعي عفا الله عنه * هذا المختصر
ما ذكره الشيخ ابن الجليل رحمه الله في نسخة مستأجرة من المناسخة بطريق الشباك
مع بعض زيادة فيقول وبالله التوفيق * اذا مات احد ورثة الميت الاول
قبل قسمته التركة فارسم خمسة جداول قائمة واقسمها طولاً برسم ستة
عده ورثة الميت الاول حيث انحصرت فيهم ميراث الثاني بانه ورثة بقية
ورثة الاول وبعض البقية ففي هاتين الصورتين لازيادة على ما رسم قان
ورثة في كل من الصورتين غيرهم او كان وارثه غيرهم فقط زيد تحت الثلاثة
جداول الاخرة بقدر ذلك الغير ثم بعد ذلك وضع في الجدول الاول
ورثة الميت الاول بعنوان عابه الارث كآبيه وامه واكتب خارج الجدول
حذا هم اسماءهم لتضاف اليها الانصاء بعد دفعها للاشياء وفي
الجدول الثاني انصاء اسم من مصحح مسئلتهم وضعه على رأس الاول
مقوساً عليه وفي الجدول الثالث في المربع الموازي للميت الثاني
نحوقات وفي باقي المربعات ورثة بأحد صوره الخمس المشار اليها
فيما مر واكتب خارج الجدول اسماء من لم يكن من ورثة الاول وانقل
عنهم بالعنوان المناسب من في نقله فائدة وان لم يرث كاخوين مع
الابوين فان في نقلها وان كانا محجوبين بالاب التنبيه على حجب الام
الى السادس وصغر على المربع الخالية وفي الجدول الرابع انصاء اسم من
مصحح مسئلتهم وضعه على رأس الجدول مقوساً عليه وفي الجدول الخامس

الانصاء من جامعة المسئلةين بعد تخصيصها بان تنظر في نصيب المست
 الثاني من المسئلة الاولى وفي مسئلته فان تبينا فاضرب المسئلة الثانية
 في الاولى وان توافقا بالمعنى الشامل للموافقة بدون انقسام الانصيب
 على المسئلة اولى فاضرب وفق المسئلة الثانية للنصيب في الاولى وحاصل
 الضرب في الحالتين هو الجامعة فضعها على رأس الجدول وقوس بينهما
 ان كان ثم ما يضرب فيها كما ستعرفه ولا يخفى ان الجامعة في صورة
 انقسام النصيب على المسئلة تكون مماثلة لما صححت منه المسئلة الاولى
 اذ لا حاصل لضرب الواحد الذي هو الوفاق وجعل الشيخ رحمه الله هذه
 الصورة حالة ثالثة وجعل الامثلة خمسة عشر حاصلة من ضرب خمسة
 حالات الورثة في ثلاثة حالات الجامعة والخطيب في هذا سهل ثم وضع
 على قوس المسئلة الاولى ما ضرب فيها وهو جزء سهمها وعلى قوس
 المسئلة الثانية نصيب ميتها او وفاقه وهو جزء سهمها ثم حصل
 الانصاء فمن له شيء في احدي المسئلتين اخذه مضروباً في جزء سهمها
 ومن ورث فيها اخذ حاصل الضربين وضع ذلك في جدول الجامعة
 وقابلها فان ما ثابها صح العمل ثم اختصر الجامعة وانصاءها ان كان
 بينها توافق برء كل للوفيق الذي توافقوا فيه وضع ذلك في جدول
 بخذاء الاصل وضع على رأسه مختصر الجامعة وقوس عليه كما مر وابن
 عليه باقي الاعمال على ما ياتي في التقريظ فان مات ثالث فاسم له بخذاء
 الجامعة ثلاثة جداول الاول لورثته باحد مشورها الخمس كما مر واكتب
 بازارته نحو مات والثاني لانصبا ثم من مخرج مسئلتهم وضعه على رأس
 الجدول مقوساً عليه والثالث للانصاء من الجامعة الثانية بعد تخصيصها
 بان تضرب المسئلة الثالثة ان باينت نصيب ميتها من الجامعة الاولى
 او وفاقها ان وافقت في الجامعة الاولى وحاصل الضرب هو الجامعة الثانية
 فضعها على رأس الجدول وقوس عليها على ما مر وضع على قوس الجامعة الاولى
 ما ضرب فيها وعلى قوس المسئلة الثالثة نصيب ميتها او وفاقه ثم حصل

الانصاف فمن له شيء في إحدى المشكلتين اخذه مضموناً في جزء منهما
 ومن ورث فيها اخذ حاصل الضربين وصنع ذلك في جدول الجامعة وقابله
 بها واختصر ان كان نعم توافق كما مر وهكذا تفعل اذا مات رابع فاكثر فيصير
 كما قال الشيخ رحمه الله تعالى لكل ميتين خمسة جداول خاصتها جدول الجامعة
 يعني الجامعة لما قبلها ميتين فاكثر فالجامعة الاولى جامعة
 وخامسة للميتين قبلها والجامعة الثانية جامعة للثلاث اعدا
 قبلها وخامسة للمتين الثاني والثالث وان تحللت بينهما الجامعة الاولى
 وهكذا باقى الجوامع فتدبر **تنبيه** استحسن الذين يتولون
 بعد تصحيح المسائل مناسبة وغيرها العمل بالقيراط سيما في قسمة العقار
 والقيراط في عرف المصريين ومن وافقهم تلك عن الشيء الذي يراد
 تقريظه فهو جزء من اربعة وعشرين جزءاً من ذلك الشيء فهذا العدد مقام
 القيراط عند المصريين وطريق القسمة به هو احد الطرق الخمسة في استخراج
 مجهول الاعداد الاربعة المتكسبة الى النسبة اولها الثانية كنسبة ثالثها
 لرابعها ونسبة اولها لثالثها كنسبة ثانياها لرابعها كالاثنيين والاربعة
 والثلثة والستة فاذا جعل احد الطرفين فامزج احد البسطين في الآخر
 واقسم الخارج على الطرف المعلوم يخرج الباقي او اقسمة الوسطين
 على الطرفين المعلوم واحد ضرب الخارج في الوسط الثاني في المجهول
 او اقسمة الطرف المعلوم على احد الوسطين واقسم الوسط الآخر على
 الخارج يخرج المجهول واذا جعل احد الوسطين فامزج احد الباطنين
 في الآخر واقسم الخارج على الوسط المعلوم يخرج المجهول او اقسمة
 احد الطرفين على الوسط المعلوم واصرب الخارج في الطرف الآخر
 يحصل المجهول واقسم الوسط المعلوم على احد الطرفين واقسم الطرف الآخر
 على الخارج يخرج المجهول وكلها ترجع الى الاخذ بالنسبة ولا يخفى ان الطرفين
 الاول وهو طريق الميزب ليس له الا مودة واحدة بخلاف الطريق الثاني
 والثالث فان في كل منهما صورتين فتكون الطريق في

كل من جعل الطرف أو الوسط بالتفصيل خمسة كما تقدم إذا علمت هذا
فبقول العدد الأول هنا وهو النصيب من الجامعة والثاني الجامعة
والثالث النصيب من مقام القيراط والرابع مقام القيراط والمجهول هنا هو
وهو الوسط الثاني فيخرج أقال ضرب أحد الطرفين وهذا النصيب
والمقام في الآخرة خمسة الحال على الوسط المعلوم وهو الجامعة فيخرج
الوسط المجهول وهو النصيب من مقام القيراط وأقال بقسمة النصيب
من الجامعة على الجامعة ثم ضرب الخارج في المقام وأقال بقسمة المقام
على الجامعة ثم ضرب الخارج في النصيب وأقال بقسمة الجامعة على النصيب
وقسمة المقام على الخارج وأقال بقسمة الجامعة على المقام وقسمة النصيب
على الخارج وعلى هذا الأخرى فنضرب الشيخ رحمه الله تعالى إنتاجه فإن بقسمة
الجامعة على المقام يظهر قيراطها وبقسمة النصيب عليه يظهر كم النصيب
منه فتدبر إذا علمت هذا فاقسم الجامعة على المقام فإن انقسمت
فخارج القسمة هو القيراط فاقسم عليه الانصباء الجامعة واحدا واحدا
وما خرج ضعه في جدول بخذاء الجامعة على رأسه عدد المقام وما انكسر
ضعه في جدول بخذاء المقام على رأسه عدد القيراط الخارج بقسمة الجامعة
وانسبة النسيب ثم اختر فاجمع ما تحت القيراط إن كان تحت شيء واقسم
المجموع عليه وضم الخارج لما تحت المقام فإن تم العدد صحيح العمل فإن لم
تنقسم فقد انكسرت على أحد مقامات سبعة النصف أو الثلث أو الربع
أو السدس أو الثمن أو ثلث الربع أو ثلث الثمن كما يعلم ذلك بنسبة
الانكسر للمقام وحينئذ فاضرب الجامعة والانصباء بها فيما انكسرت عليه
وحاصل الضرب يكون جامعة ناسخة فضعها على رأس جدول بخذاء
المنسوخة وفي باطنها الانصباء الحاصلة بالضرب وقوش على المنسوخة
وهضع على قوسها ما ضرب فيها وحصل قيراط الناسخة بأن تبسط قيراط المنسوخة
فيحصل عدد قيراط الناسخة فمثلا إذا كان قيراط المنسوخة واحدا ومثنا
كان قيراط الناسخة تسعة عدد تبسط الواحد ومن واقسم عليه الانصباء

كما سبق. هذا إذا كان القيراط عشرة فاقبل أو كان أصغر والأفضل
 إلى الصلابة وأرسم لها بهذا المقام جداول بقدرها وضعتها على رؤسها
 أو تحتها مقعداً الأكبر ليكن المقام ما يقاربه ثم اقسّم عليها الانصباء مبتدئاً
 بأصغرها وهو آخرها من جهة اليسار وذلك ليكن المقام أكبر الكسور كما
 قرينة أكبر الاصلاء وما خرج بالقسمة على ضلع فاقسمه على الضلع الذي
 يليه وهكذا إلى انتهاء الاصلاء فيكون الخارج حينئذ صحيحاً فصنعته
 في جدول المقام وما انكسر على ضلع فصنعته تحت والنسبة اليه ثم إلى كل ما يليه
 من باقي الاصلاء ثم اختبر بأن تجمع ما تحت الضلع الأخير واقسم المجتمعة عليه
 وضم الخارج لما تحت الضلع الثاني أن كان تحت شيء واقسم المجتمع عليه
 وهكذا إلى انتهاء الاصلاء فضم الخارج حينئذ لما تحت المقام فإن تم
 العدد صحيح العمل **تنبيه** تقربط مختصر الجامعة قد يؤدي عند
 الانكسار إلى التكرار يعود الأصل بل هذا لازم في مختصر الكسوة وحينئذ
 فاقا أن تترك الجامعة بلا اختصار كما صنعته الشيخ في بعض الأمثلة
 واعلم أن تعديل التقربط الأصل وإن لم الفصل بالمختصر كما صنعته الشيخ
 أيضاً في بعض الأمثلة نظر لما فيها من سهولة النسبة فتدبر هذا
 تقربط الجملة فإن أريد التفصيل وتقربط كل مسألة على حدتها وحسن
 ذلك عند أرادته كنت الوثائق فأرسم بعد جداول الجملة لكل مسألة جدولاً
 لمن بقي من ورثتها وجدولاً لحاصل انصبائها ثم منها وجدولاً للمقام
 وجدولاً أو جداول لما قسمت عليه الجملة ثم اضرب انصباء كل مسألة
 بعد شقاط نصيب من مات منها فيما على قوسها وفيما على قيس
 المجموع بعدها حتى المنسوخة وضع الأصل بعد اختصاره أن
 كان في الأصل اختصار في جدول الانصباء فإن كان في اختصارها
 كسر فصنعته تحت مقامه في جدول بعد جداول المسئلة وقابل مجموع
 ما لكل وارث من كل مسألة حتى كسر الاختصار إن كان بماله في الجامعة
 ثم اقسّم انصباء كل مسألة كما قسمت في الجملة ثم اختبر فاجمع كسر الاختصار

ان كان واقعة على مقامه وضم الخارج لما تحت الضلع الاخير من كل مسألة
 ان كان تحت شئ واقسم المجتمع على ذلك الضلع وضم الخارج لما تحت
 الضلع الثاني ان كان تحت شئ واقسم المجتمع عليه وهكذا الى انتهاء
 الاصطلاح فضم الخارج حينئذ لما تحت المقام من كل مسألة فان وافق
 الجملة صح العمل واعلم ان التفصيل في مسألتين لم يزد المناجحة عنهما
 وفي المسئلة الاخيرة عند الزيادة ليس فيه الا ضرب فيما على قوس
 المسئلة حيث لم تكن الجامعة منسوخة واعلم ان الاختصار في جامعة
 انما يراعى فيما قبلها لا فيما بعدها فمثلاً اذا اختصرت الجامعة الاولى
 ففي التفصيل تختصر المسئلة الاولى والثانية دون ما بعدهما فان
 اختصرت الجامعة الاخيرة ايضاً دخل الاختصار جميع المسائل
 زيادة على ما في الاولى والثانية من الاختصار **تنبيه**
 قد ذكرنا طريقة يعرف بها اضلاع الجامعة والقراط وانقسمها على
 المقام وانكسارها وما انكسرت عليه وهي ان تأخذ المسئلة الاولى
 وما على قوسها وما على قوس الجوامع ان كان كل على حدته وحل المركب
 الى اضلاعه فهذا اضلاع الجامعة فاحذف منها ضلع الاختصار ان كان
 ثم اختصار ثم انظر فان وجدت اضلاع المقام فاحذفها مرة واحدة
 وان تكررت والباقي هو القراط او اضلاعه وتكون الجامعة في هذه الحالة
 منقسمة وان وجد بعضها فاحذف مرة واحدة وان تكرر والباقي هو القراط
 او اضلاعه وتكون الجامعة في هذه الحالة منكسرة على ما فقد من اضلاع المقام
 وان لم يوجد منها شئ فالموجود هو القراط او اضلاعه وتكون الجامعة
 في هذه الحالة منكسرة على تمام المقام واعلم ان اضلاع المقام
 قول الى ثلاثة وثلاث اشياء $\frac{1}{2} \frac{1}{3} \frac{1}{4}$ فان فقد منها ضلع الثلاثة
 فالتكسار علم مقام الثلث او احد الاشياء فتمام الضلعين
 به شان منها على مقام الربع او ثلثها فتبقى مقام الثلث والضلع
 مع احد الاشياء فتمام الشانين ومع اثنين منها

فعلى مقام تلك الربع او مع ثلاثتها فعلى مقام تلك الثمن وسواء مقام المقام
 فائدة اذا كان الشيء الذي يراد قسمته مخالفا لعدد المقام
 زيادة او نقصا فاجعل عدد ذلك الشيء كأنه المقام واجز فيه الاعمال
 فمن ذلك اذا كانت الزكة نصف بيت او خمسة واريد قسمته كما هو
 فاقسم الجامعة على عدد واربط الزكة كأنه المقام ثم اقسام انصاءها
 على الخارج كأنه القيراط ثم ان كان في الزكة كثر كما في المثال الثاني
 فاقسم الخارج من قسمه الانصاء على مقام ذلك الكسر يخرج المطلوب
 ومن ذلك اذا اشقط بعض الورثة حصته لباقي الورثة على قدر حصصهم
 فاقسم مجموع حصص المشقط لهم على حصته المشقط واقسم مفضلها على الخارج
 يخرج ما لهم بالاشقاط فتمت لما لم يلازم ومن ذلك ما لو اريد قسمته
 ثمن ما بيع من الزكة فاقسم مجموع انصاء الورثة على الثمن واقسم مفضلها
 على الخارج يخرج ما لكل منهم من الثمن ومن ذلك مما صفة الغرة ماء
 في مال المغلس فاقسم مجموع ديونهم على مال المغلس واقسم مفضلها على
 خارج القسمة يخرج ما يخص كل واحد منهم ولا يخفى اجراء باقي الطرق
 الخمسة في ذلك ومن ذلك اذا كان على احد الاموات دين لا يستغرق
 تركته ففوقها من جنس الدين وانسب الدين للقيمة وخذ من حصته
 كل وارث بتلك النسبة واعطه لرب الدين كأنه وارث فتمت اذا كان
 الدين عشرة دنانير وقيمة الزكة اربعين دينارا فالنسبة الربع فيؤخذ
 من كل وارث ربع ما بيده من صحيح المشقة ويعطى لرب الدين كأنه من
 الورثة ثم ينجم العمل والله اعلم **فصل في انواع الكسور**
 وبسطها واجزاء الاعمال الاربعة فيها تربيعة وتنميمة لفائدة فالانواع
 خمسة مفردة وسواء كان على اعام واحد وان تكررت ثلاثة ارباع هكذا
 وبسطها ما على الاعام وتنسب وعمرها قاتل من مفردين فأكبر
 وكذا النسبة قيمة للاعام الاول كنصف وثلاثة ارباع نصف
 وكذا النسبة بعين ما على الاعام في الامام الثاني

وحمل كسره على الحاصل ونسبة المجموع لحاصل ضرب الاعمامين في بعضهما
 فبسط المثال سبعة اثمان ومبعض وهو ما تألف من مفردين فاكثر
 وكانت النسبة فيه للاخير كنصف ثلثي ثلاثة لرباع هكذا $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{2}$
 وبسطه بضرب ما على الائمة بعينه في بعض ونسبة الحاصل الحاصل ضرب
 الائمة فبسط المثال ستة من اربعة وعشرين ومشتثنى كثلثين الا
 رباعا هكذا $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{2}$ وهو متصل ان قصد اضافة ما بعد الا لما قبلها
 اي الاربع الثلثين وبسطه حينئذ بضرب ما على الاعم الاول في
 الاعم الثاني ثم في كسره وطرح اقل الحاصلين من الاكثر ونسبة الباقي
 لحاصل ضرب الاعمين فبسط المثال على الانقسام ستة من اثني عشر
 ومنقطع ان قصد اضافة ما بعد الا للواحد اي الاربع واحد
 وبسطه حينئذ بضرب كل في اعم الآخر وطرح اقل الحاصلين من
 الاكثر ونسبة الباقي لحاصل ضرب الاعمين فبسط المثال على الانقطاع
 خمسة من اثني عشر ومختلف وهو ما تألف من هذه الانواع بواو ^{العوطف}
 كربع وخمس وثلث هكذا $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{5}$ و $\frac{1}{3}$ وبسطه بضرب كل في
 اعم الآخر ونسبة الحاصل الحاصل ضرب الائمة فبسط المثال سبعة
 واربعون من ستين فان كان مع احد هذه الانواع صحيح فهو
 اقامتقدم او متأخر او متوسط فالمتقدم خمسة ورابع هكذا
 $\frac{1}{4}$ وبسطه بضرب الصحيح في اعم الكسر وحمل بسطه على الحاصل ونسبة
 المجموع للاعم فبسط المثال احد وعشرون ربعا والمتأخر كربع خمسة
 هكذا $\frac{1}{4}$ وبسطه بضرب الكسر في الصحيح ونسبة الحاصل للاعم الكسر
 فبسط المثال خمسة ارباع والمتوسط كربع ثلاثة وخمس هكذا $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{5}$ و $\frac{1}{3}$
 وله معنيان فان عطف الكسر الثاني على الصحيح فهو من المتعوض اي ربع
 مجموع ثلاثة وخمس وبسطه ببسط الصحيح ^{شكجس} الكسر الثاني
 وحمل بسطه على الحاصل ثم ضرب المجموع في بسط الكسر الاول ونسبة
 الحاصل لحاصل ضرب الاعمين فبسط المثال على هذا المعنى ستة عشر

من عشرين وان عطف على الكسر الاول فهو من المختلف اي ربع ثلاثة ومعه
 خمس وبسطه باخذ الكسر الاول من الصحيح ثم ضرب كل من الكسرين في اعام
 الآخر ونسبته مجموع الحاصلين لحاصل ضرب الامامين فبسط المثال
 على هذا المعنى تسعة عشر من عشرين اذا علمت هذا واردة اجراء
 الاعمال الاربعة ففي الضرب البسط كثر كل طرف من جنس طرفه ثم ضرب
 احد الطرفين في الآخر واقسم الحاصل على ائمة الطرفين فلو قيل ضرب ثلثا
 ورثعا في خمس وسبع فاضرب بسبعة بسط الطرف الاول في اثنين عشر
 بسط الطرف الثاني واقسم الاربعة وثمانين حاصل الضرب على الائمة
 الاربعة يخرج خمس وعلى هذا القياس وفي الجمع والطرح والقسمة
 البسط كثر كل طرف من جنس الطرفين لتبسيط الكسور متماثلة ثم في
 الجمع اقسام مجموع الطرفين على ائمتها فلو قيل اجمع نصفاً الى ثلث
 فاقسم خمسة بسط الكسرين على ستة امام الكسرين يخرج خمسة
 وعلى هذا القياس وفي الطرح اقل البسطين من الاكبر والنسب
 الباقي لائمة الطرفين فلو قيل اطرح ثلثاً من نصف فاطرح اثنين من ثلاثة
 والنسب الواحد الباقي للثمة يكون سدساً وعلى هذا القياس وفي
 القسمة اقسام البسطين على الاقل في قسمة الكثرة وعكسه في
 قسمة القليل فلو قيل اقسام نصفاً على ثلث او عكسه ففي الاول
 اقسام ثلاثة على اثنين يخرج واحد ونصف وفي الثاني النسب اثنين
 الى ثلاثة يخرج ثلثان وعلى هذا القياس ومن قسمة الكسور على بعضها
 يعلم ما يخص الواحد الصحيح منها فان كان مع الكسر صحيح ففي الضرب البسط
 الصحيح من جنس طرفه وفي غير الضرب البسط من جنس الطرفين وتعم العمل بحاصل
 المطلوب والله اعلم * والحمد لله أولاً وآخراً * وصلى على ابيه
 على سيدنا محمد خاتم النبيين * وعلى آله
 وصحبه والتابعين *

هذه رسالة في تفسير غريب القرآن العظيم
مرتبة على حروف المعجم للاستاذ
الذهبي رحمه الله ونفعنا
به وبعلومه آمين

٢

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله رب العالمين * والعاقبة للمتقين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله واصحابه والتابعين * صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين *
وليعلم من يقول مصطفى الذهبي الشافعي هذه رسالة في تفسير
غريب القرآن مرتبة على حروف المعجم باعتبار الحروف الاصول مأخوذة من
الغنة الزين العراقي رحمه الله * حرف الهمزة *
قوله تعالى انا المرعى اباييل جماعات متفرقة اثنان متاعا اترك فضلك
آثارة بقية عن سلف اثل الطرفا تأييم الازم اجاج شديد الملوحة تأبير
تكون الى اجرا اذا عظما فاذنوا فاعلموا انا ذن اعلم الا اذى ما يفتن به
الاربة الحاجة الازالك الاسرة تحت الحجال ازم ابن سام وابوعاد اولاد
آزره اعانه تؤزهم تدفعهم آزر فذنا آسهم خلقهم باسفا ما حزننا
آسفونا اغضبونا آسن متية اسوه اقتداء آسى آخر ان اضر العهد
والثقل الاصل ما يمتد من العهد الى الليل افي قذرا فك اسود الكذب
افك صرف عنه مؤثنتكات عدل قوم لوط اقل غاب وما التناهم نقصنا
الا هو الله او القرابة او العهد او الخلف الا انتم امني ارتفاع وانخفاض
امراهما ائتمروا من الامر كما يأمرون اما امرنا صرقيها فمعناه كثرنا
او امرناهم بالطاعة ففسقوا فذروا او المراد الامر التقديري اي قدرنا
عليهم المعصية الامة المنة والنجاعة واتباع النبي والحق ومنه واذا كرر الامة
اي حين والمنظر دبا الدين ومنه ان ابراهيم كان امة لبا عام بين اي طريق

واضح واجعلنا للمتقين اعداء اي تبعا باعاهم كتابهم او دينهم آمن
اي صدق آمنة اي ائمتنا انفس ابصر انستم اي علمتم اناسي جمع انسي
اصله اناسين قلت النون ياء انفا اي الساعة غير ناظرين انفا اي غير
منتظرين وقت نفي آمنة اي انهي حرها كما في محم ان اوتي سبيحي
او اب كبر الرجوع او انه كبر الدماء والتضرع وحكي التأوه التوجع
الفرعون هو وقومه اوي اوينيا بالقصر انتم آوينياها بالمدن انما
ان القوة الدناه ايده قوتناه الايكة الغضنة التي تجمع ناعم الشجر
كالسدر والآراك الايامي جمع ايم من لا زوج له ذكر او انثى آمنة علامة
والآية من القرآن الجملة المتصلة الآخر (من فقه الباء)
الباء بآس الشدة الأبر من لا عفت له بئس انقطع الى الله تعالى
بئس شدة الحزن انجست انجرت بحيرة الناقة اذا نجت خمسة ابطن
آخرها ذكر حر واذنها اي شقوها وخوا سبيها فلا تركب ولا تطرد
عن ماء ولا مري فان كان الآخر انثى حل لبنها للرجال دون النساء
بخس النقص باخع قاتل بادي الرأي بالهر اي اقول الرأي وبالباء
اي ظاهره بعد اراعسارعة بعدا اي بدأ ببيع اي مخترع البذر ما يخر
في التذرو الاضحي من الابل الباد ساكن البادية لا تبدد لائق باركهم
بنا انكم برية بالهمر خليفة وبتكم قيل مخفقه وقيل من البرية وهو التراب
براءة من الله ورسوله البراءة من شئ الخروج منه بروج شجرهون
ذات البروج اي غنازل الشمس والقمر وهي اثنا عشر كوكبا لا تبرز
تبرز الحيات لن ابرح الارض ازول لا ابرح لا ازال بروج هو النجوم
بنا يقال منع البر بركة ذا البر الذين يزرعها جود وعنه النحر لانه بين
الديار والآخرة برروا ظهورا برفا البصر بكسر الراء وفتحها بمعنى تحير
فراء ونبيل المفعول بمعنى لمع من شدة شوقه تباركا الذي اي خيره
من البركة وانها ام ابرموا احكموا بازغا طالعا بابترة اي شديدة الجود
تشتت تفتتة بفتحة سعة ابلسوا اسلوا للهلاك بسم الضحك

بلا صوت بشري الحز الشار ومصرته به رآته بالنظر بصائر الحج
على بصيرة يعان في بضع من ثلاثة لستعة البطش التبطشة
الاخذ الشديد بعثناهم احييناهم بعثرت اي انكسرت واخرجت
كبحرت بعثت بالكسر هلك وبالفهم فسه فريت والبعد بالضم
مصدر الفعلين ويختص الاول على الاقصر بالبعد كما عكسوا العين
ان دعون بعد المراد منها صناعا بعولته ازواج بعثة فحاة بيهتهم
انجأوهم على النجاة على الزنا بنى ترفع بعيا فابرة بكة باطن مكة وقيل
الكعبة فلبسوا يسبون الملاء الاختيار بالنهم والنفهم بئانه
اهيا بعده واحدها بنانه بئرت بالضم والفتح انقطع بهج مشن
بئهل اي بالالتعان والنداء باؤا انصرفوا واشتروا الشر
بؤاكم انزكم بؤا هلكي بؤا هلاك بؤس الفقر وسوء الحال بئت
بؤد في الليل بئتم جمع بيعة بالكسر مصدر النضارى تقطع بئتم اي
ومشتم ويطلق البرى على الفراق فهو من الاعمداد *

ع (ش) الثناء المنة * بنت الاى باب عشر خصالا
تأرا خلا كما يتبروا يتبروا تبرا تبرا التحسير تنع اسم تبعا تابع
تبعا جمع تابع تجذرت اي اتخذت منزلة اي فقر اترابا اي مشنوبا
في الشن اترابا انعموا انعماء عارا ولاقا تفهم اي تنظيهم من
الاستيخ كنه مودته وقيل صر به على التليل و صفة العنق يتأونة
اي يتأهونه وقيل من التلاءمة اي يقرؤنه مناب التوبة يتبرون
تبارون * الثناء المنة * لستة مودت

اي يتسبوك تجورا هلاكا و منه مشورا شطهم بعثهم بئانه
متفرقة جوف تبة شأ حاله نه نقي انحنوهم انزعم فبهم الفصل
في ان رضى بيان في قتل اعدائهم ويعلمهم على الكثير من الارض برب
ارض في ناحية منها عذبة الهى على اعدائهم و لستة تبة اي تعبير ازراى
انراب الهى تعبان الحكمة العظيمة ناقب اي مضيق لتقنعهم

ظفرتهم بهم إنا قلتم تشاقلتم تباطلتم ثلثة جماعة ثمود قبيلة من حمدة
 الماء قل ثمر بضم تين المال وبفتح تين اسم جمع لثمره مثني أي اثنين اثنين
 كذا ثلاث ورباع ملاحظ فيه التكرار ثانی عطفه المراد عادل جانبه عن
 الصواب عشوة أي ثواب ثوب الكفار أي جوزوا على عالم آثاروا
 الأرض أي قلبوها للزراعة فأثرن به نفعاً أي هجن يؤذون من التراب
 ثاويًا اسم فاعل من ثوى بالمكان أقام به مدة طويلة *
 * (حرفه الجيم) * تحارون ترفعون أصواتكم بالدعاء
 الجحيت هو البئر غير المطوية قال كانت مطوية فتر فقط الجحيت
 ما نعت من دون الله تعالى وقيل السحر وما أنت عليهم بجبار أي مستقل
 وقهار لولا احتيئتها أي فلا جمعتهما من تلقاء نفسك كنائرها تفرقه
 من القرآن فانهم يقولون كله افك جباراً هو الخاق يحيى الله أي يجمع
 جفان أي قصع جمع جفنة كالجواب جمع جابة ما يصنع من الجفان
 اجنت أي استوصلت كأنها قلعت جنتها من أصلها جاتمين
 أي ميتين وأصل الجحوم اللزوم بالمكان جثياً جاثية أي باركون على
 الركب حين البعث الأحداث جمع حدث وهو القبر بعد الخطوة والخطوة
 حذر ربنا أي عظيماً جداً عاظم البناء جداً الفناء واحد له انضم أوله
 فان كسر فواحدة جذبة جذوة أي قطعة من الخطبة غليظة والنار لئسها
 لمص جرحتم كسبتهم الجوارح الكواكب الصوائل تخرج الخرز الأرض
 التي لا تنبت حرف بجانب لا جرم قبل لازائدة وجرم بمعنى كسب وقيل التركيب
 كله بمعنى حقا المحرم المذبذب بجرمتكم بكسبتكم وعمليكم الجارية الجوارح السفن
 تجرى في البحار الخربة الخراج على الدائم تجرى أي تنضي أو تنضي تجسسوا
 أي تنجسوا جفاء الزبد يعلو الماء يكنى به عن الباطل الجلابيب الملاحف
 اجنب أي اجمع أو ضج عليهم من الجلبة وهي الصياح تجلى ظهر لا يحلها
 لا يظهرها يحسب سرعون زفر أو الفرس الجحج الذي لا يرد شئ تخا
 كثير العدد الجمل في ستم الخياط في قراءة الجمل بضم الجيم وتشديد الميم

وهو الحبل المخلوط من القنب كالقلس جبل السفينة عن جنب أي بعد
والجار الجنب أي القريب وإن كنتم مجتسما من الجنابة جناح أثم وإن
جنىوا فالواجنفا أي مثلاً أجنة جمع جنين جنة بضم الجيم الترس وبكسر الجيم
أو الجنون وبفتحها البسنا جان واحد الجن ونوع من الحيات جنا الجنين
فايجتى جنينا الغض الطري محمد هم أي وشعم وطافهم المجر بفتح الجيم
المثقة جهرة علانية جهازهم فائتياً لاصلاح الحال جابوا الصخرى قطعوا
الجودي جبل جاسوا هو العيث والفسا في الارض ومنه القتل اجاءها
بمعنى جاءها فالجرة للتعدية كالباء في جاءها وقبل الجاءها في جدها أي
عنقها الكاهنة الاولى أي قابيل آدم ونوح اوابا بهم وارثي ابراهيم
عيسى وبنينا صلى الله عليه وسلم وقيل الاولى جاهلية الكفار والآخرى جنة
الاسلام في حبسك أي قدر عتك والمراد تحت راسك كما في قوله تعالى انهم يدرك
الى جناحك واثم اليك جناحك * (هي منسوبة الى جاء المهيمنة) *
بحرون سرون ما اولوا حوراً وسموا بها غنم شيطت بطلت ذات الحيك
أي الطرائق التماكية من اثر الخيول جميع تيمينة جنداك بفتح الجيم أي عهدتها
محي البست أي قصد بغير أي سنان بفتح السين أي حاد حرم وديار نمود
من كل حذب أي نشر مرتفع احاديث الاولين يعني ما يسمع من سالف الاخبار
في السر لا في الخمر جمع احادثة قرع حاد الله أي جارية وعاداه تلك حدود الله
أي ما حده حدائق البساتين المحيطة بحجاب اشرف المجلس مقدسه حث
أي اصلاح الارض للبذر فيها حرد الغضب والحقد وقيل المنع وقيل القصد
نحر رقة أي اعناقها كذا محمداً أي عتيقا الخور ريج بها حارة شور ليلاً
وقد تاني نهاراً حرصنا أي هذا يا من الحزن والعشق حرص أي حث يحرقون
أي يغترون الكلم الحريق نار تلهب تحرقه أي بالنار وقرئ بفتح القاف والضم الزاء
مع النون الخفيفة أي نقطعه بالمبارد حرم أي حرام حرم أي محرمون
والمحرم أي انما راف محرمون أي ممنوعون من الرزق حرب هي الفرقة
حسبان أي حساب او جمع له كذرعان وقيل الحسبان في قوله تعالى

او يرسل عليها حرسا نكاحا من السماء بمعنى العذاب جمع حسبانته وهذا كنه في محرم
البناء كما في الآيات اقا الجحشنا بكسر هاء فهو مصدر بمعنى الظن من حيث معنى فطنت
فقل لهم ما كان هذا في حسباننا فليخبرهم بل القبول في حسباننا لان الجحش مصدر
او الشيء المحسوب حسبا اي كافرا او القديرا او العالم او المحاسب حسبا كافرا
وناشطون ان لا يفتنون حسرة ذماعة محسورا مقطوع النفع هذه البعير
الحسرة السفر واولها قراه حسيه كليل تحسبونهم تستاصلونهم ثلثا حسونا
وجدوا على احسبها اي موتها حسونا اي متاعا بعدة وقيل نجوشا حسونا
بمعنا حشونا اي وفودنا وانما حسبنا البعير الحسرة في قوله
حسرة بالفتاد والتعجب لا عدناه وانما به نجشنا هو الربح المتعجب
يرى بالحيث اى الحصى القصار احسبتم منعتهم ان يمشوا على ايمانهم
ظننا او الذي لا يولد له والاعمال التي كرم القدره احسبتم في ربه وظهر
تحت اي عزرون اخيصة قباله من وقيل اسلمن المحسب اي ذوا الحسرة
بزوج او عترة او عمة حطة اي حنة الله ان تظن عتقا فظنا باننا مبدى رحمة
خطا فانك حسرا اي محسرا وسبنا الكافرين المحسرة اننا نعلم ونفقت
كلاما التي فيها كنه المحسرة هو الذي يحفل لغنة حطيرة من يابيل الشجر فظن من قباله
وعادة من ذلك فذا حسرة فهو محسرا اي ليس عطاء الله ندمه على احد
حظ اي نصيب حقة الخرم او الاثخان او الاذبح او الاموات او من يقع
الرجل من بينه او اولاد الزوجة من غيره او اولاد الاولاد انه كان في حسرا
اي مبالغا في البيرة والاطا كاذب حتى عنها اي عالم بها من حتى من الشجر بالتميز
في السؤال عنه كناية عن كونه عالم بها باقصى ما يمكن عدى به من البيرة في المبالغة
لردود في الخافرة اي الما الحسرة الموت والخافرة في الاما سطر في
الشرع الاقدام من المشي فاعلة بمعنى مفعولة او صيغة تشبيهية مختلفة
اي اعلقناها واحطنا بها حقا الدهر جميع ما كنه على احساب التي حقة في جميع
حقف امكنة لقوم عاد وسور مل مشرف فذا استدارة وفي الحافة القوم
حق وجب الحكمة العقل الحلال جميع حله ولا تكون الا من فوجا زاروردا

من جنس فان اختلافاً لم تدع حلة من يحوم اي دنائ اسود حمة من حمار
اي طين اسود مشنون متغير الحلال الزوجا حولة اي ابل او خيل
وكذا حمة في قول حيم قريب حام هو الفحل حيث ركب ابن ابنة طامية بلا حمر
اي حارة الخناجر جمع حجرة وحجرة وهي رأس الغلصمة وهي الحلق حنيد
اي مشوي حنفاء مستقيم على دين ابراهيم وحمة على عليهم وسلم غير ثاب من عنه
لا حنك اي استحوذوا استولوا عليهم ما لا غواء استيلاء قوتاً اولاً اشترا صلح
ما لا غواء حنانا الرحمة حوبا انما حاجة اي فقر استحوذ استولى عليهم وغلب
بحور يرجع حور جمع حور من الحور وهو شدة سواد العين مع النقا في
باضها حواريون صفوة الانبياء وانصارهم يحاوره بخاطبة حول بمكة
قلعة عنية يقامه كيف يشاء حولا تحول حوايا الاعمار والمصارين جمع حوية
وحاوداء وحاولية هي حيا مقعد لا المحض المحض لا يحق اي لا يحيط
على الحيوان اي الحيا الحقيقية ويطلق على كل ذي روح والواو بدل من الباء
سببه (حرف) الحاء المجهة الحياء اي ما استترى الخبوء
في السموات من المطر وفي الارض من النبات واخبتوا تواضعوا وخضعوا
خياراً فساداً اخبت سكت الاختار الخدار خانم اي آخر الاعصار
مناحه اي آخر طمة تنم طبع الامم ودشق في الارض يتنادعون يظهر ورم
حلاف بائيطون اخوانا اخبرنا خرباً اخرا اجاب الغلة من سقط
يخرص خراشون من الخوص وخراب من الكذب وخرقوا بالتخفيف والنشد
اختلجوا الكذب الخري الهوان اخبت الله يخسر والميزان ينقصون
وخسفت اي ذهب خاشعين خاشعين خاشعين خاشعين خاشعين خاشعين
يلصقها الورق ينقصه على بعض يمشي في الاشياء خاشعين
امر كن خطية تزوج خطيف اخذ بشرة خطوات آثار ولا تخاف
لا تخفها يخافون بينهم يتساررون اكاد اخفيها استرها او اظهرها
فهو من الاضداد اخذ سكن واطمان مجلدون دائمون ومشترون
على وصف الولدانية لا يتغيرون او في آذانهم خطاي قرط اي مقرطون بالقرط

وهو ما يعلق على الاذن خلصوا نجما تفرّدوا واعتزلوا عن يوسف يباحي
 ويساير بعضهم بعضها الخاطاء الشر كاخلفة يخلف ذا هذا الخالفين ~
 المتخالفين مع الخوالب النساء خلاف مخالفة خلاف يخلف اذا ذكر
 خلاف نصيب مخلقة نامة الخلق وغير المخلقة السقط خلق الاولين اي
 اختلّهم خلال الديار وسطها ولا خلال اي لامخالة في هذا اليوم فيشفع خليل في
 خطبه خلوا انفردوا تخلّت من الخلو خامدون ميتون بخمرهن اي المقانع
 فمخضبة مجاعة فمخط شمر ذوشوك والاراك اوكل نبت اخذ طعما من مرارة
 الخنثى فارجع لجره المنخنة المنخوة خوارص البقر تخوف تنقص
 خول اي فلك تخناتون تخونون خاوية خالية الحرة الاختيار مختار اي متكبر
 (حرف الال المهملة) كدأب ال فرعون اي عادتهم ذأبا اي مثابرة
 في الزرع دبر جاء آخر وفي قراءة ادبر اي ولي دابر القوم آخرهم يدبروا
 ينظروا في العواقب المذتر اي المذتر اي لايس الدثار وهو الثياب دحورا
 ابعادا مدحورا متبعدا احضه باطلة المدحضين مغلوبين دحاها بسطها
 داخرون صاغرون دخلا خيانة بدخان كناية عن جد الارض ووقوع الشر
 درى بالكسر والميم اي الكوكب السائر وبالضم وترك الميم الكوكب المضي يذرا
 اي يدفع فاذا رأتهم اي اختلفتم وتدافعتم بهم درجا اي منازل في الثقل
 سفند رجم من الاستدراج وهو الاخذ على غفلة او درسا وارقوا الذرك طبقات
 سيرها للاسفل اذ اركوا اجتمعوا اذركا اي لحاقا دسر جمع دسار وهي المسامير
 وما تشبه السفن دساها اي من دسها الله ونقصها وعد لها من الله وأخلفها
 عن الرفعة والاصل دسها ابدلت السين الثانية الفاء يدع يدفع بعنف
 دفع فأي في من الاكسية دكا استواء الارض دلوه ميل الشمس دلاها انزلها
 من اعلى المرتبة الى اسفل اذلى دلوه ارسلها وانزلها واقادلاها بتخفيف اللام
 فعناه رفعها واخرجها من البر وثدلوها بها ثرسلوا فعدم ارجف او حرك او طوى
 العذاب عليهم فثقة اي محقة واصل يدفع يكسر الدافع بسبب ضرب الدافع دهاقا
 اي ضربة وميلودة قد فاقان اي سوداوان من شدة الحمرة دهان جمع الدهن

كذا
 بخط
 رحمه
 الله
 ٥

رؤسى ثوابت مرهاها مصدر ميمي رساؤها وانباتها لا يعلم وقته الا الله
 تعالى ولا يكاد يستعمل الا في الشئ الثقيل كما في قوله تعالى واجبال ارساها
 ولما كانت الساعة اثقل شئ على خلق الله سمي ثبوتها ووقوعها بالارساء
 رصد احرسا مرصا دامما اعد للرصد ارسادا ترقبا لما مرصاده هو الطريق الذي
 يترقب فيها الرصد وهو تمثيل لارصاده العباد بالخيراء وانهم لا يفوتونه
 مرصوص ملصوق ببعضه ببعض الرعد صوت السحاب ايضا احفظنا الرعاء
 من الرعي رعداى كثيرا رفاتا فئاتا رففت النكاح مراغما متحو لا يتحول اليه
 ومهاجر بحيث يصل اليها جبراليه بما فيه من الخير الى ما يكون سببا للغم انفقوه
 الذين هاجر منهم والغم الذل والهوان رفا العطاء رفف فرش وبسط ومجالس
 اورياض الجنة مرتفقا متكا للراحة رقبيا حافظا ارتقبوا انتظروا رقيم اى
 لوح بباب الكهف فيه وصفهم وقيل واد او جبل فيه كهفهم ويطلق على
 الكتاب كتاب مرقوم اى مشطور بين رقبك اى صعودك من راق من
 الرقى وهو الصعود اى من يصعد بروحه وقيل من الرقية اى من يرقيه مما به روكه
 ثوابت ركزا هو الصلوات الخى اركسهم نكسهم اركض اى اضرب يركضون يحدون
 ركا ما اى متراكما بعضه فوق بعض فركه جميعا اى يضم بعضهم الى
 بعض بحيث يتراكمون من الازدحام لا تركوا الا تطشوا رعا الاشارة
 بالشفعتين او العين رميم اى بال رهبا اى خوفا رهقا الغشيان ومنه
 ولا ترهقنى اى بهقهما وترهقهم ذلة اى تغشاهم وتلحقهم ذلة وهو
 ساء كما وقيل منفرا قروح النسيم الطيب وللراحة وبضم الراء مابة الحياة
 وريحان اى رزق حسن وريحان من رباحين الجنة تريحون من الرواح اى حين
 تردونها فى العشى الى المراح الروع اول الفرع فراغ اى مال الخفية ربا من روى
 لأرب لا شك ريبا لمنون حوادث الدهر ربع ما ارتفع من الارض ومنه
 استربع الارض للزيادة وللانتفاع الحاصل منها ران اى غلب وريشا
 اى لباها اخر ذاريش وزينة يتجلون به فهو على التشبيه بريش لطائر الذى
 هو زينة له (حروف الزاى الزبر جمع زبور وهو الكتاب زبرا الحديد

اى قطع منه الزبد ما علا وجه الماء من رغبة وغيرها واصله كل شئ تولد من
 شئ ومنه الزبد للطيب المعروف وزبدة اللبن وزبدة الكلام اى خلاصته
 الزبانية جمع زينة اى الدافعة لانهم يدفعون الكفار فى الهاوية زجرة اى
 صيحة بانتهار واخذ جراته بالضياع بزجى سحابا اى يسوق لما شاء من
 الارض من جاة قليلة الثمن زحج نحى زحفا اى اقتربا لقوم للقوم زخرفا
 اى ذهبيا وابطالا مزينا زراى اى البسط والطنافس المحملة بزدرى
 تعيب زعيم ضمين زفير هيق الحير يزفون يسرعون وزلقا الوقت بعد الوقت
 ازلف قرب الزلقى القرب ليزلقونك يزيلونك من ازاله ويزلونك من ازل
 رجلا زلقة اى انهم لشدة عداوتهم ينظرون اليك شرا اى يؤخر العاين
 بحيث يكادون يزلقون قدمك ويرمونك من قوههم نظر الى نظر كاد يصرعون
 او انهم يكادون يصيبونك بالعين وقرانا فاع بفتح اليا وقرى ليزهقونك
 اى يهلكونك ازالة استزله وزلزلوا حركوا وخوفوا الا زلام القدح التى تكا
 فى الكعبة تستقسم بها الجاهلية المزملة الملتف بالثياب زيم اى دعى
 اى منسوب الى قوم زيد منهم وهو الوليد بن المغيرة وكان ولد زنا او من له
 زمة وى قطعة جلد تعاقى برقة الشاة يعنى يعرف بالشركا تعرف الشاة
 بزمتها زهرة اى زينة زهق هلك زوجها هم بحور اى قرناهم هم اذ لا تزوج
 ثم تزاور اى تميل زاعت مالت قريبا بينهم فرقوا تفرقوا وتميزوا
 يوم الزينة عيدهم وقيل يوم السوق وقيل عاشوراء (حرف السين)
 سؤل اى مسؤل وامنيك لا يسامون لا يملون الطاعة لسياسم رجل
 وقيل ارض سببا اى وصلة الى ما يريد كالعلم والقدرة والآلات الامنيك
 اى ابواب السموات سببا راحة لا يستنون لا يتركون العمل فى يوم السبت
 فى النهار سجا اى تقلبا واشتغالا مهميتك فغليك بالتهجد ليل سجا
 اى تنزيها اسباطه اى شعوب اسمعيل اسبع اتم تستيق من السباق
 سبل طرق سميت ملئت سجيل الاحجار الصلبة وقيل خصوص الاجر
 وهو الطوب المحروق واول من صنعها مان لفرعون لىاء المصرح

سيجي استوى فلامه وسكن شيت بشوة او كسب عالا على بشوكم
 استأصلكم بالاهلاك المسيرين المقتوب على عقولهم من الشجر تشدون تهم
 عتي حقا بعدا شدي هذا لا يكافئ هذا أفتح الشين وفتحها المسد
 الشين جيلان سد بيا قنطرة عا ويا سارية الناعراة السالك في سربه
 سيرا اي مشككا سة ايلهم قصصهم تسرحون هو الارض مال للرعي غداة النهار
 الشيل هو الطوار اي الصيغة الهية لاهل الكتابة في اوام ملك
 سيات بي الارض لاهة في الساطين وارواح الكفار او صخرة
 تحت الارض السابعة او بشر في جهم قدرة الشدة اي شج الحلق للذروع
 اي قوتنا شها المسترخة الجهم واسترو الزمامة كنهم اوقيل اظروها
 فومن الاضداد الشراء الشرور سة انكاسا اسرافنا اسرفوا لا تشرفوا
 ارا فاط شراوق حرة حول الضبطا شراوقا الزم وقيل الشراوق ساليلا
 شطحت شيطنت اساطير الاولين ابا طيل الزور جمع اسطارة واسطارة
 وقيل ما سطره الاولون وكتبوه يسلمه انما يكتبون مستطير مستطير
 المستطير المستطير الفاعلين في الخلق المخابرون لهم شرم في النبا
 يشرون يشرون يشرون فاعز عوهم شراوقا بكسر الشين وفتحها
 شراوقا وقيل يعني المنصوم الانقياد والعبودية ومنه ليقع بعضهم شراوقا
 هتقادين لاهال شخدم الاغنامة انقراة سطلوك ينطسوك وشعر
 جعج حراي ميزان شربت او اوتيت غاشقوا باذر واهسعة مجاعة اي
 جوع وفتحها مشغوا مقبى با مشافحات زواني سقرة جمع سافر اشجار
 مع الانبياء وفتحها شفا را كبا جمع سقر مشقة عضينة وفتحها
 الدعامية وفتحها سفة نفسة اي اولكها وفتحها سفة في نفسه
 فلما جفت النياز انقصب الجور ولما شقت اي ندم لشفتن الشفع
 النمل او التشوي او الوشم الشفاية ما يشرب فيها وكمالها مسكوب
 مشوي وفتحها ابصارنا اي سقت ابصارنا باليت وفتحها عن
 النظر سكر طحا وقيل الحرق قبل التحريم سكرة الميت اخلاط العقل سكره وفتحها

• اما على ان
المرااد
آدم
هو

سَلَفُ غَرْمٍ سَلْبِيلاً سَلْباً سَلْبَانِ القُدْرَةُ وَالْمَلَكَةُ وَالْحُجَّةُ اسَلَفَتْ قَدْرَتْ
سَلَفَتْكُمْ عَيْتُكُمْ سَلَكَةٌ نَدَخْلُهُ سَلَالَةً اَي مَنِي لانه خلاصة سَلَّتْ من الظاهر
وَسَلْبَانِيَا عَلَى ان المراد من الانسا ذرية آدم قال السلاله خلاصة العالين
يَسْتَلُونَ بِخُرُوجٍ من مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم منسَلِينَ قَلِيلاً قَلِيلاً وَهُمْ
الْمُنَافِقُونَ السَّلَامُ السَّلَامُ اسَلِمَا اسْتَسْلِمُوا السَّلَامُ من صفات الله تعالى السَّلَامُ
السَّلَامُ مَسْتَسْلِمُونَ مَسْقَادُونَ دار السَّلَامِ اى السَّلاَمَةُ او السَّلَامُ اسَلِمْتُ سَلِمْتُ
سَلِمْتُ مَصْنَعُ السَّلَوى طائر سَامِدُونَ لاهوت هاتون ساكنون او مَغْنُونُونَ
او خاشعون او عَرِينُونَ اقوال في شَمِّ ثَعْبِ الابرة السَّمِّ رَجح حارة تهت
في النهار وقد تكون ليلاً سَمِيّاً اى نَظِيراً او سَامِياً مَوْسِدَسِ هو الرقيق
السَّمِّ عَلَى شَرَابِ الْجَنَانِ مَسْنُونٌ مَصْبُوبٌ او مَسْفُورٌ لم يَسْنَهُ لم يتغير
والاصل يَسْنَانٌ مدفون النون فالهاء للوقف سَنَافِئُ الضُّوءِ السَّنَانِ
هو الجذب السَّاهِرَةُ المراد وجه الارض سَاهَمَ اى قَارَعَ سَوَّاهِى النار
سَاهَتِهِمْ رَحْمَةً حَوْلَهَا الْاَخْبِيَّةُ سَرَّاهِى وَجْهِي او يُطْلَقُ عَلَى الْمَالِكِ وَالرَّيْسِ
وَمَنْ مُحَمَّدٌ يَفْعَلُ الْخَيْرَ شَرُّهُ رَوَّاهُ مِنْ عُلُوِّ شَوَاعِهَا اسْمُ صَهْمٍ سَالِفَا سَلَا
وَلَا يَكَادُ يَسِيغُهُ اى مَا يَطْلُبُ تَجَرُّعُهُ وَاِسَاغَتُهُ بِالسُّوقِ جَمْعُ سَاقِ الرَّجُلِ
سَوَّلَ زَيْنَ السُّورَةِ تَشْمُو تَرْمُونَ مَسْوِيَانِ مَعْلَمَانِ يَسْؤَمُونَكُمْ
يُولُونَكُمْ وَيَغْنُونَكُمْ شَوَى مَكَاناً وَسَطاً سَائِبَةٌ هُوَ الْبَحِيرُ يَتَرَكُ عَنْ نَذَرٍ
عَلَى عَادَةِ الْحَاكِمِيَّةِ فَسَوَّاهُ اسِيرٌ وَفِي الْاَرْضِ سَائِحَاتٌ صَائِحَاتٌ اسَلْنَا اَذْنَانَا
(حرف السين) مَسَائِبُهَا يَسْتَبْغِضُهُ بَعْضُهَا اسْتَانَا
اى فِرْقَانِ شَتَّى مَوْثِقَةٌ الشَّيْءُ قَامَ مِنْ سَاقٍ شَجَرِيَّتِهِمْ اى اخلف الشَّيْءَ
جَمْعُ شَيْءٍ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ الْجَمْلُ مَعَ الْجَمْعِ مَسْمُونٌ اى الْمَلُوءُ مِنْ قَلْبٍ او زَيْلٍ شَاخِصَةٍ
ابصارهم اى مَرُوضَةٍ اَشَدَّ جَمْعُ يَدٍ يَفْتَحُ الشَّيْءَ وَكَسْرُهَا وَشَدَّةُ وَهْوَ قُوَّةُ
السَّابِ شَرِبَ النَصِيبَ مِنَ الْمَاءِ فَتَرَدَّدَ بِهِمْ اى طَرَدَهُمْ غَيْرُهُمْ غَلَطَ عَقْلُهُمْ
لِكُونِهَا عَرَّةً لَغَرَهُمْ شَرْدَةٌ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ اَشْرَاطُهَا عَلَامَاتُهَا الْمَهْوَلَةُ شَرَّافَا
اى ظَاهِرَةٌ سَكْرِيَّةٌ شَرْدَةُ الشَّيْءِ وَالطَّرِيقَةُ مَشْرِقِينَ اى قُبُورُ شُرُودِ الشَّمْسِ

وأشرقوا أضواء شطآنه فراخه شاطئ الوادي أي جانبه شطرا الميعة قصد
 شططا هو البحر لا تشط لا تجر في الحكومة شعوبا أي شعبا عظمها الشعب
 فالقبيلة فالعمارة فالوطن فالخذ فالقبيلة فالعشيرة الشعائر أعلام المصلحة
 يشعركم يدرككم المشعر المعلم الشعري اسم نجم المشعر الحرام المزدلفة يشعرون
 يظنون شغفا الشغف تلاف القلب الشفع الاثنان أو الصلاة أو الخلق
 أو حوى أو الإصغى خلاف انشقق الحجرة بعد الغروب مشفقون خائفون
 على شفا أي طرف شق مشقة شقة السفر البعيد شقاق مشاقه شاقوا
 حاربوا متشاكسون أخلاقهم ضيقة من شككه أي مثله شاكلته على طريقته
 مشكاة الكوة غير نافذة تشمت لتسرا شامت نفرت شنان البغض
 شهب كوكب وشعلة نار شهبى آخر شهبى الحمار لشوبا الخلط شورى
 تشاور شواظ لهب بلاد دخان الشوكة السلاح للشوى جمع شواة وهي
 جلدة الرأس شيبا جمع كيب في الرأس مشيد مطول مشيد مبتى أو فرين
 بالباطل أو الجبض شيعة فرقا شيعة فرقة وهو منتزع من الشيعاء وهو الخبط
 الأصغار يوقدها النار (حرف المباد) الصابى الخارج من
 دين لدين مصباح السراج وصبيغ للأكلين ما يؤتد به أي لادم صبغة الله
 أي دينه أصباهم أي أميل ولا هم منا يصحبون أي يجاوزون وينعزلون
 المعاريض والله ما صحبت فلا تأ أي ما منعتك الصاخة من صخ أي صم وهي
 القيامة تصدق تعرض واصله تصدد إذا قومك منه يصدون يصفقون
 من التصديعية وأي لتصفق تصدية تصفيقا الصديدي فيج ودمرفا صديق
 فاجير شيئا نوريه وافرقي بين الحق والباطل يصدفون يصدون من
 الأنا الله مذكورين الجانبان للجلل صديقا كثيرا المصدق صدقاتهم جمع صدقة
 يضم الدال المهملة صرحا القصر وكل مشرق فلا صرح لا مغيب وعند نيسب صرخ
 ليستغيث أحسوا أقاموا في حرة الصو شدة صحر الصو الشديد ربح
 فيها صهي أي حرا وبرد شديد أصرا ما يشغل حمله صرفا حيلة ودفع للعدا
 مصرفا معدلا كالتصريح كالليل المظلم أي سودا صعبا فتانا وهو الأصل

وجه الارض الى التراب صعدا الامم الشاق اذ تصعدون تبدون في السفر
 ولا تصاعروا في قراة ولا تصغروا في قراة ولا تصغروا لكل بمعنى واحد
 اى لا تمل خذك عن الناس ولا تولهم صفحة وجهك كما يفعل المتكبرون من
 الضعفاء وهوداء يعترى البعير فيلوى عنقه صغومات صغاذل فقد صفت
 تصغى المراد الميل صغيا اعراضا في الاصغاد الاعلان جمع صغء صغراء اى
 سوداء وقيل من الصفة صغف صغف مستويا لا يثبت صا قانت باسقاط
 اللاحقة صواف صفت القوائم الصافنات الخيل حين تقف على ثلاث وثلاثين
 حافرها الرابع الصفا جبل تسعى صفوان اى صخر صكت صريت صلا
 الاملس اليابس صلب بال حين يابس يطبخ اذا انقرته يطن وصلوات
 كما يس اليهود نصليهم تشوبهم فتضع جلودهم تصطلون يستنحون اصاوا
 ذوقوا حرارتها الصمد الذى يفرج ابه صوامع منازل الرهبان صنع الله
 اى صنيعة المحكم تصانع ابنية شريفة وحياض عظيمة وتصنع على عني تربي
 برعايتي انا صورا من حجر وصغرا وخوها صنوان نخلتان او فاكش
 يصهر اى يذاب صهرا قرابة الشكاح صيب اى مطر مصيبة ما ناباه
 النفوس لصور قرن النفع صرهن صرهن او امسكن صوما ادساكا عن
 الكلام والطعام الصيد الممتنع من الحيوان الماكول الذى لم يملك
 صياصيمهم تطلق على الحصون وقرون البقر وشوكى الديك
 (حرف الضاد) ولا تصني لا يحصل لك شمس الضحى بعد عنها شم
 فضرينا على اذانهم انما هم ضربت عليهم الذلة الزموا ضربتم في الارض سرح
 فيها الضر ضد النفع اولى الضرر الزمانة او المرض كالعمى اضطر الخي
 ضريع الشبرق اليابس والشبرق بكسر الشين شوك ترعاه الابل ما دام رطبا
 فاذا يبس لا ترعاه ويسخى حينئذ الضريع ضعف الحياة وضعف المات
 عذاب العاجلة والآجلة ضغنا مل الكف من عيب ان اضعفات احلام
 اخلاطها اضعفانهم احقادهم ضللتنا في الارض عنا فيها بان ضربنا
 فخلطين بترابها واضم اجمع بضمين يخل وضكنا ضيقا ضرى نا

وقيل جائرة يصفونها ينزلوها منزلة الاصناف بالقرابة يصفون مخفف
 او مصدر (حرف فاعل) طبع حتم طبقا عن طبق حالاً بعد
 حال في طغيانهم في غيرهم لاهين طغوى طغيان طغى رفع وعلا الطاغوت
 البالغ اقصى الطغيان وهو عبارة عن كل متعة وكل معبود من دون الله تعالى
 من انس وجن واصنام وهو مقلوب والاصل طغوت فقلت الى طوغوت
 وقلت الواو الفاء للمطففين غير الوافين للكيل طفق شرع طلع الموز وكذا
 اشع العظام طل المطر الضعيف لم يطهرته لم يمسح ويطلق الطل على
 الخفض لمسنا محونا طمست ذهب منوهاها وعين خلقت بعير شق
 الطائفة القيامة وقيل الالهية اطمانوا بها سكنوا بالدنيا الفانية طهروا
 الماء النظيف يظهر ان انقطاع دم الخفض يظهر يغتسلان بالماء
 كالطود الجبل الطور اسم جبل اطوارا احوالا فطوت سوت وزينت
 طوعا الانقياد مطوعا عن متطوعين طوفان سيل عظيم طائف اسم فاعل
 من طاف طيف لهم من الشيطان ذي الطول السعة والفضل طوي من الطيب
 وقيل شجرة في الجنة وقيل الجنة طائفة علمه من خير وشي يظهر واموي تظهرناكم
 تشاء منا الا انما طائرهم عند الله اي سبب اصحابهم عند الله وهو قصاؤه وقدره
 وليس بمن آمن ولا بشئ منه (حرف فاعل) الظاء المهيضة
 وبدا لهم ظلة ظلي اعطيت ظلت اتمت ظن صبار الظلمة عنع الشئ
 في غير موضع ظلمات ثلاث ظلمة المشيمة والبطش والرم لم تطا عنه شيئا لم
 لم تنقص منه شيئا لا تظا لا تعطش الذين يقضون انهم ملاقوا ربهم اي يوفون
 وكذا فظنوا انهم موافقوها يقضوا فظن ان لمن بقدر عليه رجع عنه انما
 لا نصيق عليه بغلمان بجهنم تظهرون تداود في وقت الظلم يظهرون
 يحفلون الزوجا كما كظهور الاقربات تظافرون تعاونون ظهرا مؤنا
 بظلمة وايضوا بظلمة يغلوها ظاهرا ذوقوا وظلمة يلحس الكهين
 المهلة يغنايها الى عبثا بغير حكمة اول العابد بن الموحدين لله او الحاردين
 للولد وقومها لالعابدون اذ لا حاضر غيبوت بي اسرئيل الى محمد بن حبيب

[illegible]

توان اي نصف بين سين الصنف والكبر العير ان بل الحاملة ليرة عيلة
اي فورا عيت ينهارا رعة مفودها عينا عبرة بالكر العظة وبالفح المدا
في العون (حرفه) الغايرين وشكر بين من مضي
ومن بقي غناء اخوي، اي ما خلد عياه الاودية من البنث اباس و اخوي
اي احضر بحسها كان او اسود فجهلنا غناء اي نعلكي عداد الخالبة
نقاي انكرا بقادر اي ترك الغريب اي الشديدة السواد غة فة بده
اي بلن البير بل زبارة ثرقا قبل نزع روح البررة والارفاق نزع روح الكثرة
غنا اي هراكا، وطين او عذاب اوزم لا يهدا ونه عزم بكذا عذرم له ومنه
الفرج لمعز من اي شدة يكون عفرقا القرم الترام او الترام مال يلزم اننا
سم اي يحمي و قبل الصقنا عزم الصقنا ه بالفرع اجمع عاز الغسق
الظلمة الحاسق اللبس و قبل القرواه الرعدي غسقا الصقنا السائل فيهم
او ما حرق بالبريد كاحراق النار غسكين هو غسالة اجواف اهل النار
وكذا الخارج من دير او جرح بعد غسله غسالة اي غطاء اغسناهم جعلنا
لم غسالة عواش اخطية غاشية مفود عواش اغطش اظلم غلبا غليظة
را اناق واسد ها اغلب غلظة اي شدة غلف جميع غلف اي له غلاف غل
اي غمان غل اي عداوة ولا تغاوا اي تزيد واغرات الموت اي شرا انه
ان تقصروا تساموا غمة اي ظلمة او الغم غمام سبي كان لم يغسوا فيها
اي يقبوا الغار النقب غورا اي غارا مغارات ما يغسوف الغار
الارض تقني فيها الحاجة غول رموزها ب الحتل والحلم بالخمر القوي
الرشد غيابة الخبث ما يغيب ما وضع فيه غيبض الماء اي غاض او غفص
غدا اي غموا له هممة (حرفه) الفاء من فئة اي جماعة
تفتوا لا تزال يستفتون اي يستسعدون افتمينا اي احكم الفناء
الحكم فترة اي ساكن ففتنا اي انا الرتن ففتنا اي ساكن
وشق الارض بالسات شلا الفقة في قلب انوار شدة انوار
من شدة انكم ملك انهارم فة ان حمل كاري

الغاشية
القيامة

افضتم دفعتم بكثره بفيض انتم فيها ارفعون انتم شمسكم انتم اذ
عقبوا من مشوهين اقبره جعل له قبر الضربة بقدره مشوهه عارضا
بقدره موت ابداهم يسكنونها لك قتار قيل ان يسا اوتوا بل بقدره
جسده قبله وبقدره قتله اسما فابوع قبل قتله بغيره عذرا وبقدره
المقتل المقتل داس بقدره عذرا فبقدره عذرا فبقدره عذرا
اي تضيق عليه قدره راسيات اي او من يعجز اذا كانت على ثاقبها
لا تنزل عنها اعظمها القدوس المعظم المهيمن المهيمن
صالحا قد موه قد فنانا من تقدرنا من مشوهين قرآن اي مشوهين
الشور ويستعمل عند راقود عجزه بقدره كبره كبره والى
معناه الوقت قرآن عاصم بقدره ذاقه بقدره اي قرآن عاصم
معناه كبره وقيل بالعباس بقدره عجزه استحق من القور وبقدره
بارد وبارد مع ستره وبقدره عجزه عجزه عجزه عجزه
وقرى بكس لقان والاصل بهم الزبر بفتح الزاء والاولى كسر الزاء
بفتح الزاء غلت بركة الميامن الى الفاتح وبقدره عجزه
ثم حدثت حمزة ان وصل الى غناء عجزه فزاد من على في غناء
انه من وقتره اذا ثبت وبقدره عجزه فزاد من على في غناء
ثم حدثت حمزة ان وصل الى غناء عجزه فزاد من على في غناء
تقره ثم تتركه وتعدل عنهم فزاد من على في غناء
يكتسبون وقيل بدعون وانما في القوم من كماله عجزه
فقرب من في الاغنياء اي موضوعا في غناء عجزه فزاد من على في غناء
اذا وبقدره من باج عجزه وبقدره عجزه فزاد من على في غناء
فريقان اي حكمة والطائف من قسوة اي سدا وبقدره عجزه
قريب من جمع قيس بالسين والصاد من قسوة اوقته عجزه
النصارى القاسطون الجاثرون المقسطون العادلون ويستعمل
فسطح في العدد ايضا فالفعل مشترك في سطران الميزان عجزه

[illegible]

[illegible]

خلص العباد يلوون يلقبون لا يلقبكم لا ينقصكم من لينة اي نخلة تجمع بين
(حرف الميم) المتين اي الشديدة المثلثات جمع مثلة العقوبات الحمد
الشريف فوق كل شريف يخص اي خاص يمتنع به شديد الحال اي العقوبة يواخر
كما يعون وغيره وعلى ما يتبع فيه وعلى كل ما يمتنع به شديد الحال اي العقوبة يواخر
جمع فاحدة اي السفن التي تخر الماء وتشفق بصدرها الخاض الطلق يقال شخص
البحر البطن للوضع بمد وهم في الغي اي يزيدون لهم فيه مدين اسم ارض ورنه
فيعمل وقيل مفضل المدينة قد تكرر ذكرها في القرآن لبلاد مختلفة فهي الكهف طرس
وفي القصص مصر وقيل منف وفي النمل حجر عمود اي ديارهم فيما بين البحار والسمام
وفي سيرة انطاكية واهي احدي مدائن الروم وسماتها ايضا قريبة وفي الحديث اربع مدائن
من مدائن الجنة مكة والمدينة وبيت المقدس وصنعاء اليمن واربعة من مدائن النار
انطاكية وعمورية وقسطنطينية وطار ليمس بالقرب من صنعاء مرج البحرين اي خلي
بينهما في مرجح اي مضطربة خارج نار الادخال لها محمد اي علس ومنه الامر
نحس شتر اي شديدة قوة اي قوة في ورثة اي شتر فلاتا فهم اي لا تجادل بما دون
تجادلون عتزون تستخرجون غنصه او تجزون المزن الشهاب المسيع اي عيس
المرض فيزول فهو عيسى عليه الصلاة والسلام فطبق مسحا بالشوق والاعناق اي جعل
يسح ويقطع ارجلها واعناقها ازانة للعلائق بينه وبين ربه وقيل جعل عيسى ابدا
تبركها مستخراهم صيرناهم قردة وخنازير من مسند اي سلسلة اوليف لامسا
اي لامسا مستخراهم صيرناهم قردة وخنازير من مسند اي سلسلة اوليف لامسا
فنفذ من الناس ونفروا نه وصار يقول اذا رأى احدا لامسا ان يتما له اكلية عين
الجامع من امشاج هي الاطراط واحدها مشج مشجعة اي لحمه يقدر وان ينعف بمطبو
عش مشية بشية تسمى الطيطاء فصاح فاضيه تملط او من قد الفلح يسمى المطا
معين اي جار وظاهر الماتة ان ما تعطى او ما ينفع او الزكاة مطلقا لماعة
معتقا اي بغيرها المكن الزينة مكن اي خصيه من في القدرة المكن مكن
اي مكن والتمكن وهو القوة ودار الماء الصفة المكن الاشرف اطلاق اي مكنة
اي من واعلم اي اصيل في امدادهم زمانا طيلام الملاوة وعنه وابهر في ملكا زمانا طيلام

المنع شيء له طراوة ينزل على السحر وقت السحر وقيل اسم له يجرى من وان كان الاثر غير محسوس
اي غير مقطوع بينه وبين السحر او هو الذي لا ينفك في النفس في السحر والقلق وقيل
المنع المبرز من شيء اذا قطعته فمناة صدم من حجر دان بالكعبة اذ انزل هو الفداوة
او الاكاديب وما يتباه المرء فتمون اي تنزلونه في النساء من المنى فمنه يني اي
يخلق ويقدر ما داموا قرائن يهدون يوطعون كما يهلل اي يمدح في الزيت المور المضطر
نحو السماء هو اي تضطرب والمور تردد في المجرى والذخا وقيل تحرك في مخرج كبد اي تحرك
امتازوا اي اعتزلوا غير اي تشفق بغير اي يخلص ويعز (حرف النون)
التناوش بالهم والواو اي التناول او التنازع نك اي تعد يتناون بعدو نبتا هم
رعتا هم فابتعدت اي اعتزلت في ناحية ولا تتابروا اي لا تداعوا يستنبطونه شجرة
بحسن الاعشاء ينبتون من شمع الماء ظهر والوزن يفصول ينابيع جمع ينبوع تتقار فنيا
بحس اي قدرا لا يحل من النخل او الاصل او من نخل استخراج والنجم قيل هو القرآن انزل محيا
والنجم ايضا ما طلع من الارض لا على ساق كالعشب وادهم بجوى اي يتناجون سرا
فاليوم نحك اي تلقى فوق نجوة وهو المكان المرتفع الذي تظن انه يجت من
السيل نجبة اي نذرة للقرية واخر اي اذبح وارفع مكانا الى غير كبريا التكبير في الصلاة خاص
اي دخان نجسا اي مشوقا على اصحابها رحلة اي حبة نازحة اي بالية او فارغة انفاذا
نظرا وهم نذرا دكم نذرا اي المجلس ناديه من غير مجلسه نذير محذر انذرهم اي علمتهم
بما يوردون ينزع اي يفسد يترعك اي يستخفك او يحركك ينزفون اي تذهب
العقور من السكر نزل اي ما يهين للقادم نساها اي نوحها منساها اي عشا
النسي اي تاذي تحريم شرب الشمر او نسيخ هو نسيخ من موضع لغيره وقيل هو نسيخ
بنقل ما في مصنف الى غيره وقيل هو ابطال الحكم او لفظه او ما نستنسج ما كنتم تعلمون
اي نسيته بلكرام الراغبين لنسيقته في اليم اي لنسيقته في البحر ينسجها اي يطيرها ويقلع
ذوقك دياج واحدها نسيك ناسك اي حجة منك عيد ينسكون اي يسرعون المشي
فمع تقارب الخطا كسبية الذنب نسيقا حقيقا لا يلتفت اليه اشياء استاء النساء
البعوض والذبابا لها عيش وادرة بعد اخرى النسيقة التفرقة لحياة ان ناسية الليل
اي غاشي نسا من ضيقها لله من شام من كانه اذ انهمض او قيام الليل والعبارة

التي تخرج وتشتا بالليل أو دانتا الليل أو ساعاثة أو من نشأت إذا ابتدأت النسوة
الحياة بعد الموت ينشرون أي يبرقون النشروا ارتفعوا فنشروها زفوها بنشور البغضا
المزوج ناصبة أي تعبته النصب صم أو جبر لينصب لزوجهم عليه الانصب الأجر
المنصوب بالعبادة جمع واحد لها نصب يفتح فسكون بنصب وعذاب أي تعب أو ضرب
فانصب أي انصب في الدعاء أو ينقل القرب نصب أي علم ومنه انصب الحرم نصب
أي بالعبادة في الحرم انصاري اعوانى الناصبة مقام الرأس نصا ختان خوارنا ناصرة
حسنا النصرة البهجة النظرية المنطوية يتفق يصح ينقصون أي يحررون أو يحررون
الكباشية في النفاقات في العهد السور حيفان ويتفلس في العهد في أي دفعه
من شئ أقل من محله فانصب أي فثبت انصبوا أي اخرجوا بغير انفسهم النقص
القوم كتحمل الحربة نفا من ثلاثة إلى عشرة إذا تنفيس أي انتفضوه
وتثان نفشت رعت بيل أو سحت واهات في النهار نفقا السب في الأرض له
منفذة أو لم يكن له منفذ سمي سرفقا وشق من هذا النقص المناقون ينفون
يتصدقون أي نقال الغنائم بغير نقل نصبا ضمينا أو عريا فنقبوا أي عثروا
انقد خطير نقيب أي نقرة طراز أو خاة الناقرة السور فيه الملك انقد أو خطير
حتى سمع نقيبته أي فتوته نفقا أي غابا نفقا انكروا هناك أي جوب انكاشا
جمع بك أي ينك الغزل وينقصه نكها انقصوا انكروا أي ابيع نكرا أي منكرا
نكس أي لكارى نكرا أي انكر نكسوا أي استنكس رؤسهم وارتفعت أوطانهم
ونكس المرض من المرض خرج منه ثم عاد إليه ينكس أي يرجع من باب دخل وجلس لم يستكنف
أي أن يأنف نكالا أي عقوبة انكالا أي قيود كبيرة أو اقلالا نكروا جمع نكروا
أي وسائد منها خا الطريق الواضح النهى العقول جمع همة تنوء أي تنهض وترتفع
بمنه وثقل فالنوء الارتفاع بمنه وقيل سوء السقوط أيضا فهو من الارتفاع
اناب أي تاب انابة أي رجوعا نون وسر بالحيوة وبالذواة الحرف الهاء
هباء الداخل من كوة كالغبار لا ظل له ولا لمس هباء منشأ هو العبار المنشأ من
سنا بك الخيل اهبطوا الهبوط اخذوا من علوا إلى سفلا اهبطوا مصر أي انزلوها تهجد
أي سهر بالقرآن ويقال الحمد أي قام تهجدون قيل انه من الهجر أي اخذوا وقيل من راجع

هَلِجْ طَاي تَرْكُو اَبْلَا دَهْم يَجْعُون مِّنَ الْجَمْعِ وَهُوَ النُّومُ هَذَا اَيُّ سُقُوطًا مَا هَدَى
اَيُّ مَارَشِدٍ وَالْهَدَى مَا يَهْدِي لِلْبَيْتِ الْحَرَامِ يَهْرَعُونَ اِلَيْهِ اَيُّ سِيرَعُونَ السَّيْرَ مَعَ الرَّعْدَةِ
مَهْلَعِينَ اِلَى الدَّاعِ اَيُّ مُشْرِعِينَ الشَّرْعِ مَعَ الْخَوْفِ فَالْاِهْرَاعُ اَسْرَاعُ الشَّرْعِ مَعَ الرَّعْدَةِ وَالْاِهْرَاعُ
اِسْرَاعُ الشَّرْعِ مَعَ الْخَوْفِ هَذَا اَيُّ سَحَرِيَّةٍ وَاسْتِرَاءُ اللَّهِ لِيَسْتَهْزِئَ بِهِمْ اَيُّ يَقَابِلُهُمْ بِجَزَاءِ تَهْزِئَتِهِمْ
الْمَهْلِكُ لِلْعَبِ أَهْشُ اَيُّ اضْرِبَ بِهَا الْأَعْضَاءُ فَيَسْقُطُ الْوَرَقُ مَرَعَى لِلْغَنَمِ هَشِيمًا اَيُّ نَسِجًا
يَا بَيْتًا هَضْبًا نَقَصًا هَلُوعًا ضَحْرًا هَلَاكًا اَسْوَدَ الْخَرْجِ وَارْتِفَاعَ الصُّبْحِ أَهْلًا بِهِ لِقَائِهِ
اَيُّ ذِكْرِ اللَّهِ عِنْدَ ذَبْحِهِ تَقَرُّبًا لِأَهْلِهِ جَمْعُ هَلَالٍ إِلَى ثَلَاثٍ لِيَا لَيْلَ عَمَّ يَتَقَالِقُ قَمَرُهَا مَدَامَةَ مَبْنِيَّةٍ
يَا بَيْتَهُ مَتَمَّ اَيُّ سَرِيعِ الْأَنْصَبِ مَعَ كَثْرَةِ هَمَزَةِ عِيَابِ اَوْ فِي الْغِيَابِ قَمَرًا حَتَّى الْأَصْوَابِ
هَمَزَاتُ نَحْسٍ أَلْسَانٍ طِينٍ وَنَزَعَاتِهِمْ مَهْمَمًا شَاهِدًا وَمُؤَمَّنًا أَوْ قَبْلًا الْمَهْمَمُ الْقَامُ
بِمَصَارِعِ بَارِدٍ هَوْدًا اَيُّ يَحْيُو دَاهِنًا بَيْنَاهَا سَافِطُ الْأَصْلِ هَا يَرْتَقِلُ النَّاءُ آخِرًا
وَحَدَقَتْ هَوْنًا رَوْنًا أَلْهَوْنُ الْهَوْنِ اَهْوَنُ اَيُّ هَائِلٍ وَلَيْسَ لِلتَّفْضِيلِ الْهَوْنُ مَا لَيْسَ
وَالْهَوْنُ وَاقْتِنَاهُمْ هَوَاءٌ قِيلَ خَوْفٌ عَمِتَ الْعُقُولُ وَقِيلَ مُخْرِقَةٌ ذَهْوًا لَا تَمْنَعِي اَشْتِهَوْتِ
اَيُّ هَوْنِيَّةٍ تَلَوَى إِلَيْهِمْ تَقْصِدُهُمْ جَمًّا قَبِيلًا اَيُّ سَائِلًا شَرِبَ الْهَمُّ الْأَبْلُ أَصَابَهَا الْهَمُّ
فَشَرِبَ وَلَا تَرَوِي بِهَيْمُونَكَ يَذْهَبُونَ لَغْوٍ مُقْصِدٍ هَيْمًا اَيُّ عَجْدَاتِهِمْ فَعَلَّ هَيْمَةً كَسْتُمْ مِنْ
بِمَعْنَى اِقْبَلْ وَبَارِدٌ وَاللَّامُ لِلْبَاءِ اسْتِقْبَالًا (حَرْفُ الْوَاوِ) الْمُوَادَّةُ الْمُوَادَّةُ بِالْحَاءِ
مَوْلَانَا تَحْتَهُ الْمُنَاجَاةُ فِي الشَّدَائِدِ وَأَبْلُ الْمَطَرِ الْغَزِيرُ يَوْقِي اَيُّ يَهْلِكُ وَيُنَالُ اَمْرُهُمْ عَاقِبَةُ كَفَرِهِمْ
وَيَسِيلُ اَيُّ ذِي وَجْهِ شَدِيدٍ يَتَرَكُّ اَيُّ يَنْقُصُكُمْ وَالْمُزَالُ الْغَدْرُ سُلْطَانَتُهُ اَيُّ اِصْطَوَارِهِمْ وَاحِدًا
وَاحِدًا بِالْوَاوِ وَهُوَ الْغَدْرُ وَالتَّاءُ بِدَلِ الْوَاوِ وَالْهَاءُ لِلتَّائِيَةِ وَوَاوُ الْعَوْدِ وَتَالِ التَّائِيَةِ
عَلَى اَنَّهُ مُقْصِدٌ بِمَعْنَى الْمَوَانِزَةِ الْوَدِينِ تَنَاطُلُ الْقَلْبِ مِثْلًا قَا الْقَدْرَ اَوْ ثَانَا الْوَشَّ بِالْمَعْنَةِ
مِنْ غَيْرِ مَسْوَرَةٍ وَجِبَتْ اَيُّ سَقَطَتْ مِنْ وَجْهِكُمْ بَضْمُ الْوَاوِ وَشَبَّكُمْ اَوْ جَسَّ اَضْرَاوْجُكُمْ
اَوْ جَسَّكُمْ اَسْرَعْتُمْ فِي السَّيْرِ وَجَلَّتْ اَيُّ خَافَتْ وَجْهَ النَّهَارِ اَوَّلُهُ اَوْ جَبَتْ الْقَيْتُ
اَوْ طَيَّرَ إِلَى النُّخْلِ اَيُّ الْهَيَاوَةِ اَيُّ تَمَتَّى وَاحْتِ الْوَدُودِ الْمَحْتُ وَدَّ الْحَدِيثُ
الْحَسَنُ - مَرَدَّ اسْوَاعٍ فَاوَدَّ عَدُوَّكَ اَيُّ مَا تَرَكَكَ وَمِنْهُ الْوَدَاعُ الْوَدَقُ الْمَطَرُ تَرَاثُمَا
اَصْلُهُ وَرَاثٌ وَارَدَهُمْ اَيُّ مَنْ قَدَّمُوهُ لِكَيْتَقَاءِ وَرْدَةٍ اَيُّ كَلَمٍ الْوَرْدَةُ وَرَدَّ اَنْ
اَيُّ عَطَاشٍ وَرَقْتُمْ اَيُّ فَضَحْتُمْ تَوَرَّوْنَ اَيُّ تَسَحَّرْتُمْ خَوْفًا تَوَرَّوْنَ الْزَنْدُ التَّوْرَةُ الْفُضَاءُ وَالْفُؤُ

وأصل الناء عند الصريين واو وزرا اثنا وأصله الحمل الثقيل أوزارها أي السلاح
 لا أوزر لا محلاً أوزعني الهني يوزعون أي يحسون السير مؤزول أي مقدّر وزنا وسطاً خشناً
 عدولاً وسهها طاقنها وسق جمع وقيل علا الشق أي تم وكمل واستغرق الليل واستوى
 وسيلة أي قرية للمتوسمين أي المتفرجين وسوس القيل سر الكشيته فيها لا لونها
 غير أصل لونها وأصب الدائم بالوصيد أي فناء كهفهم عند الباب مؤصدة أي مطبقة عليهم
 وصيلة أي الشا إذا ولد سبع بطون وكان السابغ انثى أو أنثى وذكر فرعو أنها جنس
 وصلت فلم تذبح فإن كان السابغ ذكر أحلوه وصلنا لهم القول أي اتبعنا البعض بعضاً
 ليعقوه لا يصنعوا أي لا شرعوا موصونة أي منسوبة بعضاً على بعض وظأ أي كلفة ومثقة
 ومنه الوطأة وظأ أي موافقة القلب للشا وظأ الحاجة الموعظة تحويف بالعاقبة تعيها
 أي تحفظها ما يؤعون أي ما يجمعون في صدورهم من التكذيب وقد أي ركباً الأصل واحد
 وافد يؤفصون يسعون يتوفاكم بالليل أي يستوفون عدلكم ويجمعون وقت دخل موقوفات أي
 موقت الطلب الموقودة المقتولة من الهائم بالاختصاص ميقان ووقت سما من الوقت
 من الوفا بمعنى النبوة والشكون وقأ أي صمما الواقعة القامة فتكنا قبل الترقية وقبل
 المجلس وقبل الطعام الذي يقطع بالاشكين كالارج كما قيل به في القراءة الشاذة متشكاً
 وكزة ضرب به جمع الكف في صدره وكبلاً كفيلاً وليحة من يدخل في سواه تخرج من داخل أذنقوة
 على قراءة فتح الناء وكسر اللام وضم القاف من الوثق أي سحر الكذب وتشكك في صحة على
 قراءة كسر الكاف من وكن الطائر إذا استقر في ولنته أي عشه ولدان أي غلمان ولأية بكسر الواو
 الإجارة ولأية بفتح الواو القرابة والنصرة مولانا الولي المولى المعنى والصهر ألقى لهم
 كلمة وعيد وتهديد لا تنبأ أي لا تنفرا وأقاجاً وقاداً وهنأ أي صنعفا واهمة منحرفة

وضعفة وبالحكم أي هلاك أو قبح أو سوء وإد في هضم (حرف الباء) لا تناسوا لا تقنطوا أفلم يتأس أي أفلم يعلم ويتبين لغة الخع يتأس أي يأسس سير أي سهل
 اليسير أي القليل اليسير القمار اليم البحر مطلقاً يتمم المقصد وبالبيان أي بالقدرة والقوة
 وينبغي أي عذركم جمع يانع بجر دناجر يقال فأكفه قد أقبلك بفتح وأبنت إذا عا درر واسم
 والبرقة ونفى وسد على عبارة الذين اعترضوا قال سادنا المؤلف رحمه الله في غرة

ربيع الأول سنة حادثة ملياً مستغفراً

يقول عبد الذليل حسن بن أحمد الطويل *

الحمد لله * ما كل من ألف آحاد * ولا كل من قال وفي بالمراد *
هذا طراز العلم الذي * استاذ العلامة السيد مصطفى الذبي *
دونه درر النواص * وكناها من دياج الالفاظ بغربدائع الزايات والخواص * وسابق فحول العلماء
في ميدان المنطوق والمفهوم * فامتهم الاقصر حواه فقال وما عتانا الا له مقام معلوم * واعترف له بكل
من كان له قلب او الفى السمع * وشهد بانه في الفضل البالغ النهاية وحيد * فلا تجارى ولا مبادى
كم دقيقة جلالة الله * بعد ما كانت لا ترام * ولم عزيزة ذلها * وكما العقول تذل لها * مما يعجز
من اطلع على تلك الرسائل * الجامعة في ابوابها مجمع الخواص والافل * فانه نفع الله المسلمين مؤلفاته *
واعاد عليهم عظيم بركاته * تسلك فيها اريج منبج واتم سنوأل * وحررها تحرير الدرهم والتمثال *
وابان من غريب القرآن * ما يخفى عن البيان * ونسخ بالمناسخة الناعمة * من مسائل علم الفرائض *
واخرج ما في الزوايا * من كنوز الخبايا * سقى الله ثراه من غيث الرحمت * وخلصه ذكره *
خلود الباقيات الصالحات * هذا وحيث ان السعي في نشرها *
والاجتهاد في عموم نفعها * من اعظم القرب الناجحة * واتم الرغائب المرجحة * التزم
طبعها الزاهي * على هذا الوضع الباهي * شلالة الاكابر الكرام * ونخبة الاماجد
الفخام * الشاب الصالح السيد احمد ابويوسف * لا زال بمساعيه الصالحة يعمل ويشرف
حجاني مؤلفها * ووداني مصنفها * واشاراً لنشر تحقيق العلوم * الى كافة الامة على العموم *
فجزاه الله خير جزاء * وعطر كل ناد بحسن ثنائه * وقد فخر ما اراد * على وفق المراد *
بطبعها بمطبعة السعيد شعراوى رضوان * كان الله تعالى حيث كان * ونقلت بعناية
التحرى والاتقان من نسخة الكمال الاجل ذى الفضل المبين * حضرة الفاضل السيد شافى
المنقولة من نسخة مؤلفها احسن البية * مع المقابلة بعناية المبالغة في الضبط عليه *
فجاءت بحمد الله تقرأ الناظر * وتسهل الخاطر * عال الله الجميع بالاحسان * وافاض علينا وعليهم
من جميل الامتنان * وقد توفي الاستاذ المؤلف رحمه الله وحصل له من مؤلفاته * بعد عروبته يوم السبت ٢٥٢٢ هـ ١٩٠٨ م

ترجمة الأستاذ المؤلف رحمه الله
منقولة من خط تلميذ
السيد محمد بن
الشيخ محمد بن

هو العلامة الفهامة السيد مصطفى بن السيد حنفي بن السيد
حسن الذهبي المصري مولداً وميتاً * كان وجوده رحمه الله تعالى
استبقاءً لا تثار التحقير التي اشرف وجوده بما بعده على العدم * وإحياء
لدارس المعارف التي استقر عقدها بدروسه الجلية وانتظم * اينع بزهارها
افكاره رياض التهذيب التي كانت خاوية على عروشها * وابدع بافهامه
معاهد تنصيب المعصنات لا متشعبة بأهدابها ولا مركبة
بنقوشها * وصاغ من نصوص المذهب فصوص تحقيقات ذهبية *
وأساغ من ينابيع مشكلاتها اشربة من التوضيح كوشية * في أسواق
من السلاسة جوهرية * فهو الهام الذي خلق في الفصل وحيداً * ونظم في
عقد المجد فريداً * فما ابرع محاسنه * وابدع فنونه التي كرمها عن الفكر
محاسنه * حتى جمع اشبات الألفاظ والمعاني رقيقاً ودقيقاً * واتخذ
لذلك الفصاحة مسلماً والملاحة طريقاً * واستل من محاسن وجوه
البيان وجوه محاسنه ما خسر على الرياض * ومن غرائب العلوم وبدائع
الفهم ما سحر بسواد القتل والبياض * فما فاه الأوفاح من حقائق الرقائق
ورقائق الحقائق زهر * وما باح بسير من اشار العوارف الأولاه من محاسن
المواهب ومواهب المحاسن بدر * لا يشك من رآه * أن الله جمع فيه
من الفضائل ما لم يجمع في سواه *

وليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد
وبالجمله فكان رحمه الله نادرة عصره * وشمس افق عصره *
وسعد دهره * أخذ من العلامة الدمهوري والفضل الفضالي وعليهما
نخري وعن الخبر القويستي والنور الشنواني والبدري البغاتي والهام العطار

وغيره من الاكابر الاخيار * حتى برع في سائر الفنون وشاع فضله
 في سائر الاقطار * وتصدر للاقرأ والتدريس * وتفرد بالتحقيق والندوة
 مبدا لكل لطيف من الفوائد وكل نفيس * والى التأليف العديدة المفيدة
 وصنف التصانيف المحمّدة * فمن ذلك تفريرات على شرح المنهج
 بالها من تفريرات * تحمل بها عقد العضدات * وتقر بها عيوب الجاهل
 السادات * وتفسر غريب القرآن * ياله من تفسير جمع أسرار التنزيل وانوار
 الانتقان * ورسائل في فروع شتى * لا تزي فيها من التعقيد عوجا ولا امتي
 كرسالة تتعلق بشيخ ابن الهائم تكسوه ابعج لباس * ورسالة في
 لصبا بالزكاة من كل صنف من المعاملة المتداولة في ايدي الناس وغير
 ذلك من المؤلفات الجليلة والآثار الجسيمة * وكان رحمه الله تائبا لاسئلة
 عن العضلات في الفنون من شواهيح الاقطار * فيكتب عليها من الاجوبة
 وربما كتب من الرسائل فيها ما يروق ارباب البصائر والابصار *
 وما زال كذلك يفيد ويحيد * وصيته في الافاق بكل وصف حميد وفضل
 مزيد * وهو مع ذلك يشك طريق الخول ويهتد الى كن العزلة عن الانام *
 ويعتزل من الشهرة فرار السليم من اخي الجذام * يريد أمراء الوقت ان يغتربوا
 فرصة رؤيته * وافضل العصر ان يكون معهم ويكونون مع حضرة
 فتأبى نفسه الا خويفة نفسه * ولا يصرف همه الا فيما فيه خروجه
 وأمنه * وما زال على هذا الحال * حتى اختار حوار المكسر المتعال *

فتوفي رحمه الله تعالى في السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠
 ثمانين بعد الالف والمائتين * وكان يوم وفاته يوم عاصبا
 وهؤلاء الهائل ادرائه منه كل مشقة نصيبا * ففقر الله ثرى
 ريسه بهو اطل الرحمة والرضوان * وروح تلك
 الروح الشريفة بكل روح وبجان *
 وجمعنا وانا في اعلى
 والآمين

